

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة بمملكة البحرين





عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، كمؤسسة فكرية مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحث، لكن يمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص.ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 762 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بـمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد محمد بن شمس
الدكتور أحمد هاشم اليوشع
الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدلي
الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق مع المركز.

المحتويات

04	التعريف بالدورية
07	الافتتاحية: إعلان البحرين.. ومراكز الفكر العربية بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
13	القسم الأول: الدراسات
15	1- توازن القوى ودلالاته على الصراعات في منطقة الشرق الأوسط أ.د. سالي خليفة اسحق
15	2- تأثير الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين على اقتصادات الدول الخليجية د. عمر العبيدلي
29	القسم الثاني: ملف العدد: الاستراتيجيات الدولية للحفاظ على أمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي
30	تقديم الملف
31	1- التحولات في السياسة الأمريكية تجاه أمن الطاقة مع التركيز على منطقة الخليج العربي أ.د. علي الدين هلال
43	2- استراتيجية حلف الناتو تجاه أمن الطاقة د. أشرف محمد كشك
56	3- أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي والسعي لنظام متعدد الأطراف للطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي د. سيلفيا كولومبو
71	4- المخاطر التي تهدد عبور الطاقة عبر مضيق هرمز وباب المندب روبن ميلز

83	القسم الثالث: القضايا الإقليمية التطورات الإقليمية
31	1- بناء القدرات الامنية والدفاعية العراقية: المقومات والتحديات د. مثنى العبيدي
105	القسم الرابع: عروض التقارير الاستراتيجية والكتب والمؤتمرات
107	تقديم الملف
108	أولاً: عروض التقارير الاستراتيجية والكتب
108	1- تهديد إيران الإلكتروني: التجسس والتخريب والانتقام عرض: الأستاذة مروة العبيدي
113	2- الوهم الكبير: الأحلام الليبرالية والواقع الدولي عرض: الأستاذ محمود عبد الغفار
117	3- "أمريكا وليس العولمة" الرئيس ترمب ومهمة أمريكية عرض: الأستاذ محمد بوحسن
121	4- الأيديولوجيا والسياسة والتحديات الأمنية الجديدة في غرب آسيا عرض: الأستاذ محمد إسماعيل
125	ثانياً: المؤتمرات
125	قراءة في نتائج حوار المنامة الرابع عشر "أكتوبر 26-28 أكتوبر 2018" عرض: د. أشرف محمد كشك
129	قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

1. دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بملكة البحرين.
2. تعنى الدورية بنشر الدراسات والتقارير السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".
3. من أبواب الدورية الثابتة:
 - أ. افتتاحية العدد، يتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.
 - ب. الدراسات وتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.
 - ت. ملف العدد، والذي يهدف لدراسة إحدى القضايا الراهنة، سواء بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية، بحيث لا تتجاوز كل مساهمة 4000 كلمة على أقصى تقدير.
 - ث. القضايا الإقليمية: ويستهدف هذا القسم تحليل التطورات الإقليمية الراهنة، فضلاً عن انعكاسات إحدى القضايا الدولية على المستوى الإقليمي.
 - ج. مراجعات الكتب، بهدف التعريف بمحتوى أحدث الكتب ونقدها بأسلوب علمي من حيث السلبيات والإيجابيات ومواطن التميز وأوجه القصور. وينبغي ألا تزيد مراجعة الكتاب عن 1000 كلمة، وأن تتضمن المراجعة، موضوع الكتاب وحدوده الزمانية والمكانية والمرجعية، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادره، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه والجديد في بحثه، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية. وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة).
 - ح. الوثائق، ويحوي عدداً من الوثائق الاستراتيجية المهمة كالكمات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، أو التقارير الختامية لأعمال قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وغيرها.

4. تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.

ب. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، إن كان هناك طلب إجراء تعديلات عليها.

ت. تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر الدورية لأكثر عدد من الكتاب في العدد الواحد.

ث. القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، وذلك بالنظر إلى ندرة البحوث والمؤلفات حول تلك القضايا.

5. تهدف الدورية إلى:

أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.

ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.

ت. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصناع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.

6. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي ومشكلاته على النحو الذي يجعلها دورية رصينة وتقدم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

إعلان البحرين.. ومراكز الفكر العربية

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

نظام ولاية الفقيه في إيران، الذي يتبني مشروعاً عقائدياً منذ عام 1979م يستهدف السيطرة على المنطقة، ويعتمد على أدوات وآليات غير مشروعة لإنشاء الميليشيات المسلحة، وتمويل ورعاية الإرهاب، والإعلام الموجه، كما حدث في لبنان والعراق وسوريا واليمن، واستمر هذا التورط باستهداف العديد من الدول الخليجية والعربية.

ولم تتوقف إيران عن تهديدها للأمن البحري وإمدادات الطاقة، من خلال التلويح مراراً بإغلاق مضيق هرمز، إلى جانب تهديد ميليشيات الحوث التابعة لها، بعرقلة الملاحة الدولية في مضيق باب المندب.

ويمثل سلوك النظام القطري غير المسؤول، مصدراً آخرًا لزعزعة استقرار دول المنطقة، من خلال استغلال ثروة الغاز، وجماعات الإرهاب، ووسائل الإعلام، ومنظمات حقوقية مشبوهة، لتحقيق هذا الغرض.

استضاف مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" يوم 20 أكتوبر 2018م بمدينة المنامة، الاجتماع الدوري الأول لمراكز الدراسات العربية، والذي دشن إنشاء اتحاد لمراكز الفكر والبحوث.

مبادرة مركز "دراسات" لتأسيس الاتحاد، انطلقت من الدعوة السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل مملكة البحرين المفدى، حفظه الله ورعاه، إلى أهمية تضافر جهود مراكز الدراسات العربية الفاعلة، لدعم عملية صناعة القرار، وإيجاد منظومة فكرية، تدرس وتطرح استراتيجيات علمية وعملية، ورسم استراتيجية مناسبة جديدة، بعيداً عن الاستراتيجيات القديمة المستهلكة، من أجل مواجهة التحديات غير التقليدية للأمن القومي العربي، وذلك من خلال تعزيز المعرفة القائمة، وتطوير دور البحث العلمي في نهضة وتقدم الأمم.

وتكمن خطورة التحديات الأمنية، أنها مترابطة في سلسلة متصلة الحلقات، يأتي في مقدمتها خطر

وإنه لمصدر سعادة واعتزاز، أن تجد مبادرة "دراسات" هذا الصدى الواسع، وردود الفعل الإيجابية والداعمة، وتجري الآن اتخاذ الإجراءات اللازمة، والترتيبات المطلوبة، لوضع آليات وضوابط عمل الاتحاد، وشروط العضوية.

إن مركز "دراسات" ومن منطلق مسؤولياته الوطنية والقومية، يحرص على المبادرة ومساندة كل تحرك لخدمة السلام والتنمية، وتحقيق التراكم المعرفي، بما يعبر عن دوره الأصيل كمركز إشعاع بحثي وفكري، ويتسق مع رسالته وأهدافه النبيلة.

ويأتي خطر الإرهاب كضلع ثالث في مثلث الشر مع صعود التنظيمات والمليشيات الإرهابية، التي تعتنق أيديولوجيات متطرفة عابرة للحدود، وتتبنى ثقافة العنف الديني. وفي الوقت ذاته، يمثل هذا التحدي، وسيلة ونتيجة للتحديين السابقين، بالإضافة إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية تحتاج إلى معالجات وإصلاحات جذرية وسريعة.

وغني عن البيان، أن دول الاعتدال العربي، تواجه حملات عدائية، ممنهجة وضخمة، لإثارة المزاغم وتأليب الرأي العام العالمي، بهدف عرقلة عمليات الإصلاح والانفتاح ورؤى التقدم.

وتمخض عن الاجتماع "إعلان البحرين" والذي حمل عنوان "الفكر في خدمة السلام والتنمية"، حيث أقر (خطة عمل مشتركة)، تتعلق بالقيام بجهد بحثي واسع النطاق، وتحرك مكثف على الساحة الدولية، وخصوصاً على صعيد دوائر صنع القرار، ومراكز الأبحاث، ووسائل الإعلام، للدفاع عن الثوابت العربية، وقضايا الأمة، والحرص على تدعيم ركائز الأمن والاستقرار وخطاب الوسطية، ومكافحة التطرف والإرهاب، ودعم التنمية المستدامة، لما فيه خير وازدهار شعوب المنطقة. كما أبدى الاجتماع أسفه، بشأن قيام بعض مراكز الدراسات والبحوث، بإصدارات بحثية غير منصفة، تتناول قضايا منطقة الخليج والشرق الأوسط، تفتقد لمعايير البحث العلمي، وتستند إلى مصادر غير دقيقة.

الدراسات

1- توازن القوى ودلالاته على الصراعات في منطقة الشرق الأوسط

أ.د. سالي خليفة اسحق

2- تأثير الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين

على اقتصادات الدول الخليجية

د. عمر العبيدلي

تقديم الدراسات

المتحدة وشركائها الأوروبيين على اقتصادات دول الخليج" والتي تستهدف تناول تاريخ وواقع الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين وصولاً إلى تحديد تأثير تلك الخلافات على اقتصادات دول الخليج وخيارات هذه الدول للتعامل مع تلك التأثيرات سواء في الوقت الراهن أو على المدى البعيد.

ووفقاً لهذه الدراسة فإنه على الرغم من أن الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية يمتد منذ زمن بعيد فإنه يتم إحتواء ذلك الصراع تأسيساً على العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين، إلا أن ذلك لا يعني عدم ظهور خلافات من آن لآخر والأمر الأهم أنه ليس هناك تأثير مباشر لتلك الخلافات على مصالح الدول الخليجية ولكن يتعين على تلك الدول العمل على تنويع شراكاتها بشكل مستمر بالنظر إلى عدم قدرتها على تغيير النظام الاقتصادي العالمي ذاته، وتتضمن الدراسة العديد من الأرقام حول معدلات التبادل التجاري بين دول الخليج والولايات المتحدة والدول الأوروبية عموماً.

تعد قضية توازن القوى أحد أهم المداخل المهمة لفهم واقع التفاعلات ليس فقط داخل إقليم ما، بل بين ذلك الإقليم والعالم، وخاصة أنها ترتبط بالقدرات المختلفة لكل طرف ومدى تأثيره في هذا الصراع أوذاك، وبالنظر إلى التحولات التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام 2011م وحتى الآن نجد أنها تعكس وبوضوح هذا المفهوم الذي حظي باهتمام بالغ من جانب العديد من المفكرين وخاصة في الدول الغربية، فالمتابع لتلك التحولات يجد أنها تضم لاعبين على المستوى الإقليمي وآخرين على المستوى الدولي ولكن لديهم انخراط كبير في تلك الأزمات الأمر الذي قد أدى، ليس فقط إلى عدم القدرة على إيجاد حلول لتلك الأزمات بل إطالة أمدتها، وانطلاقاً من ذلك تقدم دورية دراسات في هذا العدد دراسة بعنوان "مفهوم توازن القوى ودلالاته على الصراعات في منطقة الشرق الأوسط" وتقدمها الدكتورة سالي خليفة إسحق بهدف تحليل الجوانب المختلفة لتلك القضية في المنطقة العربية خاصة والشرق الأوسط عموماً، من ناحية ثانية فإنه في ظل التداخل الشديد بين القضايا العالمية ونظيرتها الإقليمية تحرص دورية "دراسات" على تسليط الضوء على أهم القضايا العالمية بهدف دراسة تأثيرها سواء على المستوى الإقليمي عموماً أو دول مجلس التعاون على نحو خاص، وضمن ذلك الاهتمام يقدم الدكتور عمر العبيدي دراسة بعنوان "تأثير الخلافات التجارية بين الولايات

1- توازن القوى ودلالاته على الصراعات في منطقة الشرق الأوسط

أ.د. سالي خليفة إسحق⁽¹⁾

ملخص:

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

الأولى: مع التسليم بوجود توافقات بين القوى العربية الرئيسية على المخاطر والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية والخليج فإن هناك تباين في الأولويات الأمنية مما يحد من وجود مساحة للعمل المشترك لمواجهة تلك التحديات.

والثانية: إن ما يضيء حالة من التعقيد على واقع توازن القوى الإقليمي حالة الصراع والتنافس الدولي الراهنة التي تشهدها المنطقة وتقدم الأزمة السورية نموذجاً واضحاً على ذلك، بالإضافة إلى دعم بعض القوى الإقليمية للجماعات المسلحة دون الدول التي تستهدف هدم كيان الدولة الوطنية الموحدة.

والثالثة: مع أن التباين في الأولويات الأمنية والمصالح السياسية له تأثير سلبي على إمكانية وجود عمل إقليمي مشترك فإن للنواحي الاقتصادية والديمقراطية تأثير لا يقل أهمية عن تلك العوامل.

تستهدف هذه الدراسة تحليل توازنات القوى في الشرق الأوسط ودلالاتها على الصراعات والأزمات العربية من خلال ثلاثة عناصر أساسية وهي:

الأول: يحلل حالة توازن القوى في الإقليم، سواء من جهة توازنات القوى المادية (عسكرية واقتصادية) أو من جهة توازنات المصالح واختلاف أولويات الأمن بين دول الإقليم الأساسية (العربية وغير العربية).

والثاني: يعرض للسمات العاملة لتداخل التحالفات الإقليمية مع أدوار القوى الدولية في صراعات منطقة الشرق الأوسط.

أما القسم الثالث: فيقدم تحليلاً لدلالات توازنات القوى الإقليمية والدولية على أزمات المنطقة العربية بالتركيز على التطورات الحديثة في الأزمات في كل من اليمن وسوريا وليبيا، إلى جانب تقييم لمقترح تأسيس التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط ودوره المتوقع من جانب بعض الدول العربية في إدارة هذه الأزمات.

(1) أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة والجامعة البريطانية بمصر.

مقدمة

العالم العربي من المحيط إلى الخليج في السعي الجماعي المنظم لتعريف وصياغة أولويات وأهداف وسياسات أمنية مشتركة. لهذا أيضاً تظهر أهمية دول القلب في منظومة الأمن القومي العربي، التي لاتزال فعلياً قيد التشكل، وكيف تتفاعل الدول الأساسية في نطاق الإقليم لإدارة صراعاته.

أولاً: حالة توازن القوى التحالفات في الشرق الأوسط

عادة ما تتحول أنظار خبراء الأمن إلى تحليل حالة توازن القوى بمعناه التقليدي (الذي ينصرف لتوزيع عناصر القوة المادية، عسكرية واقتصادية) في إقليم معين لاستبيان دلالات هذا التوزيع على هيكل القوى في إطاره وكذلك لتحليل السلوك المتوقع من أطرافه في التعامل مع الأزمات التي تشهدها الساحة الإقليمية. وعلى الرغم من أن هذا التحليل لعناصر القوة المادية يتجاهل عوامل أخرى مهمة (تتعلق بالإرادة السياسية، وتوازن المصالح، والعلاقات بين دول الإقليم، وأنماط التحالف المختلفة بين دول الإقليم والقوى الخارجية) في التفسير والتنبؤ بسلوك الدول، فإنه لا يمكن تجاهله في معرض الحديث عن توازنات القوى في الشرق الأوسط.

وعند تحليل ترتيب عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفق مؤشرات القوة العسكرية والاقتصادية يمكن استخلاص ملاحظتين:

تختلف زوايا تناول الباحثين لتقييم توازنات القوى الإقليمية وأثرها على معالجة الأزمات والصراعات في نطاق إقليم محدد، وغالباً ما يتم التركيز في هذا التحليل على توازنات القوى بين الدول الأساسية أو الأقطاب الإقليمية في نطاق الإقليم ثم استنتاج مجموعة من الدلالات لهذه التوازنات على حسم الصراعات في إطاره. وهذا يتفق نوعاً ما مع التحليل النظري الذي قدمه باري بوزان لتحليل الأمن الإقليمي المعقد، مشيراً إلى أهمية وجود درجة عالية من الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الإقليم الأساسية بحيث تزداد التفاعلات فيما بين هذه القوى أكثر من تفاعلاتها مع الأقطاب الخارجية. إلا أن توازن القوى في إقليم الشرق الأوسط يتميز بتعقيد بالغ، سواء من جهة تحديد حدود الإقليم والدول الداخلة في نطاقه، أو في الحديث عن منظومة من الاعتماد الأمني المتبادل بين دوله، أو في تحديد مدى وجاهة تحليل توازنات القوى بين أقطابه الإقليمية نظراً لتداخل هذه التوازنات مع أدوار أقطاب دولية كثيرة تختلف طبيعة أدوارها باختلاف الصراعات الإقليمية ذاتها وماهية الأقطاب الإقليمية المنخرطة في إدارتها.

لهذا، فإن معطيات الواقعية السياسية تشير إلى الصعوبة البالغة في الحديث عن وجود منظومة أمن قومي عربي مجسداً في استراتيجية أمنية متجانسة الأولويات والأهداف ومتناسقة السياسات. فعادةً ما ينصرف الحديث الواقعي عن الأمن القومي العربي إلى أهمية الحفاظ على أمن واستقلال وبقاء ووحدة أراضي الدولة العربية في ظل التحديات العظمى التي تواجهها، وذلك مقارنة بالحديث المثالي عن الأمن القومي العربي الذي يفترض وحدوية

الأولى: وفق مجمل الإمكانيات العسكرية والاقتصادية، هناك عدة دول يمكن وصفها بالدول الأساسية أو الأقطاب الإقليمية، وهي: مصر والسعودية وإسرائيل وتركيا.

أما الثانية فهي: أن المنطقة العربية تشهد ثلاثة صراعات مطولة ومعقدة منذ عام 2011م في كل من سوريا وليبيا واليمن، بيد أن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى نظرة مستقبلية متفائلة للوضع الليبي مقارنة بالحالتين السورية واليمنية. فبحسب بيانات البنك الدولي لعام 2017م، حققت ليبيا تغيراً في معدل النمو يقدر بـ 26.7%، وهو ما يعكس قدراً من التعافي الاقتصادي نتيجة لاستئناف تصدير النفط بقدر ما مقارنة بالأعوام السابقة، هذا في مقابل تراجع معدل النمو في اليمن في العام ذاته إلى 34.3% وهو ما يعكس تردى الأوضاع الاقتصادية المصاحبة لطول أمد الصراع.

إلى جانب ما يعكسه هذان المؤشران عن توازنات القوة المادية بين الأقطاب الإقليمية، العربية وغير العربية، وبالرغم من التوافق الكبير بين المملكة العربية السعودية ومصر كقطبين عربيين مهمين في المنطقة، فإن اختلاف الأولويات الأمنية سواء بين الدول العربية ذاتها أو بين الدول العربية وغير العربية في الشرق الأوسط تحول دون تفعيل العمل العربي-العربي المشترك في إدارة وحل الصراعات الإقليمية أو في الحديث عن غلبة تكتل إقليمي مقابل آخر. وفيما يلي تناول لهما العاملين بشيء من التفصيل.

1- اختلاف أولويات الأمن بين الدول العربية الأساسية في الشرق الأوسط

فالمملكة العربية السعودية لديها أولوية وهي مواجهة التهديد الإيراني في منطقتي الخليج والشرق العربي، وخاصة في ظل السياسات الإيرانية ودورها في تأجيج الصراعات خاصة في كل من سوريا واليمن، إلى جانب سياساتها التدخلية في الشؤون الداخلية لدول الخليج وسعيها لتغيير ميزان القوى في المنطقة من خلال امتلاك سلاح نووي. لهذا تبذل المملكة العربية السعودية جهداً كبيراً في نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اتجاه أولوية التعامل مع التهديد الإيراني، وتعزيز القدرات الخليجية لمواجهة التهديدات الإيرانية، والعمل على الحد من التدخلات الإيرانية في الأزمات الإقليمية وحتى في مناقشة مشروع «التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط»، الذي ترى فيه المملكة إمكانيات كبيرة لتكتل إقليمي يمكن أن يضم دولاً أخرى إلى جانب دول مجلس التعاون ومنها مصر والأردن إليه، والذي تأمل أن يكون له دور في حسم عدد من الصراعات العربية العالقة لسنوات.

أما مصر، فتسعى لترتيب أولوياتها الأمنية في التعامل مع الأزمات الكثيرة المحيطة بها بما يتناسب مع أولويات الأمن القومي المصري أولاً، ولذلك تهتم بشكل رئيسي بالأزمة الليبية شرقاً وأزمة العلاقة مع دول حوض النيل جنوباً، وهذا من شأنه تحويل موارد الدولة البيروقراطية والمادية تجاه الانخراط الأوسع جنوباً في منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي، وشرقاً في اتجاه الأزمة الليبية، وهذا يختلف عن ترتيب المملكة العربية السعودية لأولوياتها الأمنية في أهمية التعامل مع إيران وسوريا واليمن.

كذلك تتحفظ مصر على حدود إرسال قوات برية مصرية إلى مناطق صراعات ترى مصر أنه لا يمكن حسمها عسكرياً بل تتطلب حلولاً سياسية وتعتبر المخاوف المصرية مشروعة إلى حد كبير في ضوء الطرح الأمريكي لمشروع التحالف هذا حيث تهدف الولايات المتحدة منه إلى تقليص الانخراط الأمريكي البري المباشر "less boots on the ground"، من خلال توجيه دول المنطقة لتأخذ على كاهلها عبء محاربة الإرهاب وحل الصراعات الإقليمية بنفسها، في مقابل مساعدة من الولايات المتحدة في مجالات القيادة والتحكم، والمشاركة الاستخباراتية، والامدادات التقنية لهذا التحالف فمن غير الخفي أن الميزة النسبية التي تتمتع بها مصر في مشروع التحالف هذا أساسها مساهمة القوة البشرية العسكرية التي تتفرد بها مصر عن أي جيش في المنطقة، ولكن ربما يكون هناك قدر من التعارض مصر ودول الخليج بشأن بعض الأزمات الإقليمية ومنها الأزمة السورية، ففي الوقت الذي أكدت فيه مصر رفضها إرسال قوات عسكرية إلى سوريا رحبت المملكة العربية السعودية بمشاركة عسكرية في سوريا ضمن تحالف إسلامي أوسع.

ومما لا شك فيه أنه على الرغم من وجود مساحة من التقاطع بين الموقفين المصري والسعودي من الأزميتين السورية واليمنية، وكذلك من الأزمة الليبية ومن قضايا الأمن في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، فإنه ربما يكون هناك اختلاف في الأولويات الأمنية، ولعل من أهم الأمثلة في هذا السياق هو تزايد مساحات التقاطع بين الاهتمامات المصرية والسعودية في قضايا أمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وهي القضايا التي تم طرحها في حوار المنامة الرابع عشر (26-28) أكتوبر 2018م، حيث تناولت إحدى جلساته الأمن والتنافس في القرن الإفريقي بمشاركة دول أفريقية في أعمال المنتدى

إلى جانب هذا، يمكن استنباط موقف القيادة السياسية المصرية من التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط، الذي وإن كانت مصر لا تعارضه في حد ذاته (حيث سبق وأن طرحت مصر مشروعاً لتشكيل قوة مشتركة عربية خالصة في مارس 2015م، وهو المقترح الذي لم يحظى باهتمام عربي مشابه للاهتمام الحالي بمشروع التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط) إلا أنها ربما يكون لديها تحفظات على عدة نقاط لتأسيسه. أولها، عضوية أطراف إقليمية غير عربية، وهو ما طرحه عدد من القيادات والمفكرين الأمريكيين في بدايات طرح مشروع ما أطلق عليه «ناتو عربي» قبل وصول إدارة ترمب⁽¹⁾ ثم دعم إدارة ترمب له،⁽²⁾ مع عدم إغفال دور إسرائيل في هذا الطرح الذي جاء في بداياته من معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى المعروف بقربه الشديد من لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية «إيباك» عبر أيضاً عن ذات المعنى هيربرت لندن، مدير مركز لندن لبحوث السياسات، في 2015م عندما أكد على أن تقارب المصالح بين إسرائيل وعدد من جيرانها وأيضاً قوتها العسكرية والاستخباراتية ستؤهلها لتكون بمثابة العضو غير المسجل⁽³⁾ Unregistered Member ضمن ذلك المقترح.

1 Samuel R. Berger, Stephen J. Hadley, James F. Jeffrey, Dennis Ross, and Robert Satloff. "Key elements of a Strategy for the United States in the Middle East." The Washington Institute for Near East Policy (2015).

أنظر أيضاً:

Madeleine K. Albright, Stephen J. Hadley, Stephen Grand, and Jessica P. Ashooh. Middle East Strategy Task Force Final Report of the Co-Chairs. Atlantic Council, 2016.

2 Damien McElroy, "Donald Trump to support plan for 'Arab NATO'", the National, (22 September 2018), <https://www.thenational.ae/world/gcc/donald-trump-to-support-plan-for-arab-nato-1.772804>

3 Herbert London, "Herbert London: A Strategy for The Middle East", (4 March 2015), <https://www.wamc.org/post/herbert-london-strategy-middle-east>

والمصالح العربية، إلى جانب درجات متفاوتة من التنافس العربي العربي، من أولى العوامل التي تحول دون تركيز العمل العربي المشترك في حل الأزمات الإقليمية.

2- اختلاف الأولويات الأمنية للدول الشرق أوسطية غير العربية وتحالفاتها الهشة مع القوى العربية

تختلف أيضاً طبيعة العلاقات والتحالفات بين القوى الإقليمية العربية وغير العربية، وكذلك تتباين أهداف ومصالح القوى الإقليمية غير العربية من أزمات المنطقة، وفي هذا تعقيد أوسع لهذه الأزمات. وتتمثل هذه القوى غير العربية تحديداً في إيران وإسرائيل وتركيا. وبينما تشكل إيران إما تهديد أممي صريح للبعض أو منافس إقليمي للآخر من الدول العربية الأساسية، إلا أن الوضع يختلف بالنسبة لإسرائيل وتركيا. والواقع أن السياسات التي تنتهجها هذه القوى الثلاثة إقليمياً تتأثر بطبيعة تحالفاتها مع الدول الكبرى، وهو ما يزيد المشهد الإقليمي تعقيداً ويعطى بعداً آخرًا لدلالات توازنات القوى الإقليمية على إدارة الأزمات والصراعات العربية. وفيما يلي تركيز على إسرائيل وتركيا، ويلي ذلك تناول لدور القوى الكبرى في التوازنات الإقليمية.

فبداية إسرائيل، التي تركز تحديداً على أولويات الأمن في منطقة المشرق العربي (فلسطين، الأمانة السورية، وحزب الله اللبناني)، تعتبر هي المستفيد الأول من تأزم الصراعات العربية، وانشغال القوى العربية الأساسية إما بتثبيت أركان الدولة الوطنية أو بعملية البناء الاقتصادي الداخلي أو بمعالجة الأزمات الخارجية التي تمس أولوياتها

للمرة الأولى. إلا أن هذا التقاطع لا يعنى بالضرورة تزايد مساحات التنسيق العربي-العربي المشترك في إدارة الأمن والاستقرار في البحر الأحمر والقرن الأفريقي، بل ربما يكون نوعاً من التنافس الإقليمي على تأكيد النفوذ⁽¹⁾ وهو ما يعد أيضاً توجهاً موازياً للتنافس الدولي في تلك المنطقة، لهذا جاء تحذير المشاركين في حوار المنامة «من أن التنافس بين القوى الإقليمية قد يعرقل مسيرة التنمية في هذه المنطقة الواعدة»⁽²⁾ فالواضح أن هناك اهتمام من جانب دول الخليج العربي بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر في ضوء تطورات الأزمة اليمنية حيث نشطت الدبلوماسية السعودية والخليجية عموماً في منطقة القرن الأفريقي سياسياً واقتصادياً وهي المنطقة التي تهم الأمن القومي المصري في الوقت ذاته⁽³⁾ وبعدها ظهرت أيضاً المحادثات السعودية مع جيبوتي لإقامة قاعدة عسكرية لها في مقابل اليمن⁽⁴⁾ من جانبها، تسعى مصر أيضاً إلى توطيد علاقاتها مع دول القرن الأفريقي، وإلى مناقشة شكل من أشكال التسهيلات العسكرية مع جيبوتي، إلى جانب أيضاً افتتاح مقر الوحدات الخاصة البحرية بالأسطول الجنوبي بمدينة سفاجا المصرية الواقعة جنوب البحر الأحمر بهدف توسيع التواجد العسكري المصري هناك⁽⁵⁾.

من هذا يمكن استنتاج أن اختلاف الأولويات

1 Annalisa Perteghella, "Saudi Arabia and the UAE in the Horn of Africa: Stabilizers or Disrupters?", in: Annalisa Perteghella (ed.), Saudi Arabia at a Crossroads Reforms and Uncertainties Ahead", Milan: ISPI, November 2018.

2 أخبار الخليج، «استقرار القرن الأفريقي يخدم منطقة الخليج وتحذيرات من التنافس الإقليمي»، 28 أكتوبر 2018.

3 الوطن، «سياسيون: زيارة الوفد الملكي السعودي لسد النهضة تخطط الخطوط الحمراء»، (17 ديسمبر 2016).

4 بدر حسن شافعي، «مصر والتنافس الخليجي على شرق أفريقيا»، المعهد المصري للدراسات، (27 فبراير 2017).

5 المرجع السابق.

الأمنية المباشرة. لهذا، يظهر التقاطع المتناقض في بعض الأحيان بين مصالح إسرائيل ومصالح القوى العربية. فمن ناحية، تظهر مساحة من التلاقي مع السعودية وعدد من الدول الخليجية الأخرى في النظر لإيران باعتبارها خصماً مشتركاً، أيضاً يظهر التلاقي مع المصالح المصرية سواء في أهمية الحفاظ على السلام التاريخي بين الدولتين أو في التعاون الحتمي لإدارة اكتشافات غاز شرق المتوسط. من ناحية أخرى يظهر بقوة التناقض بين القوى العربية عموماً وتوجهات إسرائيل في التعامل مع القضية الفلسطينية سواء فيما يتعلق بوضع القدس أو في إطار ما أطلق عليه «صفقة القرن». وعلى الرغم من مبادرة إدارة ترمب لعقد صفقة «سلام» شاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وظهور بعض الأفكار من بعض الدول العربية التي ترى أن تلك الصفقة سوف تأخذ في الاعتبار جميع الأطراف،⁽¹⁾ إلا أن هناك رفض فلسطيني لتلك الصفقة، وكذلك تحرص كلاً من مصر والسعودية على تأكيد موقفهما الثابت من القضية الفلسطينية والتردد بشأن الأفكار التي تطرحها الإدارة الأمريكية خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة القدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر 2017م ثم نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس في مايو 2018م. ويمكن القول إن التوافق في المصالح تارة والتناقض تارة أخرى، إلى جانب التوجه العام لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، من شأنه إطالة أمد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإضفاء المزيد من الجمود على تعقيداته المتعددة الأبعاد. هذا إلى جانب أن الصراعات العديدة التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات الثماني الماضية قد أدت إلى تهميش القضية الفلسطينية

بشكل ثانوي ضمن الأولويات الأمنية للدول العربية. أما من جهة تركيا، فتشهد علاقاتها مع الدول العربية الأساسية درجات متفاوتة من الشك والتوتر. يظهر ذلك جلياً في حالة مصر منذ نجاحها في التخلص من حكم الإخوان المسلمين الذين كانت ولا زالت تركيا أحد الداعمين الأساسيين لهم سواء في مصر أو في غيرها من الدول العربية. يستمر التوتر المصري التركي أيضاً في تعارض المصالح البين بين الدولتين في الأزمة الليبية، حيث تتبنى تركيا مواقف متباينة مع مصر بخصوص دور اللواء خليفة حفتر والبرلمان الليبي بطبرق، ولطالما رصدت مصر دور تركيا المساند للعناصر الإسلامية المتشددة⁽²⁾ هذا إلى جانب قناعة النظام السياسي المصري المتزايدة بسعي تركيا (التي لازالت توفر المأوى لعناصر إرهابية متطرفة هاربة من مصر) مع أطراف إقليمية وخارجية أخرى لاستثمار الفوضى في الداخل الليبي لحشد الإرهابيين وتوجيههم لمصر عبر حدودها الغربية⁽³⁾.

إلى جانب هذا، فإن اعتبار تركيا حليف لدول الخليج مسألة تثير الجدل والنقاش خاصة في اقترابات معالجة الأزمات العربية. فبدايةً يعد التنافس السعودي التركي تاريخي وينطوي على اختلاف جذري في رؤية كل دولة لدورها في محيطها الإسلامي⁽⁴⁾ أيضاً، يظهر ضعف العلاقات التركية السعودية في موقف تركيا في أزمة الصحفي جمال خاشقجي، أما

2 كمثال ما أوردته عدة تقارير صحفية عن استقبال المستشفيات التركية لعناصر جهادية، منها تقرير وفاة محمد الزهاوي قائد جماعة «أنصار الشريعة» بأحد المستشفيات التركية متأثراً بإصابته في معارك بنغازي.

3 جمال طه، «المؤامرة التركية على ليبيا»، جريدة الوطن، (5 أبريل 2018)،

<https://www.elwatannews.com/news/details/3244903>

4 الخليج أونلاين، «بن سلمان: تركيا داخل مثلث الشر والسعودية توضح»، 8 مارس 2018.

1 أخبار الخليج، قراءة في مداولات منتدى «حوار المنامة» الرابع عشر، (2 نوفمبر 2018)، متاح على الرابط: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1142705>

ثانياً: تداخل التحالفات الإقليمية مع أدوار القوى الدولية في صراعات الشرق الأوسط

إلى جانب أزمات الدولة الوطنية واختلاف الأولويات الأمنية للأقطاب الإقليمية وتحالفاتها الضعيفة مع بعضها البعض، تعد العوامل الخارجية من العوامل الرئيسية في تعقد الصراعات والأزمات العربية وإطالة أمدتها. والحقيقة أن تشرذم المواقف العربية المشتركة من هذه الأزمات يجعلها غير قادرة على امتلاك اليد العليا في حلها، وهذا يقابله ثقل لأدوار قوى خارجية عدة يساهم نشاطها في هذه الأزمات في تغيير معادلة موازين القوة في المنطقة العربية. ويمكن تحديد عدة سمات مهمة في تحليل أدوار القوى الخارجية في الأزمات العربية وكذلك في علاقات هذه القوى بالأقطاب الإقليمية الأساسية:

1- أن أدوار القوى الخارجية في الأزمات العربية تحددها إلى حد كبير علاقات التنافس فيما بينها، إلى جانب أنماط تحالفاتها المختلفة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأساسية. والواقع أن عامل التنافس بين القوى الخارجية ذاتها يزيد من تعقيد توازنات القوى في الشرق الأوسط لأنه يضيف على التحليل بعداً أكثر تعقيداً وهو توازنات القوى والمصالح بين القوى الخارجية نفسها، وهذه التوازنات تحوي في طياتها شبكات معقدة من المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية تتخطى حدود الشرق الأوسط الإقليمية، وتجعل جانباً من حلول الأزمات الإقليمية مرتبهاً بمقايضات أوسع Trade-offs بين القوى الكبرى نفسها. لهذا، عادةً ما يشير البعض إلى أن المواجهة المباشرة وغير المباشرة بين القوى الخارجية على مسرح الشرق الأوسط منذ عام 2011م تشابه ظاهرة الحروب بالوكالة التي نشطت بين القطبين العالميين إبان فترة الحرب الباردة.

من جهة المصالح التركية في الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية فإنها تتركز قبل أي شيء بحكم التقارب الجغرافي وأولويات الأمن القومي التركي على تطورات الأزمة السورية ووضع الأكراد فيها خصوصاً، وفي هذا الشأن لا يخفى تعاون تركيا مع إيران لإضعاف الأكراد وتقوية النظام السوري، وهو ما يتعارض مع أهداف المملكة العربية السعودية في سوريا التي تريد التخلص من حكم العلويين ومن ثم إقصاء النفوذ الإيراني عنها⁽¹⁾.

إلى جانب ذلك، يثير سعى تركيا لتوسيع تواجداتها العسكري في المنطقة العربية قلق كل من مصر والسعودية والإمارات خصوصاً، حيث تمتلك تركيا الآن عدة قواعد عسكرية بالمنطقة ومحيطها، واحدة في قطر (كانت السعودية ومصر والإمارات والبحرين قد اشتترطت على قطر إغلاقها ضمن شروط إنهاء المقاطعة)، والثانية حصلت عليها تركيا في الصومال في أكتوبر 2017م، مضيضة بذلك منافساً آخر في سباق تأسيس القواعد العسكرية في القرن الأفريقي، والأخيرة هي بمنزلة موطن قدم في السودان من خلال الاستحواذ على جزيرة سواكن السودانية على ساحل البحر الأحمر المواجه لجدة في ديسمبر 2017م، حيث اعتبرت كل من المملكة العربية السعودية ومصر الوجود التركي في هذه البقعة الجغرافية تحديداً بمثابة تهديداً استراتيجياً لهما في كل من البحر الأحمر وحوض النيل، مع عدم إغفال أيضاً مجمل العلاقات المصرية مع السودان، والخلاف المصري-السوداني حول حلايب وشلاتين.

1 W. Robert Pearson, "Saudi-Turkey Ties Take a Turn for the Worse", Middle East Institute, (8 March 2018), <http://www.mei.edu/publications/saudi-turkey-ties-take-turn-worse>

أيضاً أحد الأمثلة المهمة في هذا السياق يتعلق بالأزمة الليبية. فعلى الرغم من توافق القوى العربية الأساسية حول الخطوط العريضة لإدارة الأزمة وإرساء الاستقرار في ليبيا، وعلى الرغم من الانخراط الدؤوب للدولة المصرية في إدارة الأزمة الليبية بالتعاون مع دول الجوار الليبي، فإن هذا الجهد يقابله انخراط مماثل من القوى الأوروبية عموماً وإيطاليا خصوصاً، التي ترى أن لها مصالح حيوية وعلاقات تاريخية مع ليبيا يجب على الأطراف العربية مراعاتها. وعلى هامش هذه التوازنات تظهر أيضاً مجموعة من الأدوار الدولية والإقليمية لقوى أخرى أقل محورية ولكن بدرجات متفاوتة، مثال الأدوار الروسية والأمريكية والتركية في الأزمة.

2- بينما يمكن في بعض الحالات تحليل أنماط التدخل المباشر للقوى الخارجية (سواء كان التدخل دبلوماسي، أو اقتصادي، أو عسكري)، إلا أن بيئة الأمن المعقدة في المنطقة منذ بداية التحولات العربية عام 2011م تزيد من صعوبة تحليل الأدوار غير المباشرة والسلوك غير الرسمي للقوى الخارجية في علاقاتها مع عدد كبير من الفاعلين من دون الدول والفاعلين عبر القوميين في مناطق الأزمات بالمنطقة. ويتعدد هؤلاء الفاعلين ومنها الجماعات الإرهابية والمليشيات غير نظامية، ولعل هذه الظاهرة هي السبب الأساسي في تصنيف أغلب الصراعات الإقليمية الدائرة منذ عام 2011م وحتى الآن كحروب غير تقليدية أو هجينة. فبينما يمكن إلى حد كبير رصد انتماء وحجم وتسليح القوات النظامية المنخرطة في هذه الصراعات، يصعب كثيراً إجراء رصد مماثل لانتماء وحجم وتسليح «محاربي الظل» Shadow Warriors المشاركين في صفوف جماعات وقوات غير نظامية سواء في سوريا أو ليبيا أو اليمن.

وتعد الأزمة السورية من أهم الأزمات الإقليمية التي تعكس هذا التعقيد. فبالرغم من وضوح مواقف القوى الإقليمية من تعقيدات الأزمة السورية، فإن توازنات القوى الإقليمية وحدها غير كافية (ولن تكون كافية) لإدارة وحسم الأزمة السورية لأكثر من ثمان سنوات. فمرة أخرى، لا يمكن الاعتماد على فهم توازنات القوة المادية على المستوى الإقليمي في ترجيح كفة أي طرف أو ائتلاف إقليمي يمكن أن يتمتع بقوة الحسم Power of Resolve. فيطغى على المشهد السوري غلبة التنافس الروسي الأمريكي في إدارة الصراع، ذلك إلى جانب أدوار قوى دولية مهمة وإن كانت أقل محورية من الدورين الروسي والأمريكي، وخاصة دور أوروبا والصين. والحقيقة أن التنافس الروسي الأمريكي في سوريا لا يمكن فصله عن السياسات الإقليمية لإيران وتركيا خصوصاً في الأزمة السورية وعلاقات كل من روسيا والولايات المتحدة من ناحية بكل من إيران وتركيا من ناحية أخرى.

أيضاً بالنظر إلى الجهود الإقليمية في مواجهة إيران سواء من جهة تحجيم أجندتها التوسعية أو في محاربة مشروعها النووي الذي لازالت أغلب دول الخليج الأساسية وإسرائيل على قناعة بأنها لم ولن تتخلى عنه، تظهر الأدوار الخارجية المتعارضة في كيفية التعامل مع إيران وحدود دورها الإقليمي في أزمات الشرق الأوسط. فبينما تركز إدارة ترمب على الضغط على إيران وتقوية التكتل الإقليمي ضدها وممارسة ضغوط دولية سياسية واقتصادية لإحياء العقوبات الدولية عليها، تختلف اقترابات روسيا والصين وأوروبا في التعامل مع إيران انطلاقاً من حزم مختلفة من المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية.

من القضاء عليه⁽³⁾ فسر هذا ويليام روباك مستشار الرئيس ترمب لقوات التحالف الدولي لمحاربة داعش مبيناً أن سياسة إدارة ترمب تهدف ليس فقط للبقاء في سوريا حتى هزيمة داعش نهائياً وإنما أيضاً حتى إنهاء وجود القوات المدعومة من إيران هناك⁽⁴⁾ ويثير ذلك تساؤلات عدة حول جماعات إرهابية وميليشيات غير نظامية تطورت أدوارها خلال السنوات الثمان السابقة في إطار الأزميتين اللببية واليمينية. إلا أن القرار شبه المنفرد الذي اتخذته الرئيس ترمب في ديسمبر 2018م بالانسحاب من سوريا تدريجياً قد أثار العديد من التساؤلات سواء في الداخل الأمريكي (خاصةً مع معارضة وزير الدفاع جيمس ماتيس واستقالته اعتراضاً على ذلك القرار) أو حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين أو العديد من الدول الشرق أوسطية. وقد ذهب بعض المسؤولين الأمريكيين إلى تأكيد أن هناك شبه مقايضة توافق عليها الرئيس الأمريكي ترمب والرئيس التركي رجب طيب أردوغان بخصوص بقاء القوات الأمريكية في سوريا، فتعهد أردوغان بالقضاء على داعش في مقابل إفراح ترمب المجال لتركيا للتعامل مع الأكراد في الشمال⁽⁵⁾.

ومن أبرز الأمثلة العملية على هذه السمة المهمة هو دور «داعش»، أو «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام»، الذي ظهر بقوة تنظيمية وتسليحية مع منتصف عام 2014م حيث أثّرت التساؤلات حول من يقف وراء داعش ليدعمه بالمال والسلاح والقوة التعبوية غير النمطية للتنظيمات الإرهابية. وشكل داعش ليس فقط مدخلاً مهماً في تطورات الأزمة السورية وإنما أيضاً في تغير نمط التهديدات عبر القومية التي مست أمن عدة دول مجاورة (كالعراق والأردن ومصر). تلا ذلك تشكيل تكتل تحت مسمى «التحالف الدولي» لحدرداعش بجهود عسكرية واقتصادية شتى، ثم لاحت في الأفق هزيمة داعش وقربت آمال القضاء عليه، وإذا به يحيا من جديد أواخر عام 2018م، وهو ما ظهر في عدة تقارير تشير إلى عودة تهديد داعش في مدينة الرقة السورية، أو في تجدد معاركه في الجنوب والشرق السوري⁽¹⁾ كل هذا أعاد طرح علامات استفهام جديدة حول ماهية ذلك التنظيم وأوجه الدعم التي يحصل عليها في ظل حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة متنوعة⁽²⁾ أيضاً ذهب بعض المحللين للربط بين عودة داعش للحياة من ناحية وتوجه إدارة ترمب الأول للاستمرار في محاربة داعش والتعبير عن نيته للبقاء في سوريا بعد الانتهاء

3 Robin Wright, "ISIS Makes a Comeback as Trump Opts to Stay in Syria", The New Yorker, (30 August 2018), <https://www.newyorker.com/news/news-desk/isis-makes-a-comeback-as-trump-opts-to-stay-in-syria>

4 Paul Sonne and Missy Ryan, "Bolton: U.S. forces will stay in Syria until Iran and its proxies depart", Washington Post, (24 September 2018), https://www.washingtonpost.com/world/national-security/bolton-us-forces-will-stay-in-syria-until-iran-and-its-proxies-depart/2018/09/24/be389eb8-c020-11e8-92f2-ac26fda68341_story.html?noredirect=on&utm_term=.3ac30222b7f6

5 Daniel Chaitin, "Ex-NATO commander: Allies wondering if Trump was blackmailed to pull troops out of Syria", Washington Examiner, December 24, 2018. See also: Jeremy Diamond and Elise Labott, Trump told Turkey's Erdogan in Dec. 14 call about Syria, 'it's all yours. We are done', CNN, 24 December 2018.

1 CNBC, "Putin says Islamic State has seized 700 hostages in Syria", (18 October 2018), <https://www.cnbc.com/2018/10/18/putin-says-islamic-state-has-seized-700-hostages-in-syria.html>

2 Tom O'Connor, "How Did ISIS Get Its Weapons? Europe Wants to Limit U.S. And Saudi Arabia Arms Sales Because Guns Went To Militant Group", Newsweek, (14 November 2018), <https://www.newsweek.com/europe-limit-us-saudi-weapons-sales-went-isis-1215758>

ثالثاً: دلالات توازنات القوى الإقليمية والدولية على أزمات المنطقة العربية

1- الأزمة اليمنية

مع تعقد الصراع المسلح في الداخل اليمني واختلاف مصالح الأطراف الإقليمية والدولية المتدخلة، وعدم تحمس القوى الكبرى للانخراط القوى بها، يمكن القول إن الأزمة اليمنية تمثل واحدة من أكثر الأزمات تعقيداً ومقاومة للحل في المنطقة العربية.

فقد تطور الصراع اليمني كصراع داخلي بين الحوثيين المدعومين من إيران والقوات الموالية لحكومة عبد ربه منصور هادي، وزاد من تعقیده الداخلي نشاط عناصر إرهابية سواء من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية AQAP أو من تنظيمات متفرعة عن داعش، ونجح كل منهما في استثمار الفوضى الداخلية للاستحواذ على مناطق في الجنوب اليمني وشن الهجمات منها على عدن. ومن الجدير بالذكر أن وجود عناصر القاعدة في الجنوب اليمني ليس بالأمر الجديد، فقد سبق وأن تدخلت الولايات المتحدة في مايو 2012م بإرسال وحدة دعم من الجيش الأمريكي لمساعدة الحكومة اليمنية في مواجهة عناصر القاعدة في الجنوب، وهو ما أسفر عن النجاح النسبي للحكومة اليمنية آنذاك في التخلص من عناصر القاعدة في منطقة زنجبار في المنطقة اليمنية الجنوبية أبيان.

إلا أن التناحر الداخلي في اليمن تصاعد مع زيادة الدعم الإيراني للحوثيين، ومن ثم قيادة المملكة العربية السعودية في مارس 2015م التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بمشاركة دول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية (باستثناء سلطنة عُمان) إلى جانب مصر والأردن والمغرب والسودان وباكستان. وازداد تطور الأزمة اليمنية تعقيداً مع الانقسام الداخلي للقوات الموالية لهادي، حيث تشكل منها «المجلس الانتقالي الجنوبي» في مايو 2017م ومشتماً على أغلبية محافظات جنوب وشرق اليمن، في مقابل هذا ذلك تقوى شوكة الحوثيين في المنطقة الشمالية وتستمر سيطرتهم على العاصمة صنعاء. والحقيقة أن تعقد الوضع الداخلي يتوازى مع تعقد أوسع في مواقف القوى الإقليمية والدولية من الأزمة اليمنية وما تبتغيه من مخرجات في إدارة الصراع.

فإقليمياً: بينما شاركت دول عدة في التحالف وقت إطلاقه في 2015م، انحسر العبء العسكري الأكبر على كاهل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة⁽¹⁾ خاصةً بعد تعذر «حسم» الصراع سريعاً كما كان متوقعاً. لذا فأحد أوجه نقاط الضعف إقليمياً هو عدم تحمس الدول العربية الأساسية، ولا سيما مصر، للانخراط الواسع في اليمن.

أما دولياً، وبالرغم من عدم الانخراط العملي لأي من القوى الدولية في الصراع اليمني، إلا أن المواقف الدولية تؤثر على مجريات الأحداث باليمن. فمن المعلن أن قوات التحالف تحظى بدعم سياسي ولوجيستي من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، الذين لا يجدوا بداً من مساندة المملكة العربية السعودية الحليف الإقليمي المهم لتلك الدول، إلا أن روسيا والصين نشطتا أيضاً خلال مراحل الأزمة المختلفة سواء بالوساطة الدبلوماسية أو من

1 Gregory Aftandilian, "External Actors Complicate Resolving the Yemeni Conflict", Arab Center Washington DC, (25 April 2018), http://arabcenterdc.org/policy_analyses/external-actors-complicate-resolving-the-yemeni-conflict/

2- الأزمة السورية

تناولت هذه الورقة فيما سبق تعارض الأولويات والمصالح بين الأطراف الإقليمية والدولية في سوريا، والحقيقة أن ما آلت إليه الأوضاع في سوريا يثبت إلى حد كبير انحسار التأثير العربي، وغلبة اليد العليا لروسيا التي تتفاوض بحرية كاملة مع الولايات المتحدة في ترتيبات التسوية ومرحلة ما بعد الصراع.

ويمكن القول إن غلبة الإرادة الروسية في سوريا يعكس حقيقتين على أرض الواقع: الأولى، هي اختلاف الرؤي والمصالح الإقليمية من الصراع السوري خاصة فيما يتعلق بمصير الأسد وأيديولوجية سوريا الجديدة وما يتعلق بوحدة أراضيها، والثانية هي الانخراط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري الواسع الذي كرس له روسيا جهداً كبيراً عكس أيضاً برجماتية واضحة في حماية ما تراه من مصالح استراتيجية واقتصادية في الشرق الأوسط تحتم فعلياً على القوى الدولية والإقليمية القبول بها.

وعلى الرغم من صعوبة متابعة المفردات المعقدة للصراع السوري المستمر منذ 2011م، فإنه من الواضح أن الجهود الروسية الهادفة إلى تثبيت أقدامها في سوريا حققت نجاحاً خلال عام 2018م في اتجاه حتمية الحل السياسي وزعزعة مبدأ ضرورة رحيل الأسد الذي تبنته أغلب عناصر المعارضة وتمسكت به طوال سنوات الصراع عدد من دول الخليج العربية أهمها المملكة العربية السعودية.

خلال آلية التصويت بمجلس الأمن الدولي لتسوية الصراع بما يبعد أي شبهة عن تورط إيران في دعم الحوثيين. ولعل أقرب مثال على هذا استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار البريطاني في فبراير 2018م الذي ندد بانتهاك إيران حظر السلاح المفروض على زعماء الحوثيين.

من كل هذا يتضح صعوبة تسوية الصراع اليمني دون حل سياسي، ومن ثم فقد دعمت المملكة العربية السعودية اتفاق استكهولم بين الحكومة اليمنية والحوثيين الموقع في السويد في الثالث عشر من ديسمبر 2018م ويقضي بالوقف الكامل لإطلاق النار وانسحاب الحوثيين من مدينة الحديدة، وواقع الأمر أن المملكة العربية السعودية ترى ذلك الصراع كمعادلة صفرية، فإما التخلص من الحوثيين ومن ثم هزيمة إيران في اليمن، وإما استمرار التهديدات الإيرانية لدول الخليج. ومن ناحية أخرى، يبدو إصرار إيران على أن تحسم الأزمة اليمنية بما يتوافق مع أجندتها الإقليمية. في خضم هذا المشهد يبدو أيضاً من المواقف الدولية الفاترة أن الحل السياسي لا يزال بعيد المنال حتى في ظل اتفاق استكهولم⁽¹⁾ والحقيقة أن رتبة الأدوار الدولية في التعامل مع الصراع اليمني وإطالة انشغال المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج في محاربة الحوثيين باليمن يخدم فقط أهداف إيران التوسعية التي تغلب سياسة النفس الطويل وتشتتت جهود دول الخليج على أكثر من جبهة في مناطق الصراع العربية.

1 Daniel Byman, "How the US is Empowering Iran in Yemen", Foreign Affairs, (26 July 2018), <https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-07-26/how-us-empowering-iran-yemen>
Steven Cook, "America Is Not an Innocent Bystander in Yemen", Council on Foreign Relations, (3 October 2018), <https://www.cfr.org/blog/america-not-innocent-bystander-yemen>

وأهم علامات هذا التحول ثلاثة:

الأسد، في حين تصبر الولايات المتحدة وإسرائيل على مغادرة العناصر الإيرانية الأراضي الروسية بالكامل (وليس فقط 100 كيلومتر من الحدود الإسرائيلية السورية). لهذا، يمكن تفسير اتجاه إسرائيل لتوجيه ضربات عسكرية تستهدف العناصر الإيرانية داخل سوريا بأنه جزء من تسوية أوسع تسمح لروسيا بالإبقاء على الأسد⁽³⁾ وبحسب تحليل المحللة رندة تقي الدين «إسرائيل تعول على بقاء نظام الأسد ضعيفاً تحت وصاية روسية وتهتم بإخراج إيران، وحزب الله بدأ يسحب قواته إلى لبنان مدرّكاً أن الحرب لها تكاليف باهظة عليه وعلى لبنان إذا كانت روسيا تغطي أعمال إسرائيل في سورية»⁽⁴⁾.

إلا أنه مع كل هذا، يصعب تصور نهاية سلسلة للصراع السوري بالتوازي مع إعادة السيطرة السورية لنظام الأسد على البلاد تنصهر تحت لواءها كل التيارات المنقسمة فكرياً وعلى الأرض. فربما يدفع هذا المآل فرقاً كبيرة من المعارضة إلى العنف، أو إلى مد صلات خارجية مع أطراف إقليمية ودولية ستعمل على زعزعة هذا الاستقرار الرخو، وستطفو على السطح مجدداً خلافات إقليمية ومعادلات دولية عدة بشأن ترتيبات ما بعد الصراع سواء من الناحية السياسية أو ما يتعلق بجهود إعادة الاعمار التي ستفرز مساحات جديدة لتقسيم النفوذ وستأتي على حساب الدولة الوطنية السورية ذاتها.

أولاً، الاتفاق حول توسيع الهيئة العليا للتفاوض في أغسطس 2017م لتضم كتلاً سياسية تميل إلى الحل السياسي،⁽¹⁾ كمثال الدور المصري الذي أسهم في توقيع اتفاق القاهرة في يوليو 2018م بين عدد من فصائل المعارضة السورية المسلحة لوقف إطلاق النار والعمل على تبني مسار التسوية السياسية للأزمة.

ثانياً، اتجاه الأكراد ومجلس سوريا الديمقراطية إلى بدء حوار تفاوضي مع النظام السوري في يوليو 2018م أيضاً، وهو ما فسره عدد من المحللين، كنيفيل تيلر، بأن العداء المشترك تجاه تركيا يمكن أن يجمع بين النظام السوري والأكراد وهو ما قد يؤدي إلى توطيد حكم الأسد بتأييد كردي⁽²⁾ فتركيا لازالت توجه ضربات عسكرية للأكراد في كوباني حتى أكتوبر 2018م، إلى جانب تلويح تركيا بنقل عملياتها العسكرية التي بدأتها قبل عامين إلى شرقي الفرات لاستهداف القوات الكردية حليفة الولايات المتحدة في المنطقة، وذلك تزامناً مع تدريبات عسكرية مكثفة تجريها فصائل مقاتلة تدعمها أنقرة بهدف المشاركة في تلك العمليات.

ثالثاً والأهم، هو الدبلوماسية المعقدة التي تمارسها روسيا في التفاوض مع الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، ومع حليفتها إيران من جهة أخرى، بالإضافة إلى سعيها للإبقاء على التقارب من تركيا وتحركاتها في شمال سوريا من ناحية ثالثة. فإيران تهدف إلى تثبيت نفوذها في سوريا وتثبيت نظام

3 Jack Khoury, "Israeli Strikes on Syria Killed 113 Iranian Soldiers Over Past Month, Syrian Observatory for Human Rights Reports", Haartz, (17 September 2018), <https://www.haaretz.com/israel-news/premium-israeli-strikes-on-syria-killed-113-iranian-soldiers-1.6489386>

4 رندة تقي الدين، «مستقبل سورية في يد روسيا»، الحياة، (25 يوليو 2018).

1 الخليج أونلاين، «ما حقيقة التسوية الشاملة في سوريا وهل يضمن بقاء الأسد نجاحها؟»، (10 أغسطس 2017).

2 نيفيل تيلر، «توطيد سدة حكم الأسد بتأييد كردي في سوريا؟»، قنطرة، (19 سبتمبر 2018)،

<https://en.qantara.de/content/assad-and-the-future-of-northern-syria-syria-CA%B9s-kurds-hold-the-cards>

3- الأزمة الليبية

عن توجه حكومة ماثيورنتيسي التي دعمت هذه التيارات وراهنّت على محوريّتها في مستقبل الدولة الليبية. فاعتادت إيطاليا تقديم المساندة السياسية والدعم المالي لحكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة فائز السراج، وتحركت منفردة مسبقاً في تنظيم وتسليح حرس الحدود الليبي لمواجهة عمليات تهريب البشر من الشواطئ الليبية إلى إيطاليا، وبتشجيع من إيطاليا اتجه الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى المساهمة في برامج تدريب الأطّام البحرية الليبية.

أهم علامات هذا التحول في الموقف الإيطالي جاءت في تأكيد مؤتمر باليرمو على ضرورة سنّ إطار دستوري للانتخابات الليبية، ولم ينص على ضرورة إجراءها طبقاً للدستور كما يصر أنصار التيار الإسلامي وداعميه من أقطاب إقليمية كتركيا وقطر، ودفع هذا عدداً من المحللين للتأكيد على أن هذا التهميش لتيارات الإسلام السياسي، والذي توازى مع محورية حضور اللواء حفتر للمؤتمر بوساطة ومساندة من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، هو السبب الأساسي وراء انسحاب تركيا من أعمال المؤتمر⁽²⁾ ما يدلّ على هذا أيضاً هو تأكيد المؤتمر على نتائج اتفاق الصخيرات كمسار حيوي للوصول إلى الحل السياسي، وتأكيد الأطراف الليبية دعمها الكامل لخطة الأمم المتحدة وتعهّد قائد الجيش الوطني خليفة حفتر بخطة عمل الأمم المتحدة وعقد مؤتمر وطني في العاصمة طرابلس مطلع العام 2019م، ومن ثمّ العمل على إنهاء المرحلة الانتقالية بإتمام الاستحقاق الدستوري الذي ستبني عليه الانتخابات المزمع عقدها في ربيع 2019م.

كمثل الصراع السوري، يمثل الصراع الليبي أحد أهم الصراعات العربية الملحة والمطولة، ويتسم أيضاً بتعقيدات كثيرة سواء في الخصومات المعقدة بين أطرافه الداخلية أو في توازنات القوى الإقليمية والدولية لإدارته، إلى جانب ما تتميز به الدولة الليبية من تركيب ديمغرافي قبلي وميراث مؤسسي هش. ولعل الحلقة الأخيرة في هذا الصراع، المتمثلة في مؤتمر باليرمو الدولي الذي نظّمته الحكومة الإيطالية في نوفمبر 2018م ودعت إليه أغلب الأطراف الإقليمية والدولية ذات الصلة،⁽¹⁾ يعكس أهم التوازنات الراهنة في جهود التوصل لحلول تنهي الأزمة وتدعم استقرار ليبيا من جديد.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لتباين مستوى التمثيل في صفوف وفود الدول، فإن هناك عدة حقائق مهمة أفرزها هذا المؤتمر. أهمها ما يلي:

- التقارب النسبي بين الرؤيتين المصرية والإيطالية فيما يتعلق بترتيبات التسوية السياسية للأزمة الليبية، ودور اللواء خليفة حفتر (الذي تدعمه القيادة السياسية المصرية وأيضاً السعودية والامارات وروسيا عموماً) في هذه الترتيبات.

- تغيير توجه إيطاليا وحكومة جوزيبي كونتي الجديدة من التيارات الإسلامية في ليبيا، وهو التوجه المختلف

1 وفقاً للبيان الختامي للمؤتمر، تم دعوة الجزائر والنمسا وكندا والتشاد والصين وجمهورية التشيك ومصر واثيوبيا وفرنسا وألمانيا واليونان والأردن ومالطا والمغرب وهولندا والنيجر وبولندا وقطر وجمهورية الكونغو وروسيا والسعودية والامارات وإسبانيا والسودان والسويد وسويسرا وتونس وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة. أنظر الرابط:

http://www.governo.it/sites/governo.it/files/conference_for_libia_conclusions_0.pdf

2 نتائج مؤتمر باليرمو بشأن ليبيا استنساخ لاتفاق باريس، جريدة العربي، (14 نوفمبر 2018).

ستريم (Green Stream) بكامل طاقته⁽³⁾ لذلك يعد الهدف الأساسي للحكومة الإيطالية هو دعم استقرار ليبيا من خلال حكومة وسلطة موحدة تمكنها بصورة مصلحة من عقد اتفاقيات معها بخصوص الهجرة والغاز، ويتضح هنا التوجه البرجماتي لحكومة كونتي في التعاون مع مصر في التوصل إلى تسوية سياسية.

إلى جانب هذا، فإن تطورات الصراع الليبي تشير إلى أن أوروبا، وإيطاليا خصوصاً، سيكون لها دور كبير في دعم استقرار ليبيا متى بدأت مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وهي مرحلة عادة ما تكون طويلة وعالية النفقات، ولا يمكن لمصر أو دول الجوار الليبي أن تضطلع بها منفردة. والحقيقة أنه بالمثل كما الحالة السورية، فإن مرحلة دعم الاستقرار بعد انتهاء الصراع وإعادة الإعمار ستكون من المراحل الشائكة في ليبيا، التي ستختلط فيها جهود دعم الاستقرار السياسي والبناء الاقتصادي بعمليات تقسيم وترسيخ النفوذ.

وعلى الرغم من كل هذا، فإن المؤتمر لم يحدد خارطة طريق واضحة للخطوات القادمة، وهو ما يعني أنه بدون جهد دبلوماسي يبني على الخطوط العريضة التي تم التأكيد عليها في باليرمو سيفقد المؤتمر معناه سريعاً. كذلك هناك تحدياً كبيراً في التقريب الفعلي بين الفرقاء الليبيين في الشرق والغرب الليبي، وظهرت في أعقاب المؤتمر مقاومة مجلس الدولة الليبي، الذي كان يبحث قبل انعقاد المؤتمر بأسبوع واحد فقط مستقبل العلاقات الثنائية مع وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، في طرابلس⁽¹⁾ ففور انتهاء أعمال المؤتمر صرح النائب الثاني للمجلس الأعلى للدولة في ليبيا، فوزي العقاب، أن نتائج مؤتمر باليرمو كانت محبطة ومخيبة للأمال لأنها أثبتت عدم ملكية الليبيين للعملية السياسية، ومعلقاً أن «ليبيا ما هي إلا ساحة لصراع عربي-عربي، وأوروبي-أوروبي»⁽²⁾.

إلا أن التعويل هنا على أهمية الدور المصري من ناحية والدور الأوروبي، والإيطالي خصوصاً من ناحية أخرى، فهو دور محوري في إدارة الأزمة الليبية، أخذاً في الاعتبار العلاقات التاريخية والمصالح الأمنية والاقتصادية لإيطاليا في ليبيا، وعلى رأسها قضية الهجرة وتأمين المتوسط وإعادة تشغيل خط الغاز الإيطالي الليبي (جرين

3 جدير بالذكر أن إيطاليا تستورد 90% من حاجتها من الغاز، وقد عوضت الانقطاعات المتكررة من الغاز الليبي منذ عام 2011 بعقود مع روسيا والجزائر. إلى جانب ذلك، اتجهت شركة إنبي الإيطالية إلى الانخراط في استثمارات واسعة في اكتشافات غاز شرق المتوسط إلى جانب توقيع اتفاق في 20 يونيو 2017 مع الحكومة الإيرانية لعمل دراسات جدوى لتطوير حقل بترول وحقل غاز في إيران.

1 Xinhua, Libya, Turkey discuss military cooperation, (6 November 2018), http://www.xinhuanet.com/english/africa/2018-11/06/c_137584489.htm

2 سبوتنيك نيوز، «المجلس الأعلى الليبي: نتائج مؤتمر باليرمو محبطة ومخيبة للأمال»، (13 نوفمبر 2018).

4- مقترح تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي وتأثيره على توازن القوى الإقليمي

كما سبق وتناولت هذه الدراسة في القسم الأول منها، فإن هناك اختلاف في الرؤى العربية حول مشروع التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط. فمن ناحية ترى الدول الخليجية الأساسية في هذا التحالف فرصة كبيرة لإدارة الصراعات الإقليمية من خلال قيادة إقليمية لها، ومن جهة أخرى تتحفظ عدة دول عربية أخرى على هذا المشروع منذ طرحه لعدة أسباب، أهمها أن المبادرة لم تكن عربية خالصة بل جاءت من الولايات المتحدة كما سبق الذكر، وأن هناك قدراً من عدم الوضوح في فهم طبيعة دور القوى الإقليمية غير العربية منه، وهو ما أعاد للأذهان مشروع حلف بغداد الذي حاولت الولايات المتحدة الترويج له في خمسينيات القرن العشرين لاحتواء منطقة الشرق الأوسط في تنافسها مع الاتحاد السوفيتي. والواقع أن اختلاف الرؤى الكبيرين الدول العربية الأساسية في مناقشة مشروع التحالف هذا، إلى جانب عدم وضوح أدوار القوى العربية غير الإقليمية في إطاره، بالإضافة إلى اختلاف الأولويات الأمنية والمصالح السياسية للدول العربية والاختلاف فيما بينها حول ترتيب أولوياتها الأمنية وجميعها عوامل تثير تساؤلات حول إمكانية نجاح ذلك التحالف من عدمه.

إلى جانب هذا، فتجربة مناقشة المبادرة المصرية التي أطلقها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مارس 2015م لتأسيس نواة لقوة عربية مشتركة تكون منوطة بحفظ السلم والأمن العربيين تدفع المدقق إلى الجزم بأنه لازالت هناك العديد من الخلافات بين الدول العربية التي من المرجح أن تحول دون التوافق حول طبيعة هذا التحالف ومن

سيتولى قيادته وكيف سيتم تمويله وما هي أولويات عمله في الصراعات العربية الممتدة من الخليج شرقاً إلى القرن الأفريقي جنوباً إلى شمال أفريقيا.

أما من جهة تحمس بعض دول الخليج الأساسية لهذا التحالف، فهناك عدة قيود تلقي بظلالها على مآلات هذا المشروع:

أولاً: هناك قيد التوافق في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك نظراً لما أبدته سلطنة عمان من تحفظ وكذلك مواقف قطر التي تغرد دائماً خارج السرب وأحدثها ما اقترحت في نوفمبر 2018م من تأسيس تحالف خماسي يضم إيران. هذا يعني أن آلية مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة إقليمية سوف تواجه صعوبة كبيرة في التعامل مع هذا التحالف كذراع عسكري لها. أيضاً، وفي ضوء عدم تحمس دول عربية أخرى بصورة ضمنية أو صريحة، كمثال مصر والجزائر، فإنه سيكون محل جدل وتحفظ عربي صريح، خاصة إذا ما حاولت مجموعة الدول المشتركة في تأسيسه مناقشة مهامه في إطار جامعة الدول العربية بغرض إضفاء قدر من الشرعية على أعماله.

ثانياً: هناك التزام عسكري جارٍ في الأزمة اليمنية يتمثل في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن وهذا الالتزام الممتد لسنوات ربما يدفع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى التركيز البرجماتي على تقويته في مقابل تحويل الجهود لمناقشة تحالف جديد. من ناحية ثانية فإن مدى نجاح مبادرة المملكة العربية بتأسيس التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب من شأنه تحديد مدى إمكانية خوض المملكة العربية السعودية لتجربة تأسيس تحالف أوسع من عدمه.

والاقتصادية المختلفة. يزيد من تعقيد توازنات القوى الإقليمية أيضاً الأدوار التنافسية للقوى الدولية على مسرح الصراعات العربية، وكذلك الطفرة في أدوار الفاعلين من غير الدول وعلاقاتهم المختلفة مع القوى الدولية والإقليمية. كل هذه العوامل تسهم بدرجات مختلفة في حدود تأثير العمل العربي المشترك على إدارة وحسم الصراعات العربية واستثمار هذا التشتت العربي من قبل أطراف خارجية، وهو ما ساهم خلال السنوات الثماني الماضية في إطالة أمد بعض الصراعات أو إضفاء مزيد من التعقيد على بعضها أو تهيمش البعض الآخر.

تخلص أيضاً هذه الدراسة إلى أنه لازالت هناك مساحات واسعة من عدم التجانس داخل المنطقة العربية، ليس فقط في الأولويات الأمنية والمصالح السياسية، ولكن أيضاً في النواحي الاقتصادية والديمقراطية، وهو ما يؤثر على توجهاتها في العمل الخارجي ويعيق إمكانات العمل المشترك، خاصة إذا ما انحسر الحديث عن إمكانية تأسيس تحالف عسكري يتمتع بقدر من الثبات المؤسسي والتوافق العام حول أولويات مهامه وقيادته وتنظيمه ومشاركات الدول العربية في إطاره.

أخيراً، تظهر الدراسة أن الصراعات العربية المعقدة سواء في سوريا أو اليمن أو ليبيا يصعب حسمها عسكرياً أو التعامل معها كمعادلات صفرية، بل تحتم الوصول لتسوية سياسية. في هذا السياق يجب أن تبذل الدول العربية جهداً في التوافق حول أولوياتها السياسية في هذه الصراعات التي يقترب بعضها من هذه المرحلة مع قرب انتهاء المواجهات العسكرية فيها. لهذا فإن مرحلة دعم كيان الدولة وإرساء قواعد الاستقرار السياسي في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات سوف تكون مراحل مطولة وستفرز تعقيدات ومساومات إقليمية ودولية جديدة، ولن يكون للدول العربية قدر من التأثير في هذه المرحلة إلا إذا كان هناك قدر من التكتل والانخراط السياسي والدبلوماسي العربي المشترك.

ثالثاً: بالنظر إلى اختلاف الأولويات الأمنية العربية وعدم وجود تراكم لخبرات عربية سابقة في العمل المشترك، إلى جانب عدم التجانس الاقتصادي والديموكرافي الكبير بين الدول العربية فإن ذلك قد يعني أن المبادرات العربية-العربية الأضيق في النطاق الجغرافي، والأكثر تحديداً في أولويات العمل المشترك، يمكن أن تكون لها فرص أكبر. وتذكر هنا مبادرة المملكة العربية السعودية في منتصف ديسمبر 2018م لتأسيس كيان لدول البحر الأحمر وخليج عدن، ليضم السعودية ومصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن بغرض تعزيز الأمن والاستثمار والتنمية للدول المشاطئة للبحر الأحمر. وعلى الرغم من أن الكيان المقترح لا يزال في طور التأسيس والمناقشة، فإنه مشروع إقليمي بالغ الأهمية نظراً لمحورية اعتبارات الأمن والاقتصاد بالمنطقة لكل من مصر والسعودية خصوصاً إلى جانب تزايد تنافس قوى إقليمية ودولية على تأسيس نفوذ لها في البحر الأحمر والقرن الأفريقي مستغلة غياب أي شكل من أشكال التنسيق المشترك بين دول المنطقة نفسها. مع ذلك، يبقى تحدى العمل المشترك وتوافر الإرادة السياسية لتعاون دائم وبناء تدعمه التزامات وواجبات إقليمية مشتركة من أهم التحديات التي عادة ما تكبح تفعيل المبادرات العربية-العربية المشتركة.

خاتمة

يتضح من التحليل السابق أنه على الرغم من التوافق العام بين القوى العربية الأساسية، فإن هناك اختلافاً كبيراً في ترتيب هذه الدول لأولوياتها الأمنية، ومن ثمّ ينعكس ذلك بصورة مباشرة على تضائل مساحة العمل المشترك في الصراعات والازمات الإقليمية. أيضاً، تظهر الدراسة هشاشة التحالفات في الشرق الأوسط خاصة مع الأخذ في الاعتبار العلاقات بين القوى العربية وغير العربية وما تنطوي عليه من تناقضات عدة نظراً للمصالح السياسية

2- تأثير الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين على اقتصادات الدول الخليجية

د. عمر العبيدي⁽¹⁾

ملخص الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة دراسة تأثير الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين على اقتصادات الدول الخليجية من خلال أربعة عناصر وهي:

العنصر الأول: تاريخ ومضمون الخلافات التجارية الأمريكية-الأوروبية.

العنصر الثاني: مستقبل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

العنصر الثالث: واقع اقتصادات الدول الخليجية.

العنصر الرابع: تأثير الخلافات التجارية الأمريكية-الأوروبية على اقتصادات دول الخليج والخيارات المتاحة لمواجهتها.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

الأولى: في ظل حالة الاعتماد المتبادل التي تميز الاقتصاد العالمي فإنه من الطبيعي أن تكون هناك تأثيرات سلبية على بعض القطاعات الخليجية وخاصة قطاع الصلب والألومنيوم إلا أنها تبقى تأثيرات محدودة كون الصادرات الأساسية لدول الخليج تتمثل في قطاع البتروكيماويات والذي لم تطله الإجراءات الأمريكية أو الأوروبية.

والثانية: يتمثل الأثر غير المباشر جراء الخلافات التجارية الأمريكية-الأوروبية في انهيار وتصعد النظام الاقتصادي العالمي الذي يضم مؤسسات ومنظمات يمكن للدول الصغرى من خلالها التعبير عن مصالحها الاقتصادية.

والثالثة: في ظل هذا الصراع التجاري بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين فإن الخيارات المتاحة أمام الدول الخليجية تظل محدودة للغاية، إذ أن دول الخليج لا يمكنها تغيير النظام الاقتصادي العالمي إلا أنها يمكنها العمل على تدعيم اقتصاداتها للبقاء بما يمكنها من التعامل مع المستجدات الاقتصادية العالمية والتي تتيح فرصاً وتفرض تحديات في الوقت ذاته.

(1) مدير برنامج دراسات الاقتصاد والطاقة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

مقدمة

الدولي بقوانين وقواعد النظام الدولي في المجالين الاقتصادي والأمني. ولذا فإن الخلافات التجارية الأمريكية-الأوروبية والتي ترتب تداعيات سلبية على واقع النظام الاقتصادي العالمي لن تكون الدول الخليجية بمنأى عنها وخاصة على المدى الطويل، حيث أن تلك الخلافات سوف تحد من قدرة الدول الصغرى عامة ومن بينها دول الخليج على توظيف النظام الدولي لحماية مصالحها من الدول الكبرى ذات الثقل العسكري والاقتصادي على المستوى العالمي.

أولاً: تاريخ ومضمون الخلافات التجارية الأمريكية-الأوروبية

يتناول هذا الجزء تاريخ العلاقات التجارية الأمريكية-الأوروبية؛ لاسيما الخلافات التاريخية بين الطرفين؛ فضلاً عن الخلافات التي برزت منذ عام 2017م وصولاً لاستشراف المستقبل بشأنها، ومن أجل التعرف على تاريخ العلاقات التجارية الأمريكية-الأوروبية، ينبغي أولاً الإشارة إلى مسيرة التكامل الاقتصادي الأوروبي، الذي كان يفرض على الولايات المتحدة نمطاً محدداً للمفاوضات حول القضايا التجارية⁽¹⁾.

في عام 1945م توصلت الدول الأوروبية – بعد قرون من الحروب المدمرة، التي خلفت خسائر مادية هائلة، فضلاً عن ملايين الضحايا البشرية لاسيما في الحرب العالمية الثانية – إلى قناعة مفادها أن

منذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مقاليد الحكم في مطلع عام 2017م واجه نظام التجارة العالمي تحديات هائلة من خلال إعلان الإدارة الأمريكية الجديدة فرض تعريفات كبيرة على شركاء الولايات المتحدة التجاريين، لاسيما الصين، التي انخرطت في حرب تجارية فعلية مع الولايات المتحدة، من ناحية ثانية كان إعلان الرئيس ترمب بدء صراع تجاري مع الشركاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المجال التجاري، ككندا، وتركيا، وحتى الاتحاد الأوروبي. أمراً مفاجئاً، وعلى الرغم من بروز «هدنة» أمريكية-أوروبية في شهر يوليو لعام 2018م فإن الخلافات بين الطرفين تتزايد، وقد يتحول الصراع التجاري الأمريكي-الأوروبي إلى مشكلة مزمنة.

ومع أهمية ما سبق فإن طبيعة العلاقات الخليجية-الأمريكية والخليجية-الأوروبية تختلف جذرياً عن العلاقات الأمريكية-الأوروبية، إذ أنها تقوم على الشراكات الأمنية، وعلى تصدير الدول الخليجية للنفط ومشتقاته، واستيراد الدول الخليجية للسلع المتقدمة التي تنتجها الولايات المتحدة وأوروبا. ولذا، لا يوجد أثر مباشر ملموس للصراع التجاري الأمريكي-الأوروبي على مصالح الدول الخليجية، لأنها تقع خارج معادلة الصراع التجاري، إلا أن هناك تداعيات غير مباشرة تنسم بالخطورة وتتمحور حول الانهيار التدريجي الذي يشهده النظام الاقتصادي العالمي حالياً بسبب مثل هذه الصراعات. ونظراً لأن الدول الخليجية تصنف ضمن الدول الصغرى فإنها لا تتمتع بالنفوذ الجيوسياسي التي تتمتع به القوى الكبرى كالولايات المتحدة والصين؛ فإن الدول الخليجية تعتمد على حالة الانضباط التي تحكم التفاعلات في المجتمع

1 Urwin, Derek W. The community of Europe: A history of European integration since 1945. Routledge, (2014).

السبعينيات، انضمت أيضاً كل من المملكة المتحدة، وإيرلندا، والدنمارك إلى ذلك الاتحاد. ويمثل تأسيس الاتحاد الجمركي خطوة محورية في عام 1959م والذي منح الاتحاد الأوروبي قوة جديدة من حيث قدرته على فرض تعاريف موحدة على الدول غير الأعضاء في الاتحاد.

وفي عام 1992م أُطلقت السوق المشتركة الأوروبية، وأُسس الاتحاد الأوروبي، مع اعتماد معاهدة ماسترخت. ورسخت السوق المشتركة مفهوم التعامل مع الدول الأعضاء ككتلة في العلاقات التجارية، وكان من النتائج الإيجابية للسوق المشتركة⁽⁴⁾ اجتذاب أعضاء جدد لتلك السوق منها النمسا، والسويد، وفنلندا. ولاحقاً، انضمت دول أخرى في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي؛ وفي عام 2018م أصبح عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 28 دولة (ولكن المملكة المتحدة قيد الخروج من الاتحاد الأوروبي)، منها 19 دولة انضمت إلى اتحاد نقدي.

وعلى الرغم من قناعة أوروبا بإيجابيات التكامل الاقتصادي والتجارة الحرة؛ ومتانة التعاون العسكري والأمني بين أوروبا والولايات المتحدة في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وعمق العلاقة الاقتصادية بين الطرفين؛ ونجاح الطرفين في التخلص من عدد كبير من الحواجز التي كانت تعوق حركة السلع والخدمات ورأس المال والموارد البشرية؛ فإن التعاون التجاري الأمريكي-الأوروبي قد شهد عدة مراحل من التوتر⁽⁵⁾.

التكامل الاقتصادي قد يكون له دور بناء في الحد من الحروب المستقبلية؛ كما أدركت الدول الأوروبية أن عصر الصراعات التجارية الذي شهدته الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كان سبباً أساسياً لاندلاع التنافس الاقتصادي العالمي⁽¹⁾. ومن ثم رأى علماء الفلسفة⁽²⁾ والاقتصاد⁽³⁾ منذ عصر التنوير أن العلاقات التجارية تقلل من احتمال اندلاع الحروب بين الدول، وذلك لأسباب عديدة منها التكلفة الاقتصادية للحروب بسبب توقف حركة التجارة، فضلاً عن الدور الذي تضطلع به التجارة في بناء جسور اجتماعية ودبلوماسية بين الدول ومن ثم إيجاد ألفة بين الشعوب من شأنها أن تحد من التوترات التي قد تتطور نحو صراعات عنيفة ومدمرة.

ففي عام 1951م تم تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كنواة أولى للاتحاد الأوروبي بوضعه الراهن، وقد تمثلت الأهداف الأولى لتلك الجماعة في الرقابة على إنتاج وتسويق الفحم والصلب في الدول وكانت هذه هي الحلقة الأولى ضمن سلسلة طويلة من خطوات التكامل الاقتصادي. وفي عام 1958م أطلقت الدول الأوروبية الجماعة الاقتصادية الأوروبية من أجل إنشاء السوق الموحدة، مع تفعيل معاهدة روما من خلال إنشاء الاتحاد الاقتصادي بين كل من (بلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، ولكسمبورج، وهولندا، وألمانيا الغربية)، بحيث تشمل كل السلع والخدمات. وخلال عقد

4 Anderson, Christopher J., and M. Shawn Reichert. "Economic benefits and support for membership in the EU: A cross-national analysis." *Journal of Public Policy* 15, no. 3 (1995): 231-249.

5 Ahearn, Raymond J. "US-European Union trade relations: Issues and policy challenges." Congressional Research Service, Library of Congress, (2002).

1 Hautcoeur, Pierre-Cyrille. *La crise de 1929. La découverte*, (2010).

2 Paine, Thomas. *Rights of man*. Broadview Press, (2011).

3 Mill, John Stuart. *Principles of political economy: with some of their applications to social philosophy*; in two volumes. 2. Vol. 2. Longmans, Green, Reader and Dyer, (1862).

مكافحة إغراق السوق. الأمر الذي أدى إلى ظهور خلاف أمريكي-أوروبي حول تلك القضية⁽²⁾.

كما شهدت مجالات أخرى أزمات في العلاقات التجارية الأمريكية-الأوروبية، كالزراعة، والبتروكيماويات؛ كما أن الأوروبيين لم يكن لديهم رضاء بشأن سيطرة الدولار الأمريكي على التجارة العالمية، والأفضلية التي يحصدها الاقتصاد الأمريكي على حساب الاقتصادات الأخرى بسبب هذه السيطرة⁽³⁾ ومن ثم يوجد تنافس دائم بين الجانبين ومن ذلك التنافس المزمع بين الشركة الأمريكية لإنتاج الطائرات (بوينج) والشركة الأوروبية (إيرباص)⁽⁴⁾.

ولكن على الرغم من تلك الخلافات فقد أطلق الطرفان في عام 2013م مفاوضات حول الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسية⁽⁵⁾، سعياً لتعزيز العلاقات الاقتصادية، من خلال إزالة العوائق التجارية التي لاتزال ضمن هذا الإطار كانت هناك لقاءات عديدة بين الجانبين تم خلالها معالجة عدد من تلك الخلافات إلا أن الأمر لم يصل إلى حد توقيع اتفاقية شاملة لضبط التنافس التجاري بين الجانبين.

فمنذ زمن بعيد أبدت الولايات المتحدة قلقها بشأن استيراد أوروبا للطاقة من الاتحاد السوفيتي، وهو ما بدا واضحاً من خلال تباين وجهات النظر بين الولايات المتحدة إبان حقبة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان مع نظرائه الأوروبيين حول إنشاء خط الأنابيب أورينجو لنقل الغاز، الذي ربط الاتحاد السوفيتي بدول أوروبا الغربية عن طريق أوكرانيا؛ حيث حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من أن ذلك الخط سوف يكون أداة ضغط من جانب الاتحاد السوفيتي على الدول الأوروبية⁽¹⁾. الأمر الذي أدى إلى اتخاذ الولايات المتحدة قرار بفرض الحظر على إعادة تصدير معدات أمريكية كانت سوف تستخدم في إنشاء خط الأنابيب المشار إليه، الجدير بالذكر أن المفاوضين الألمان كان لهم دور رئيسي في بناء ذلك الخط، وكان هذا الخلاف الأمريكي-الأوروبي أحد الخلافات العديدة حول ملف التجارة والتعاون التجاري مع الاتحاد السوفيتي، إذ كانت الولايات المتحدة تعتبر التعامل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد السوفيتي توجهاً مضاداً للسياسة الأمريكية آنذاك التي كانت تستهدف احتواء الاتحاد السوفيتي وأحد سبل ذلك الاحتواء كانت الضغوط الاقتصادية.

وخلال عقد السبعينيات، برز صراع أمريكي-أوروبي حول الصلب، إذ كان منتجو الصلب الأمريكيون يعانون من تراجع في أدايمهم، واختراق الصادرات الأوروبية واليابانية للسوق الأمريكية. ومن ثم فقد قام اتحاد منتجي الصلب الأمريكي بممارسة ضغوط على الحكومة الأمريكية مما أسفر عن اتخاذ إجراءات ضد المصدرين الأوروبيين تحت مظلة

2 Ibid.

3 Ibid.

4 Ahearn, Raymond J. "US-European Union trade relations: Issues and policy challenges." Congressional Research Service, Library of Congress, (2002).

5 Akhtar, Shayerah Ilias, Vivian C. Jones, and Renée Johnson. "Transatlantic trade and investment partnership (TTIP) negotiations." Library of Congress, Congressional Research Service, (2014).

1 Woolcock, Stephen. "US-European trade relations." International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-) (1982): 610-624.

وهناك اختلاف رئيس آخر، وهو أن الحكومات الأوروبية تساند صناعاتها ودعمها مركزياً بشكل أكبر من الحكومة الأمريكية، وهو ما يفسر الصراع حول الصلب وقطاع إنتاج الطائرات.

وقد كان لتلك الاختلافات انعكاسات واضحة على السياسات التجارية الأمريكية بشأن اتفاقيات التجارة الحرة، حيث يلاحظ أن الولايات المتحدة قامت بعقد اتفاقيات تجارة حرة مع 20 دولة، منها فقط ثمان دول خارج القارة الأمريكية (أستراليا، البحرين، إسرائيل، الأردن، كوريا الجنوبية، المغرب، عمان، سنغافورة)⁽²⁾؛ بينما عقد الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن 30 اتفاقية تجارة حرة⁽³⁾، أغلبها مع دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، ودول في شمال أفريقيا. ولكن لا توجد اتفاقية تجارة حرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على الرغم من طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين. وقد يعود ذلك إلى تساوي نفوذ الطرفين، الذي يمنح كل جهة من فرض شروطها على الجهة الأخرى⁽⁴⁾؛ فأغلبية الدول التي عقدت اتفاقيات تجارة حرة مع أحد الطرفين هي دول صغيرة غير قادرة على فرض شروط ملموسة على تكتل كبير كالولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

ويلاحظ أن مسألة الاتفاقيات التجارية كانت إحدى قضايا الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2016م، حيث لوحظ التصريحات المستمرة للمرشح الجمهوري دونالد ترمب والتي كان مضمونها إن الاتفاقيات التجارية

ويمكن تفسير توتر العلاقات التجارية الأمريكية-الأوروبية من منظور اختلاف استراتيجيات الطرفين⁽¹⁾ حيث ترتبط العلاقات التجارية بالأهداف الاستراتيجية الكبرى لكل من الطرفين، فالمدرسة الفكرية الأمريكية تعتبر العلاقات التجارية سلاحاً لتحقيق أهداف غير اقتصادية، لاسيما في مجال العلاقات مع الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة معادية (كالاتحاد السوفيتي في القرن العشرين، وإيران في القرن الحادي وعشرين). وعلى العكس من ذلك فإن الاتحاد الأوروبي لديه فصل بين العلاقات التجارية والأهداف غير الاقتصادية، إذ أنه لا يستخدم العلاقات التجارية خلال المفاوضات غير الاقتصادية مع الدول المعادية بشكل عام. وقد انعكس هذا الاختلاف على علاقات الاتحاد الأوروبي التجارية مع دول أوروبا الشرقية قبل عام 1990م مقارنة بضعف علاقات الولايات المتحدة مع دول أوروبا الشرقية في الفترة ذاتها حيث أن الولايات المتحدة كانت دائماً ما تقوم بتوظيف علاقاتها التجارية لممارسة ضغوط على أعدائها ومنافسيها.

وبرز هذا الاختلاف مجدداً في عام 2018م في الملف الإيراني، حيث قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على قطاع النفط الإيراني في شهر نوفمبر 2018م وذلك في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الانسحاب من الاتفاق النووي الموقع مع إيران في عام 2015م، بينما يلاحظ أن الدول الأوروبية لاتزال متباعدة حول ذلك القرار حيث أن لديها مصالح مع إيران وتسعى للحفاظ عليها.

2 <https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements>

3 <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/negotiations-and-agreements/>

4 Kuik, Krzysztof. "Recent Developments in EU/US Trade Relations." U. Det. Mercy L. Rev. 79 (2001): 433.

1 Woodcock, Stephen. "US-European trade relations." International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-) (1982): 610-624.

الرئيس ترمب أيضاً أنه سيفرض تعرفه بقيمة 20% على السيارات الأوروبية في حالة عدم تعديل العلاقات التجارية الأمريكية-الأوروبية بشكل يحمي المصالح الأمريكية. ونظراً لشدة الإجراءات التي اتخذها ترمب ضد الصين وحتى دول نافتا، فقد كان لذلك صدى لدى الجانب الأوروبي مما أدى إلى قيام جان-كلود يونكر، رئيس المفوضية الأوروبية بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو 2018م من أجل مناقشة تلك القضية مع المسؤولين الأمريكيين مما أدى إلى تراجع الرئيس ترمب عن التصعيد بشأن تلك القضية.

ولا يعني ما سبق أن تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية لم يشهد تعاوناً فمند نهاية الحرب العالمية الثانية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية لبناء علاقة استراتيجية مع الدول الأوروبية⁽²⁾. ويعود ذلك جزئياً إلى القيم المجتمعية المشتركة بين الطرفين، لاسيما تشابه النظم السياسية، والنظام الاقتصادي الرأسمالي، فضلاً عن المصلحة المشتركة من جراء ذلك التعاون ككتلة غربية ضد الكتلة الشرقية التي كان يقودها الاتحاد السوفيتي آنذاك⁽³⁾. وربما الإنجاز الأكبر نتيجة التعاون الأمريكي-الأوروبي هو تأسيس حلف شمال الأطلسي "الناتو" وهو منظمة دفاعية تضم الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وكان لها دور كبير في مواجهة سياسات التوسع السوفيتي خلال القرن العشرين⁽⁴⁾.

ولعل البعد الاقتصادي للمهم للتعاون الأمريكي-الأوروبي يتمثل فيما عرف «بمشروع مارشال»

الحالية لدى الولايات المتحدة لا تخدم مصالحها، وأنه سوف يعيد تشكيل علاقات الولايات المتحدة التجارية حال فوزه في تلك الانتخابات، ابتداءً بإلغاء الشراكة عبر المحيط الهادي (Trans-Pacific Partnership)، وإعادة النظر في اتفاقية التجارة الحرة لدى أمريكا الشمالية "نافتا".

وفي أعقاب فوز ترمب في تلك الانتخابات وتوليه مقاليد الحكم أعلن انسحابه من الشراكة عبر المحيط الهادي، وتفاوض مع كندا والمكسيك على اتفاقية تجارة حرة جديدة تستبدل اتفاقية نافتا. وكان أبرز تطور على الصعيد التجاري هو بدء حرب تجارية مع الصين حيث أصدر ترمب قرارات تتضمن فرض تعريفات على عدد كبير من السلع الصينية الأمر الذي أدى إلى رد الصين ضمن التصعيد و التصعيد المتبادل ، إلا أنه في اختتام قمة العشرين أبرم الرئيسان الأمريكي دونالد ترمب والصيني شي جينبنج في الأول من ديسمبر 2018م اتفاق هدنة يهدف وضع حد لفرض رسوم جمركية جديدة، وبموجب هذا الاتفاق تخلت الولايات المتحدة عن قرارها رفع الرسوم الجمركية من 10 % إلى 25 % على بضائع صينية بقيمة مائتي مليار دولار بما يعادل نصف الكمية الإجمالية وذلك لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من الأول من يناير 2019م

وإلى جانب الحرب التجارية مع الصين، اصطدم الرئيس ترمب أيضاً مع شركائه الأوروبيين، إذ قام بتجميد المفاوضات حول الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسية؛ كما أنه فرض تعريفات عالمية على الصلب والألمنيوم، تشمل الصادرات الأوروبية، مما يمثل إعادة بروز المشكلة المزمنة بين الولايات المتحدة وأوروبا في هذا الملف⁽¹⁾. وهدد

2 Grosser, Alfred. The Western Alliance: European-American Relations Since 1945. Vol. 815. Vintage, (1982).

3 Asmus, Ronald D. "Rebuilding the Atlantic alliance." Foreign Affairs (2003): 20-31.

4 Lindley-French, Julian. The North Atlantic Treaty Organization: The Enduring Alliance. Routledge, (2006).

1 Riddervold, Marianne, and Akasemi Newsome. "Transatlantic relations in times of uncertainty: crises and EU-US relations." (2018): 505-521.

التراجع 90% ⁽⁴⁾. وفي بداية الألفية الجديدة، شكلت ثلاث اتفاقيات اعتمدها الطرفان خلال التسعينيات أساس العلاقات التجارية الأمريكية-الأوروبية ⁽⁵⁾.

أولها: البيان عبر الأطلسي (Transatlantic Declaration) في عام 1990م، الذي سعى لترسيخ التعاون الأمريكي-الأوروبي بعد سقوط الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، واستعداداً لتوحيد ألمانيا.

ثانياً: الأجندة عبر الأطلسية الجديدة (New Transatlantic Agenda) في عام 1995م التي شملت عدداً كبيراً من القضايا الاقتصادية والتجارية، حيث أن رافقتها خطة العمل المشترك للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ثالثاً: الشراكة الاقتصادية عبر الأطلسية (Transatlantic Economic Partnership) في عام 1998م، التي استهدفت تعزيز التجارة بين الطرفين عن طريق تشجيع الحوار حول القضايا البيئية والاستهلاكية والتجارية؛ وأيضاً عن طريق إزالة بعض معوقات التجارة الحرة.

وهو الخطة التي أطلقتها الولايات المتحدة في عام 1948م وبموجبها تم تقديم مساعدات مالية تقدر بحوالي 100 مليار دولار (أسعار 2016م) لدول أوروبا الغربية ⁽¹⁾. وفي أعقاب إعادة بناء الاقتصادات الأوروبية، وازدهارها في ظل استمرارية حالة الاستقرار الأمني النسبي، تشكلت علاقة اقتصادية عميقة بين أمريكا وأوروبا. ففي بداية الألفية الجديدة، كانت الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الرئيس لأوروبا، كما مثلت أوروبا الشريك التجاري الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغت قيمة التبادل التجاري والاستثماري مليار دولار يومياً؛ وبلغ إجمالي الصادرات الأمريكية إلى الاتحاد الأوروبي 165 مليار دولار من السلع، إضافة إلى 85 مليار دولار من الخدمات؛ بينما بلغت الصادرات المعاكسة 220 مليار من السلع، فضلاً عن 63 مليار من الخدمات ⁽²⁾. وعلى صعيد الاستثمارات مثلت الاستثمارات الأوروبية 66% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة؛ بينما مثلت الاستثمارات الأمريكية 65% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاتحاد الأوروبي. وكانت التجارة الأمريكية-الأوروبية تمثل 40% من التجارة العالمية، كما مثل إجمالي حجم اقتصاد الجانبين 50% من الاقتصاد العالمي ⁽³⁾. وكان أحد أهم أسباب نمو هذه المعدلات هو التراجع الكبير الذي حصل في التعاريف بين الطرفين خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ بلغ متوسط

1 Hogan, Michael J. The Marshall Plan: America, Britain and the Reconstruction of Western Europe, 1947-1952. Cambridge university press, (1989).

2 Kuik, Krzysztof. "Recent Developments in EU/US Trade Relations." U. Det. Mercy L. Rev. 79 (2001): 433.

3 Ibid.

4 Ibid.

5 Ibid.

ثانياً: مستقبل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية

من الجدير الملاحظة أن مناورات الرئيس ترمب في الملف التجاري الأمريكي-الأوروبي ليست دون سابقة في العلاقات بين الطرفين؛ فكما ذكر أعلاه، أنه بالرغم من عمق التعاون الأمريكي-الأوروبي منذ الحرب العالمية الثانية فإن ذلك لم يحل دون بروز خلافات تجارية ملموسة. ولكن يلاحظ أن الطرفين دائماً كان لديهما حرص على احتواء المشكلات التجارية لكي لا تمس العلاقات الأخرى، لاسيما التعاون الأمني والدبلوماسي⁽¹⁾. وهناك عاملان قد يفسران بروز هذه التوترات الجديدة:

أولاً: تطورت اختلافات في الأهداف الاستراتيجية الرئيسة لدى الطرفين⁽²⁾ حيث يلاحظ أن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما كان لديه اهتمام بآسيا على حساب المناطق الأخرى وذلك بسبب التنافس الناشئ مع الصين. وبشكل مواز، أبدت المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة امتعاضها من عدم التزام الدول الأوروبية بمسؤولياتها الدفاعية في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، إذ لا تلتزم أغلبية الدول الأعضاء بشرط إنفاق 2% من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع. فضلاً عن نجاح روسيا في احتلال جزء من أوكرانيا في عام 2014م، وجورجيا في عام 2008م، دون أي معارضة عسكرية أوروبية.

وبالإضافة إلى ذلك، التداعيات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية في 2008م كان لها تأثير على

الاقتصادات الأوروبية مقارنة بالاقتصاد الأمريكي، إذ لم تتعافى تلك الاقتصادات بعد نهاية الأزمة، على عكس الاقتصاد الأمريكي. وبالتالي أصبحت تنمية الاقتصاد المهمة الرئيسة لدى أصحاب القرار الأوروبيين، ولديهم قناعة بأن السياسة التجارية أداة قد تساهم في تنمية الاقتصاد، مما يقلل من أهميتها كورقة ضغط في الملفات الأمنية الدولية. والاتحاد الأوروبي ذاته أضى يواجه تهديداً وجودياً بسبب المشكلات الاقتصادية العالمية، مع خروج المملكة المتحدة من الاتحاد، وأزمة اللاجئين القادمين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽³⁾.

ويلاحظ أن الدول الأوروبية قد عارضت الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران واتفاقية باريس حول تغير المناخ واتفاقية باريس حول تغير المناخ⁽⁴⁾. إذ تعتبر أوروبا أن مثل هذه المناورات سوف تؤدي إلى تفكيك النظام الدولي القائم لمعالجة الخلافات وخاصة داخل مجلس الأمن وخاصة أن ملف الشرق الأوسط عموماً يعد من أهم الملفات التي تحتاج إلى توافق الجانبين، ويلاحظ أن هناك تبايناً داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكية تجاه سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة.

ثانياً: الأسلوب التفاوضي لدى الرئيس ترمب⁽⁵⁾. حيث لوحظ أنه عندما يسعى للحصول على مكاسب في مجال ما نجد أنه يثير مشكلة في مجال آخر ربما ليس له علاقة بالضرورة في المجال الذي يستهدف تحقيق مكاسب فيه، ثم محاولة الربط

3 Niemann, Arne, and Natascha Zaun. "EU refugee policies and politics in times of crisis: theoretical and empirical perspectives." *JCMS: Journal of Common Market Studies* 56, no. 1 (2018): 3-22.

4 Riddervold, Marianne, and Akasemi Newsome. "Transatlantic relations in times of uncertainty: crises and EU-US relations." (2018): 505-521.

5 Irwin, Neil. "Art of the Bluff: The Limits of Trump's Negotiation Strategy." *The New York Times* 27 (2017).

1 Kuik, Krzysztof. "Recent Developments in EU/US Trade Relations." *U. Det. Mercy L. Rev.* 79 (2001): 433.

2 Riddervold, Marianne, and Akasemi Newsome. "Transatlantic relations in times of uncertainty: crises and EU-US relations." (2018): 505-521.

ثالثاً: واقع اقتصادات الدول الخليجية

ويمكن تناولها من خلال عدة عناصر وهي:

1- المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الخليجي:

تتميز الدول الخليجية بمستوى عال للمعيشة، ففي أحدث إصدار للتقرير السنوي للتنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة⁽¹⁾، صنفت الدول الست ضمن أفضل فئة - «تنمية بشرية عالية جداً». حيث إن النظر إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول الخليجية ككتلة للفترة من 2000م-2019م، يمكن تقسيم تلك الفترة إلى ثلاث فترات 1- الفترة 2000م-2014م حيث كان الاقتصاد الخليجي مزدهراً، بسبب ارتفاع أسعار النفط (بلغ المعدل \$67)؛ 2- الفترة 2015م-2016م، حيث مرت الدول الخليجية بظروف اقتصادية صعبة؛ نتيجة لأزمة تراجع أسعار النفط (بلغ المعدل \$48)، التي بدأت في منتصف عام 2014م، 3- الفترة منذ عام 2017م وحتى الآن بعد، حيث بدأت الدول الخليجية تتكيف مع ظروفها الجديدة، التي تتمحور حول أسعار نفط منخفضة بشكل مستدام مقارنة بالفترة 2000م-2014م ولكن أفضل من الفترة الثانية (بلغ المعدل \$62).

وفي عام 2018م، نجد أن معدل نمو الاقتصاد الخليجي متوسط المستوى (1.9%)، كما أن معدل نمو القطاع غير النفطي أعلى (2.7%). ومعدل التضخم مستقر أيضاً، إذ يبلغ 3.6%، كما أن الحساب الجاري في حالة فائض (4.3%). وتوقعات عام 2019م تدل على استمرارية التوجه الإيجابي لهذه المؤشرات.

بين الملمين، فعلى سبيل المثال عند المطالبة بإطلاق سراح القس الأمريكي أندرو برنسون من تركيا، فرض الرئيس ترمب تعرفه صلب وألنيوم مضاعفة على تركيا كنوع من ممارسة الضغوط عليها. ويفضل هذا الأسلوب على وسيلة المعاملة بالمثل، التي يدرك أنها لا تأتي بالنتيجة المطلوبة بالسرعة المطلوبة. وفيما يخص الخلاف التجاري مع أوروبا، ربما أن التهديد بفرض تعرفه على السيارات الألمانية يعد محاولة لتحريك مسألة التزام الدول الأوروبية بإنفاقها العسكري ضمن حلف الناتو العسكري، فعلى سبيل المثال المملكة المتحدة التي تلتزم بنسبة الإنفاق العسكري لا تقوم بتصدير سيارات إلى الولايات المتحدة بينما الدول الأوروبية تقوم بتصدير السيارات للولايات المتحدة وخاصة ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهي التي لا تلتزم بنسبة الإنفاق العسكري داخل حلف شمال الأطلسي "الناتو"

ولكن كما ذكر أعلاه، لا يعد هذا الأسلوب خاصاً بالرئيس ترمب، ففي التاريخ الأمريكي، تستخدم السلطات الأمريكية منذ زمن طويل العلاقات التجارية كجزء من استراتيجية أمنية واسعة الأفق؛ بينما تفضل أوروبا فصل الملف الأمني عن الملف الاقتصادي، إذ أنها لا تخشى من التجارة مع الدول المنافسة وربما المعادية.

وبناءً على ما سبق، يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن العلاقات التجارية الأمريكية-الأوروبية ذات جوانب سلبية منذ أمد طويل؛ بسبب اختلاف الرؤى الاستراتيجية بشأن الملف التجاري، فضلاً عن بروز أزمات وأولويات جديدة لدى الطرفين تحد من تعزيز المصالح المشتركة التي سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وبالإضافة إلى ذلك، في ظل الإدارة الأمريكية الراهنة فإن العلاقات التجارية ربما تشهد المزيد من التدهور بسبب اختلاف أولويات الجانبين.

1 United Nations Development Programme "Human Development Indices and Indicators 2018 Statistical Update" (2018).

وتدل بيانات الميزانية العامة على تحسن ملحوظ في أداء الاقتصاد إذ كان من المتوقع أن يبلغ العجز في الميزانية العامة 3.4% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م مقارنة بـ 10.8% في عام 2015م، وسيلعب الدين العام على الأرجح تقريباً 27.5% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل قريب من المعدل التاريخي، كما أنه لا يعتبر مرتفعاً. والإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الدول الخليجية خلال آخر ثلاث سنوات، لاسيما خفض الدعم، والتكشف في الميزانية العامة، كان لها دوراً مهماً في تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي النسبي الذي تشهده الدول الخليجية في الوقت الراهن.

2- العلاقات التجارية بين الدول الخليجية وكل من الولايات المتحدة والدول الأوروبية

أ- العلاقات الخليجية-الأمريكية:

في عام 2017م، بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي الخليجي-الأمريكي 83.2 مليار دولار. وبلغت الصادرات الخليجية السلعية 33.4 مليار دولار، ويساوي ذلك تقريباً 6% من الصادرات الخليجية الإجمالية. وكان تكوينها كما يلي:

- النفط والغاز والمنتجات المعدنية 66.7%؛
- الألمنيوم ومصنوعاته 7.7%؛
- الحلي والمجوهرات 5.3%؛
- بقية السلع الأخرى 20.3%؛

بينما بلغت الواردات الخليجية السلعية 49.8 مليار دولار، ويساوي ذلك تقريباً 11.5% من الواردات الخليجية الإجمالية. وتضمنت ما يلي:

- الآلات والأجهزة الآلية 28.5%؛
- قطع غيار الطائرات وأجزاؤها 18.5%؛
- السيارات والعربات 11.9%؛
- بقية السلع الأخرى 41.1%

وبشأن الاتفاقيات بين الطرفين، في عام 2012م، تم تأسيس منتدى التعاون الاستراتيجي بين الطرفين، والتوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري والفني بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2013م عُقد منتدى الحوار الخليجي-الأمريكي للتجارة والاستثمار، وخلالها تمت مناقشة قضايا لتعزيز تعزيز التبادل التجاري والتعاون الخليجي الأمريكي في إطار منظمة التجارة العالمية. وفي عام 2014م، عُقد منتدى الحوار الخليجي-الأمريكي للتجارة والاستثمار الثاني في واشنطن.⁽¹⁾ حيث تمثل الولايات المتحدة شريكاً مهماً للدول الخليجية، ولكن لا تمثل الشريك الرئيس؛ والصادرات الخليجية إلى أمريكا تعتمد بالأساس على النفط الألمنيوم. وتعمل الجهتان على تطوير العلاقة التجارية من خلال اتفاقيات وغيرها من الجهود الدبلوماسية.

1 المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ملخص إحصائي حول التبادل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية. نشرة إحصائية خاصة، العدد 15، (2018).

ب- العلاقات بين الخليج والاتحاد الأوروبي:

في عام 2015م، بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي الخليجي-الأوروبي 141.6 مليار دولار. وبلغت الصادرات الخليجية السلعية 32.7 مليار دولار، ويساوي ذلك تقريباً 6% من الصادرات الخليجية الإجمالية. وكان تكوينها كما يلي:

- النفط والغاز والمنتجات المعدنية 64.3%؛
- الحلي والمجوهرات والأحجار الكريمة 9.9%؛
- المصنوعات البلاستيكية 6.6%؛
- بقية السلع الأخرى 19.2%؛

بينما بلغت الواردات الخليجية السلعية 108.9 مليار دولار، ويساوي ذلك تقريباً 24% من الواردات الخليجية الإجمالية. وكان تكوينها كما يلي:

- الآلات والأجهزة الآلية 17.3%؛
- السيارات والعربات 11.3%؛
- الأجهزة والمعدات الكهربائية 8.3%؛
- قطع غيار الطائرات وأجزائها 6.2%؛
- بقية السلع الأخرى 56.9%؛

أما بالنسبة لاتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الطرفين، تتمثل في قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدخول في مفاوضات رسمية مع الاتحاد الأوروبي، بهدف التوصل إلى اتفاقية مبدئية لإطار التعاون التجاري والاقتصادي بين الجانبين، ثم تم التوقيع على الاتفاقية الإطارية في عام 1988م. تضمنت اتفاقية التعاون التجاري بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الاتحاد الأوروبي عام 1989م التزاماً من كلا الجانبين للدخول في مفاوضات بشأن اتفاق التجارة الحرة، وبدأت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة في عام 1990م.

عُقدت الدورة العشرون للمجلس المشترك لدول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، وفقاً لاتفاقية التعاون المبرمة بين المجموعة الأوروبية من جهة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى، لإقرار برنامج العمل المشترك بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية، والاستثمار، التجارة، الطاقة والبيئة، النقل، الصناعة، الاتصالات وتقنية المعلومات، التعليم والبحث العلمي، والثقافة والتفاهم المتبادل⁽¹⁾ حيث يعد الاتحاد الأوروبي شريكاً مهماً للدول الخليجية، ولكن لا يمثل الشريك الرئيس؛ والصادرات الخليجية إلى الاتحاد الأوروبي تعتمد بالأساس على النفط. وتعمل الجهتان على تطوير العلاقة التجارية من خلال مفاوضات لعقد اتفاقية تجارة حرة.

ج- التحديات الرئيسية التي تواجه اقتصادات دول الخليج:

على الرغم من حالة الاستقرار في الاقتصاد الخليجي، فإن المعضلة الأساسية التي تواجه كافة دول الخليج هي الاعتماد على النفط والغاز كمصدر أساسي للدخل⁽²⁾ واعتماد الإيرادات العامة بالتحديد على النفط والغاز. ففي عام 2013م⁽³⁾

1 المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. ملخص إحصائي حول التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. نشرة إحصائية خاصة، العدد 4، (2017).

2 Cherif, Reda, and Fuad Hasanov. Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions. No. 14-177. International Monetary Fund, (2014).

3 Callen, Mr Tim, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Mr Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal. Economic diversification in the GCC: Past, present, and future. International Monetary Fund, (2014).

وبالتالي تعتمد الدول الخليجية بشكل عام اعتماداً كبيراً على الأسواق العالمية، ونظام التجارة العالمي، الذي تديره منظمة التجارة العالمية. ونظراً للحجم الصغير للدول الخليجية مقارنة بالقوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا)، فإن نفوذها في مجال نظام التجارة العالمي يعد محدوداً وبالتالي تعتمد الدول الخليجية على انضباط الدول الأخرى في التجارة الدولية لضمان مصالحها التجارية وأمنها الغذائي، لأنها غير قادرة على محاسبة الدول المخالفة بطريقة خارج إطار ذلك النظام بينما الدول الكبيرة كالولايات المتحدة هي قادرة على محاسبة من يخالف قواعد تلك التجارة دون الحاجة للجوء للنظام الدولي القائم.

وبالإضافة إلى حجم الدول الخليجية المحدود تواجه تلك الدول تحدياً آخر وهو التحدي الأمني⁽³⁾. وذلك انطلاقاً من الأهمية الجيوستراتيجية الأمر الذي أدى إلى صراع بين القوى العالمية للسيطرة على المنطقة⁽⁴⁾، منها القوى الكبرى التي تمتلك موارد عسكرية تفوق إمكانيات الدول الخليجية العسكرية بأضعاف. ويفرض ذلك على الدول الخليجية أن تؤسس شراكات أمنية مع القوى الكبرى، لضمان مصالحها الأمنية⁽⁵⁾، منها القدرة على التصدير والاستيراد عبر الخطوط الملاحية.

وخلاصة القول تواجه الدول الخليجية ثلاثة تحديات رئيسة متداخلة في المجال الاقتصادي: الحاجة لتنوع اقتصاداتها؛ اعتمادها على انضباط

- شكل قطاع النفط والغاز تقريباً 40% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي؛
- شكل النفط والغاز تقريباً 70% من الصادرات الخليجية؛
- شكلت إيرادات النفط والغاز تقريباً 80% من الإيرادات العامة لدى الحكومة؛

وانعكست أهمية النفط للصادرات أيضاً في صادرات الخليج إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما ذكر أعلاه. ولا شك أن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل يرتب عدة تحديات لاقتصادات دول الخليج خارج نطاق سيطرة حكومات تلك الدول وأهمها التغيرات في أسعار النفط العالمية. كما أنه يقلل من جاذبية الاقتصاد للمستثمرين المحليين والخارجيين، لأن ضمان استقرار الاقتصاد يصعب عندما يكون لتقلبات أسعار النفط أثر كبير على الاقتصاد⁽¹⁾، ولذا أطلقت كل الدول الخليجية رؤى اقتصادية من أجل مواجهة ذلك التحدي في اقتصاداتها، وحققت إنجازات ملموسة خلال السنوات الثلاث الماضية إلا أن الاقتصاد الخليجي لا يزال في حالة اعتماد على النفط والغاز، لاسيما في مجال الصادرات والميزانية العامة.

ونتيجة لما سبق، وأيضاً بسبب المناخ الصحراوي في الإقليم الخليجي، تعتمد الدول الخليجية على الأسواق العالمية للحصول على نسبة مرتفعة للغاية من السلع التي تستهلك في الخليج العربي، منها سلع أساسية، كالمواد الغذائية⁽²⁾؛ وأيضاً السلع المتقدمة، كالهواتف النقالة والأجهزة الطبية. كما أنها تعتمد على الأسواق نفسها لتصدير نفطها؛

3 Pollack, Kenneth M. "Securing the Gulf." Foreign Affairs (2003): 2-16.

4 Rovner, Joshua, and Caitlin Talmadge. "Hegemony, force posture, and the provision of public goods: The once and future role of outside powers in securing persian gulf oil." Security Studies 23, no. 3 (2014): 548-581.

5 Kraig, Michael Ryan. "Forging a new security order for the Persian Gulf." Middle East Policy 13, no. 1 (2006): 84-101.

1 Humphreys, Macartan, Jeffrey D. Sachs, and Joseph E. Stiglitz, eds. Escaping the resource curse. Columbia University Press, (2007)

2 Bailey, Rob, and Robin Willoughby. Edible oil: food security in the Gulf. Chatham House, (2013).

مزممة بين الطرفين حول ملف الصلب - ولكن المبدأ الذي ذكره عند فرض التعرفة هو حماية قطاع الصلب الأمريكي من كل منافس، وليس من المنافسين الأوروبيين فحسب.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يتخذ الاتحاد الأوروبي أي إجراءات ضد الدول الخليجية؛ بل ركز جهوده - بالتنسيق مع دول أخرى - على رفع شكاوى عند منظمة التجارة العالمية. ورد البيت الأبيض أنه غير مهتم بموقف المنظمة، كما أنه ينظر في إنهاء عضوية الولايات المتحدة.

تأثرت دول خليجية - لاسيما الإمارات ومملكة البحرين - بشكل سلبي من تعرفه الصلب والألمنيوم، إذ أنه تمثل نسبة ملحوظة من صادرات الخليج إلى الولايات المتحدة، ولكن لا يمكن تصنيف هذه التعرفة كجزء من الصراع الأمريكي-الأوروبي، كون التعرفة مفروضة على جميع دول العالم، على الرغم من تمكن الولايات المتحدة من فرضها حصرياً على أوروبا. وفي أية حال، حتى الأثر على قطاع الألمنيوم الخليجي يعد محدوداً إذ أن الصادرات الأساسية لدى الدول الخليجية تتعلق بقطاع البتروكيماويات، التي لم تمسها أي من الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة وأوروبا.

2- التأثيرات غير المباشرة

يشير تهديد الرئيس ترمب بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية - الذي يأتي بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني واتفاقية باريس حول تغير المناخ - إلى أكبر أثر سلبي للصراع الأمريكي-الأوروبي على الدول الخليجية والمتمثل في استمرار التوجه العام نحو انهيار النظام العالمي. فالدول الأكثر الاستفادة من استخدام حكم المؤسسات لمعالجة الخلافات الدولية - كالأمم

الدول الأخرى فيما يخص النظام التجاري العالمي؛ واعتمادها على شراكات مع قوى كبرى لضمان الاستقرار الأمني المطلوب للتفاعل الاقتصادي مع الدول الأخرى.

رابعاً: تأثير الخلافات التجارية الأمريكية-الأوروبية على اقتصادات دول الخليج وخيارات المواجهة

1- التأثيرات المباشرة

عندما بدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مناوراته التجارية ضد كل من الصين وتركيا، فرض تعاريفاً خاصة بكل طرف، ولم تكن تعريفات عامة تمس كل دول العالم. فذلك يؤكد أن الرئيس ترمب لديه القدرة على تركيز الإجراءات التي يتخذها على جهة محددة إن رغب في ذلك. بينما في الملف الأوروبي، كانت الإجراءات عامة وليست خاصة بالاتحاد الأوروبي، إذ فُرضت تعاريف الصلب والألمنيوم على جميع دول العالم، حتى الدول التي تتمتع باتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، كمملكة البحرين. هدد ترمب بإجراءات خاصة - تعاريف على السياسات الأوروبية - ولكن حتى نهاية عام 2018م، لم يتم اتخاذ إجراءات في هذا الشأن.

ونظراً للاختلاف بين تعاريف الصلب والتعاريف المفروضة على السلع الصينية، فإنه لا يمكن اعتبار تعاريف الصلب كجزء حصري من الخلاف الأمريكي-الأوروبي؛ كان الرئيس ترمب قادراً على فرضها بشكل خاص على أوروبا - وهناك مشكلة

ذلك خطراً كبيراً على مجال المواد الغذائية التي تستوردها الدول الخليجية، والتي تعتمد عليها. ومن هذا المنظور، الخلافات الأمريكية-الأوروبية من شأنها الإضرار بمصالح الدول الخليجية لأنها تسهم في التوجه العام نحو انهيار نظام التجارة العالمي عموماً، ومنظمة التجارة العالمية تحديداً.

ب- مشكلة الحاجة لتنوع اقتصاداتها: أحد أهم أركان سياسة التنوع الاقتصادي هو فتح الأسواق الأجنبية للمنتجين الخليجيين، من خلال سياسة التكامل الاقتصادي(2). فإن حجم السوق المشتركة الخليجية محدود مقارنة بالأسواق العملاقة، كالصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ مما يقلل من قدرة المنتجين الخليجيين على استغلال اقتصادات الحجم في الإنتاج، ومن ثم الإنتاج بشكل تنافسي في الأسواق العالمي. ودون شك، التوجه العام السلمي فيما يخص التعاريف وعوائق التجارة الحرة سيضر الدول الخليجية لأنه سيققل من احتمال فتح أسواق جديدة. فكما ذكر أعلاه، عملت الدول الخليجية منذ سنوات على البدء في مفاوضات تأسيس اتفاقية حرة مع الاتحاد الأوروبي ولكن لم تنجح بعد؛ واحتمال النجاح سوف يتراجع إذا استمر وتفاقم الصراع الأمريكي-الأوروبي لأنه يقلل من ثقة المجتمع الدولي في التجارة الحرة. وبالتالي الخلافات الأمريكية-الأوروبية تعد تحدياً لمصالح الدول الخليجية لأنها تعرقل جهود الدول الخليجية في مجال تنوع اقتصاداتها.

ج- مشكلة الاعتماد على الشركاء الأقوياء لضمان أمن الدول الخليجية تشير ما مرت به الدول الأوروبية في الفترة 1917 م - 2016 م إلى دور

المتحدة للقضايا الأمنية، ومنظمة التجارة العالمية للقضايا التجارية، - هي الدول الصغرى ومنها الدول الخليجية، التي ليست لديها القدرة على ممارسة ضغوط اقتصادية أو عسكرية على الدول الأخرى لحماية مصالحها.

كما ذكر أعلاه، تواجه الدول الخليجية ثلاثة تحديات رئيسية: الحاجة لتنوع اقتصاداتها؛ اعتمادها على نظام التجارة العالمي لأمنها الغذائي والاقتصادي؛ واعتمادها على شركائها الأقوياء لضمان أمنها. ولأسباب غير مباشرة، هناك صعوبة في مواجهة هذه التحديات بسبب الخلافات الأمريكية-الأوروبية التجارية ويمكن تناولها كما يلي:

أ- مشكلة الاعتماد على نظام التجارة العالمي لأمنها الغذائي والاقتصادي التوجه العالمي الحالي هو ضد العولمة(1)، لاسيما في الإدارة الأمريكية. وكما ذكر أعلاه، يلاحظ تهديد الرئيس ترمب بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية. والإجراءات التي اتخذها ترمب وغيره خلال آخر خمس سنوات هي مخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية، مما أسفر عن رفع عدد من الدول لشكاوى ضد الدول المخالفة. وفي حالة انهيار النظام التجاري العالمي، ستتأثر الدول الخليجية سلباً حيث أنها تعتمد على هذا النظام كركن أساس في سياستها للأمن الغذائي والاقتصادي. فعلى سبيل المثال، إذ فرضت الصين شروط تجارة غير عادلة ومخالفة للقانون على الدول الخليجية، في حالة استضعاف منظمة التجارة العالمية، فإن الخيارات المتاحة للدول الخليجية سوف تصبح محدودة للغاية. ويشكل

2 Cherif, Reda, and Fuad Hasanov. Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions. No. 14-177. International Monetary Fund, (2014).

1 Della Porta, Donatella, Massimiliano Andretta, Angel Calle, Helene Combes, Nina Eggert, Marco G. Giugni, Jennifer Hadden, Manuel Jimenez, and Raffaele Marchetti. Global justice movement: Cross-national and transnational perspectives. Routledge, (2015).

العالي؛ وذلك لكي تكون قادرة على اغتنام فرص جديدة بناءً على قدراتها عندما تتحسن الأجواء العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاستمرار في سياسة تنوع الشركاء الاستراتيجيين، بعد التحولات التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام 2011م وحتى الآن وذلك لحماية مصالحها الأمنية والاقتصادية وخاصة مع الدول الآسيوية الكبرى ومنها روسيا والصين.

وبشكل مواز، ينبغي الاستمرار -وربما الاستعجال- في تنفيذ الرؤى الاقتصادية لدى الدول الخليجية، لتعزيز اقتصاداتها، ولخفض اعتمادها على دول معينة في النظام التجاري العالمي. فهناك دول صغرى - كسنغافورة وهونج كونج ولوكسمبورج - لا تمتلك أي ثقل أمني أو عسكري عالمياً، ولكنها قادرة على حماية مصالحها عن طريق بناء اقتصاد يتمتع بقدرات ذات ثقل بما يجعلها شريكاً مهماً للقوى الكبرى.

التجارة الحرة في الحروب العالمية. كما ذكر أعلاه، في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، أنهت دول العالم - لاسيما ألمانيا واليابان - حواجز تعيق التجارة الحرة، وساهمت تلك الاشتباكات التجارية والاقتصادية في تدهور العلاقات الدبلوماسية بين القوى الكبرى، ومن ثم أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. وعلى عكس ذلك، أدى بشكل مباشر مشروع التكامل الاقتصادي الذي أطلقته الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية إلى تحسن كبير في العلاقات الدبلوماسية، ومن ثم إلى وضع آليات فعالة تضمن عدم اندلاع حرب أوروبية داخلية.

ومن ثم وبناءً على ذلك فإن التوجه السلبي الراهن في مجال التكامل الاقتصادي العالمي يعد مقلقاً للغاية، لأنه يشير إلى ارتفاع احتمال اندلاع حرب عالمية؛ وبدأت التوترات تبرز في بعض النقاط ذات الأهمية الجيوسياسية، كأوكرانيا، والشرق الأوسط، وبحر جنوب الصين، وقد تتحول أي من هذه النقاط إلى سبب اندلاع الحرب العالمية الثالثة. ودون شك، في حالة أي تصعيد عسكري، ستخسر كل دول العالم، لاسيما الدول الخليجية، لأنها تعتمد على شركائها لضمان أمن الخليج والأمن الإقليمي.

3- خيارات دول الخليج لمواجهة تأثير الخلافات التجارية الأمريكية - الأوروبية

بداية يمكن القول إن الخيارات المتاحة للدول الخليجية، تعد محدودة للغاية، لأن حجم الدول الخليجية يمنعها من تغيير توجه التيار العالمي من وضعه الحالي (ضد العولمة) إلى وضع أفضل (مع العولمة). عليها أولاً التركيز على الحفاظ على وضعيتها كدول منضبطة في مجال النظام الاقتصادي

خلاصة الورقة

العمل على مسارين متوازيين الأول: هو عدم المساهمة في انهيار النظام الدولي، والثاني: تنوع الشراكات الاستراتيجية والأمنية مع القوى الكبرى، لحماية مصالحها في حالة اندلاع حرب كبيرة، أو صراعات عنيفة في الشرق الأوسط.

1- على الرغم من أن الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية يمتد منذ زمن طويل فإنه يلاحظ احتواء ذلك الصراع تأسيساً على العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين. إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور خلافات بين الجانبين وخاصة خلال الفترة التي تلت تولي دونالد ترمب مقاليد الحكم؛ الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الطرفين على احتواء الخلافات التجارية فيما بينهما ويأتي هذا التصعيد وسط توجه عام في العالم نحو الصراعات التجارية، وانهيار النظام التجاري العالمي، الذي تديره منظمة التجارة العالمية.

2- بشكل عام، ليس هناك تأثير مباشر للخلافات الأمريكية-الأوروبية على مصالح الدول الخليجية، لأنها مشكلة ثنائية بالأساس. ولكن هناك مخاطر غير مباشرة كبيرة، تتمحور حول اعتماد الدول الخليجية على النظام الدولي لحماية مصالحها، انطلاقاً من كونها دولاً صغيرة غير قادرة على مواجهة القوى الكبرى اقتصادياً أو عسكرياً، فضلاً عن أن الحروب والفوضى في الساحة الدولية تمثل إضراراً بمصالح الدول الخليجية.

3- الخيارات المتاحة للدول الخليجية لمواجهة هذا التحديات تعد محدودة للغاية في ظل تنامي قوة التيار المضاد للعملة بما يؤثر على الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ومن ثم فإن الدول الخليجية ليس لديها القدرة على الحد من انتشار هذا التيار وبالتالي فإن دول الخليج يتعين عليها

ملف العدد

الاستراتيجيات الدولية للحفاظ على أمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي

تقديم الملف

- 1- التحولات في السياسة الأمريكية تجاه أمن الطاقة مع التركيز على منطقة الخليج العربي
أ.د. علي الدين هلال
- 2- استراتيجية حلف الناتو تجاه أمن الطاقة
د. أشرف محمد كشك
- 3- أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي والسعي لنظام متعدد الأطراف للطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي
د. سيلفيا كولومبو
- 4- المخاطر التي تهدد عبور الطاقة عبر مضيق هرمز وباب المندب
روبن ميلز

تقديم الملف

كانت -ولاتزال- قضية الحفاظ على أمن الطاقة إحدى أهم القضايا التي تستحوذ على جل اهتمامات دول العالم كافة لارتباطها بشكل وثيق بالأمن القومي لتلك الدول وخاصة أن معظم الصادرات النفطية في العالم تمر عبر مناطق تشهد أزمنة مزمنة الأمر الذي يعد تهديداً لتلك الصادرات وخاصة من جانب الجماعات الإرهابية التي بدأت في استهداف ناقلات النفط من خلال طرق المرور الحيوية، من ناحية ثانية يلاحظ أن بعض مناطق إنتاج النفط تشهد اضطرابات عديدة مما أثار تساؤلات حول مدى كفاية الجهود الخليجية والدولية الراهنة للحفاظ على أمن الطاقة، تلك القضية التي أولتها العديد من الدول اهتماماً بالغاً وهو ما اتضح من خلال تضمينها استراتيجيات الأمن القومي التي تصدرها تلك الدول كل عدة سنوات، بل أن المنظمات الإقليمية ذات الطابع العسكري ومنها حلف شمال الأطلسي «الناتو» قد جعلت تلك القضية أحد أهم التحديات التي تواجه أعضاء الحلف، بالإضافة إلى قرار الاتحاد الأوروبي دمج قضية أمن الطاقة ضمن قضايا السياسة الخارجية للاتحاد.

وتأسيساً على ما سبق يستهدف هذا الملف والذي يعي تحت عنوان «الاستراتيجيات الدولية للحفاظ على أمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي» تسليط الضوء على بعض الرؤى الدولية للحفاظ على أمن الطاقة وذلك على سبيل المثال لا الحصر، ويضم الملف أربع مساهمات لأكاديميين متخصصين في تلك القضية المساهمة الأولى ويقدمها الأستاذ الدكتور علي الدين هلال والتي جاءت تحت عنوان «التحولات في السياسة

الأمريكية تجاه أمن الطاقة مع التركيز على منطقة الخليج العربي» وتستهدف عرض عناصر الاستمرار والتغير في السياسة الأمريكية تجاه أمن الطاقة مع التركيز على منطقة الخليج العربي، أما المساهمة الثانية: فيقدمها الدكتور أشرف كشك والتي جاءت بعنوان "استراتيجية حلف الناتو تجاه أمن الطاقة" وتتناول رؤية حلف الناتو لقضية أمن الطاقة من خلال تحليل موقع تلك القضية ضمن استراتيجية الحلف مع تحديد آليات حلف الناتو لمواجهة تهديدات أمن الطاقة وسبل التعاون مع دول الخليج في هذا الشأن، أما المساهمة الثالثة: فتقدمها سيلفيا كولومبوهي بعنوان «أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي والسعي لنظام متعدد الأطراف للطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي» حيث تتناول فيها تحليل موقع قضية أمن الطاقة ضمن اهتمامات الاتحاد الأوروبي وآفاق التعاون مع دول الخليج، أما المساهمة الرابعة والأخيرة فيقدمها روبن ميلزوهي بعنوان «المخاطر التي تهدد عبور الطاقة عبر مضيق هرمز وباب المندب» وتستهدف إلقاء الضوء على المخاطر التي تواجه مرور النفط من مضيق هرمز وباب المندب والخيارات المتاحة لدول الخليج لمواجهة تلك المخاطر.

وتتكمال المساهمات الأربع معاً كمحاولة لتقديم تقديم صورة متكاملة ليس فقط حول المخاطر التي تواجه أمن الطاقة في الوقت الراهن وخاصة طرق المرور من خلال مضيق باب المندب وهرمز بل أيضاً التركيز على مضامين الرؤى الدولية سواء كدول أو منظمات وعما إذا كانت تلك الرؤى تعكس واقع تلك المخاطر أم لا؟

1- التحولات في السياسة الأمريكية تجاه أمن الطاقة مع التركيز على منطقة الخليج العربي

أ.د علي الدين هلال⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل عناصر الاستمرار والتغير في السياسة الأمريكية تجاه أمن الطاقة مع التركيز على منطقة الخليج العربي من خلال ثلاثة عناصر:

الأول: عرض ملامح التطور التاريخي للسياسات الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي عامة وأمن الطاقة على نحو خاص خلال الثلث الأخير من القرن العشرين.

والثاني: تحليل العوامل التي كان لها تأثير على السياسة الأمريكية تجاه أمن الطاقة من حيث تغير بعض جوانبها.

والثالث: رؤية إدارة الرئيس دونالد ترمب لقضية أمن الطاقة والعلاقات الأمريكية-الخليجية عموماً.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

الأولى: التزام كافة الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأمن منطقة الخليج العربي ليس فقط بسبب أمن الطاقة ولكن ضمن التزامها بأمن الحلفاء داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها والحرص على تحقيق استقرار تلك المنطقة لحماية مصالح الولايات المتحدة وشركائها وحلفائها على حد سواء.

والثانية: على الرغم من مطالبة الرئيس دونالد ترمب من أن لآخر الدول المنتجة للنفط ومن بينها دول الخليج بضرورة تحقيق استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية فإن ذلك لم يمس العلاقات الاستراتيجية القائمة بين الولايات المتحدة وشركائها من دول الخليج عامة والمملكة العربية السعودية على نحو خاص.

والثالثة: على الرغم من أن فكرة تحقيق الولايات المتحدة للاكتفاء الذاتي من الطاقة ليست وليدة اليوم بل أنها تعود إلى عهد الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون أي أكثر من نصف قرن ولكن تداعيات تلك السياسة لم تظهر حتى الآن وخاصة على منطقة الخليج العربي.

مقدمة

وحسب التقرير الذي أعده ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي عام 2001 فإن أمن الطاقة يعني «استمرار الإمدادات من مصادر موثوقة بأسعار معقولة بشكل مقبول بيئياً»⁽²⁾.

وارتبط أمن النفط في المفهوم الأمريكي بأمن الممرات البحرية والطرق الملاحية التي تربط آسيا وإفريقيا بأوروبا ابتداءً من الخليج العربي وامتداد بحر العرب فالمحيط الهندي مروراً بخليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر فقناة السويس وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط⁽³⁾.

أولاً: تطور الموقف الأمريكي تجاه أمن النفط في الخليج العربي

كان اللقاء بين الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية على الطراد «كوينسي» بمنطقة البحيرات المرة بمصر في نهاية الحرب العالمية الثانية علامة فارقة في تبلور الاهتمام الأمريكي بأمن الخليج العربي ممثلاً في المملكة العربية السعودية التي كانت المصدر الرئيسي للنفط آنذاك. وعلى مدى الحقب التالية مثل نفط الخليج العربي مصدراً رئيسياً للطاقة في

يختلف مفهوم سياسة أمن الطاقة من دولة إلى أخرى وفقاً لما إذا كانت مُنتجة ومُصدرة أم مُستهلكة ومُستوردة لها. فإذا كانت الأولى تسعى إلى الحفاظ على ثروتها والحصول على أكبر عائد من تصديرها في المقام الأول، فإن الثانية تُعطي الأولوية إلى ضمان وصول إمدادات مصادر الطاقة لها بصورة كافية وأسعار مناسبة. وعندما برز المفهوم في منتصف سبعينيات القرن الماضي بعد حرب أكتوبر عام 1973م في الأوساط الغربية، كان يُقصد به في المقام الأول ضمان إمدادات الطاقة ثم تطور معناه في العقود التالية واتسع ليشمل أبعاداً سياسية واقتصادية واستراتيجية تشمل حماية مصادر الطاقة من التهديدات الموجهة إليها، وتأمين البنية التحتية لإنتاجها، وتنظيم أسواق الطاقة العالمية.

تحتل منطقة الخليج العربي أهمية في سياسة أمن الطاقة للولايات المتحدة بسبب امتلاكها وفقاً لأغلب التقديرات ما يقرب من نسبة 58% من الاحتياطي العالمي للنفط، و28% من الاحتياطي العالمي للغاز، واستمرار اعتماد العالم الصناعي عليهما كمصدر للطاقة. لذلك أصبحت قضايا إنتاجه وتسعيه ونقله إلى أسواق المستهلكين محل اهتمام عالمي يصل إلى حد اعتباره ضمن «المصالح الحيوية» في مفهوم الأمن القومي الأمريكي⁽¹⁾.

1 هذا الاهتمام له جذور تعود إلى مطلع القرن العشرين، فقد أدى ظهور النفط في الشرق الأوسط وخصوصاً إنتاجه المبكر في إيران إلى ازدياد حجم المصالح العالمية فيها وبالذات بعد تحول السفن الحربية البريطانية من الفحم إلى النفط عام 1911. ونتج عن ذلك أن أصبحت السيطرة على منابع النفط وطرق نقله وأسعاره هدفاً ثابتاً للدول الغربية المهيمنة على النظام العالمي. ومع توالي الاكتشافات النفطية في المملكة العربية السعودية في الثلاثينيات والكويت في الأربعينيات ثم بقية دول الخليج ازدادت الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة.

2 أشرف محمد عبد الحميد كشك. 2015. تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 : دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

3 محمود خلف. 2015. دول الخليج وتحدي أمن الملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر. 20 نوفمبر. تاريخ الوصول 26 ديسمبر، 2018.

http://araa.sa/index.php?view=article&id=3590:2015-11-29-08-47-50&Itemid=172&option=com_content.

1973م وارتفاع أسعاره مما أدى بالرئيس «ريتشارد نيكسون» (1969م-1974م)⁽²⁾ إلى تشكيل لجنة خاصة لدراسة تقليل الاعتماد الأمريكي على النفط المستورد وأعلن برنامج «استقلال الطاقة» في نوفمبر عام 1973م.

وانتهجت إدارته مسارين: الأول: سياسي/دبلوماسي قام بتطبيقه هنري كيسنجر الذي كان وزيراً للخارجية خلال الفترة من سبتمبر عام 1973م وحتى يناير عام 1977م فمارست ضغوطاً على مصر والدول النفطية لإنهاء الحظر النفطي وتم إنشاء "المخزون الاستراتيجي" لحماية الولايات المتحدة من أي مواقف مماثلة مستقبلاً وشجع إنشاء وكالة الطاقة الدولية التي تُعتبر بمثابة "كارتل" للدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط في عام 1974م لترشيد استخدام الطاقة والبحث عن مصادر بديلة للنفط العربي مما حول سوق النفط مع منتصف الثمانينيات من "سوق بائعين" إلى "سوق مشتريين"⁽³⁾. أما المسار الثاني فهو عسكري: ويتمثل في التهديد باستخدام القوة العسكرية ومن ذلك تصريح وزير الدفاع الأمريكي "جيمس شليزنجر" في يناير عام 1974م بأن الدول العربية تواجه مخاطر تنامي ضغوط الرأي العام الأمريكي لاستخدام القوة ضدها إذا ما استمرت في حظر النفط وأنه لا يجوز استخدام حقوق السيادة والاستقلال بطريقة تُصيب العالم الصناعي في الصميم⁽⁴⁾ ثم تلا نيكسون نائبه جيرالد فورد (1974م-1977م)

الولايات المتحدة التي تُعتبر-ومازالت- أكبر مُستهلك للنفط والغاز الطبيعي في العالم. وترتب على ذلك قيام الولايات المتحدة باستيراد كميات كبيرة من النفط لسد العجز بين الإنتاج والاستهلاك. وعلى سبيل المثال ففي عام 1973م استوردت 2 مليون برميل يومياً بلغت قيمتها 1.3 مليار دولار ارتفعت إلى 15.7 مليار دولار عام 1978م، ثم انخفضت إلى 8.7 مليارات دولار في عام 1983م، وفي عام 1985م بلغ الاستهلاك الأمريكي من النفط نحو 15.58 مليون برميل يومياً استوردت منها 4.47 مليون أي حوالي 29%. ومما زاد من أهمية النفط العربي أنه ساهم في الوفاء بالقدر الأكبر من احتياجات حلفاء الولايات المتحدة فخلال هذه الفترة استوردت الدول الأوروبية الصناعية حوالي 60% واليابان 80% من مصادر الطاقة اللازمة لاستمرار عجلة الانتاج فيها. أضف إلى ذلك الهدف الأمريكي المُتعلق بمنع الاتحاد السوفيتي من إيجاد موطئ قدم له في هذه المنطقة.

وقد تطور الدور الأمريكي في حماية أمن نفط الخليج العربي في عام 1971م عندما نفذت بريطانيا سياسة "شرق السويس" وانسحبت من منطقة الخليج العربي⁽¹⁾، فانتقل ضمان أمن المنطقة ومصادر الطاقة فيها إلى الولايات المتحدة. وتكشف تصريحات الرؤساء الأمريكيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية عن أهمية الدفاع عن أمن نفط الخليج العربي الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة والدول الأوروبية بشكل رئيسي. وقد ازداد الاهتمام الأمريكي بنفط الخليج العربي في أعقاب الحظر النفطي العربي إبان حرب أكتوبر عام

2 يلاحظ أن نيكسون لم يُكمل مدته الدستورية في أعقاب اتضاح دوره في فضيحة وترجيت فاضطر للاستقالة وأكمل نائبة جيرالد فورد مدته (1974-1977).

3 علي الدين هلال. 1985. أمريكا والوحدة العربية 1945-1985. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4 اسماعيل صبري مقلد. 1984. أمن الخليج العربي وتحديات الصراع الدولي. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

1 أعلنت الحكومة البريطانية في 16 يناير 1968 عزمها على الانسحاب من شرق السويس بما في ذلك منطقة الخليج في موعد أقصاه عام 1971.

الذي ركز على ترشيد استخدام الطاقة وأعلن هدف تخفيض الاستهلاك الأمريكي من النفط بمقدار 2 مليون برميل يوميًا في غضون ثلاث سنوات أي في عام 1977م.

وطرح الرئيس جيمي كارتر (1977م-1981م) سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق كأساس لضمان أمن الخليج العربي وهو ما أطلق عليه «مبدأ كارتر» الذي أعلنه في يناير عام 1980م بعد نشوب الثورة الإيرانية. وأكد كارتر على أن أي محاولة للتدخل من جانب طرف خارجي في شئون الخليج العربي سوف يُعتبر اعتداءً على «المصالح الحيوية» للولايات المتحدة، وسوف يتم مقاومته بكل الوسائل الممكنة بما فيها القوة المسلحة. واستمر كارتر في السعي إلى تخفيض الاعتماد الأمريكي على النفط المُستورد فوضع هدف تخفيض استيراده بمقدار 2.5 مليون برميل يوميًا ابتداءً من عام 1985م ولاقى هذا الهدف مصير الإخفاق ذاته الذي لاقاه برنامج الرئيس فورد من قبل. وجاء الرئيس رولاند ريغان (1981م-1989م) لي طرح استعداد الولايات المتحدة للتدخل العسكري لمواجهة أي قلاقل داخلية تتعرض لها المملكة العربية السعودية واقترح وزير خارجيته «ألكسندر هيج» مفهوم «الإجماع الاستراتيجي» بين دول المنطقة ضد الخطر السوفياتي وضرورة الاتفاق بينها على أولويات التهديد لأمنها⁽¹⁾.

وشهدت مرحلة الرئيس بوش الأب (1989م-1993م) قيادة الولايات المتحدة لتحالف عسكري عالمي غداة غزو العراق للكويت في أغسطس 1990م وإجباره على الانسحاب فلم يقتصر التهديد العراقي على الكويت وحسب وإنما امتد ليشمل أمن النفط في بقية دول الخليج العربي. كما استمر الرئيس بيل كلينتون (1993م-2001م) في تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج وتوظيف العقوبات الاقتصادية لدعم هذه السياسة ولم

يتغير جوهر السياسة في عهد الرئيس جورج دبليو بوش (2001م-2009م) مع استخدام أكبر للأداة العسكرية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م كما برز في التدخل العسكري في أفغانستان في العام نفسه لإسقاط نظام طالبان وفي العراق عام 2003م لإسقاط نظام صدام حسين. وأشار الرئيس باراك أوباما (2009م-2017م) إلى أن مبادئ السياسة الأمريكية تجاه أمن الخليج العربي هي: أن الولايات المتحدة ستستمر في استخدام كل أدوات القوة لحماية مصالحها في المنطقة، وأنها سوف تواجه الاعتداءات الخارجية الموجهة ضد الحلفاء «كما فعلنا في حرب الخليج»، وأن أهدافها هي ضمان حرية تدفق النفط من المنطقة إلى سائر أنحاء العالم، وتفكيك الخلايا الإرهابية «التي تهدد شعوبنا»، وعدم التسامح مع أسلحة الدمار الشامل⁽²⁾ واستمر أوباما في تنفيذ برنامج ترشيد استخدام الطاقة الأمريكية وكانت النتيجة انخفاضه في عام 2012م بنسبة 17% مقارنة بعام 2005م مما أدى إلى انخفاض استيراد النفط ومشتقاته.

وارتبطت السياسة الأمريكية تجاه أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي على مدار تلك السنوات بالالتزام الأمني تجاه دول المنطقة ضد التهديدات الخارجية والتلويح باستخدام القوة المسلحة للحيلولة دون منع النفط من الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة والدول الحليفة لها⁽³⁾.

2 فردريك ويرى. 2014. مقارنة أمريكية جديدة لأمن الخليج العربي. 10 مارس. تاريخ الوصول 26 ديسمبر، 2018. <https://carnegie-mec.org/2014/03/10/ar-pub-54866>.

3 نصير عروزي. 1975. «أزمة الطاقة في الولايات المتحدة والنفط العربي». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - 75: 83.

Buheiry, Marwan. 1980. US. Threats of Intervention against Arab Oil: 1973-197. (Beirut: Beirut Institute for Palestine Studies).

1 د. علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 222-223.

ثانيًا: العوامل المؤثرة على سياسة الطاقة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين

شهدت سياسة أمن الطاقة للولايات المتحدة تغيرات مهمة في العقدين الأوليين من هذا القرن ويمكن تحديد العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التغير في ثلاثة هي:

1- التقلبات المتتالية في أسعار النفط حتى الانخفاض الكبير لها في عامي 2014م - 2015م

شهدت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين عددًا من التقلبات الملحوظة في سعر النفط وأدى ارتفاع أسعاره إلى ما يزيد عن المائة دولار للبرميل الواحد في عام 2008م إلى تحول مهم في صناعة النفط الأمريكية. فبعد سنوات طويلة من إهمال أعمال الكشف والتنقيب عن النفط الصخري بسبب ارتفاع تكلفته أدى ارتفاع أسعار النفط المستورد إلى جعل إنتاج النفط الصخري مربح اقتصاديًا. فازداد حجم الاستثمارات في الكشف والتنقيب عن النفط الصخري وتطوير تكنولوجيات استخراجيه وهي ما تُسمى بـ «التكسير الهيدروليكي» ورفعت الحكومة الأمريكية الحظر الذي كان مفروضًا على بعض المحميات التي كان ممنوعًا العمل فيها وأدى ذلك إلى اكتشاف آبار جديدة في المياه الإقليمية في «خليج المكسيك»⁽¹⁾.

وكنتيجة لذلك ازداد إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة من 0.8 عام 2010م إلى 2.93 عام

2013م ثم إلى 3.93 عام 2014م ثم إلى 4.53 عام 2015م وإلى 4.67 مليون برميل يوميًا عام 2016م. وترتب على ذلك انخفاض نسبة استيراد الولايات المتحدة من النفط إلى 25 % من حجم الاستهلاك المحلي هذا إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام من 5.1 مليون برميل يوميًا في عام 2007 إلى 8.9 مليون برميل يوميًا عام 2016م بنسبة زيادة 74%⁽²⁾. أي بإجمالي إنتاج النفط بنوعيه بما يقرب من 13.21 مليون برميل يوميًا لعام 2015م. وشهد العام نفسه استمرار الانخفاض السريع-الذي بدأ في العام السابق- في أسعار النفط الخام المستورد لتبسط من 115 دولار للبرميل الواحد في 2014م إلى أسعار تتراوح بين 45 و55 دولاراً للبرميل في يناير 2015م ثم إلى ما دون الثلاثين في يناير 2016م.

ورغم هذا الانخفاض فقد استمر الإنتاج الصخري الأمريكي في التزايد ومع تقدم تكنولوجيات استخراجيه فقد تمكنت بعض الشركات من تخفيض تكلفة إنتاجه وأن يكون ذلك مُربحًا لها في حدود مستوى أسعار 20-24 دولاراً للبرميل. وبناءً على ما سبق أصبحت الولايات المتحدة تتنافس على المرتبة الأولى كأكبر منتج للنفط في العالم مع المملكة العربية السعودية وروسيا⁽³⁾ وكان من جراء هذا التطور تغير وضع الولايات المتحدة في سوق النفط وانتقالها من دولة مُستوردة له إلى مُكتفية ذاتيًا بل ومُصدرة له. فألغت الحكومة الأمريكية

2 علي صلاح وإبراهيم الغيطاني. 2018. تحولات خريطة الطاقة العالمية حتى عام 2040. 1 يناير. تاريخ الوصول 26 ديسمبر، 2018.

<https://futureuae.com/ar-AE/Release/ReleaseArticle/585/tectonic-changes>.

3 في عام 2016 احتلت السعودية المركز الأول في إنتاج النفط بحجم (10.250.00 برميل يوميًا) يليها روسيا بحجم (10.050.00 برميل يوميًا) بفارق ضئيل بينهما.

1 أحمد قنديل. 2014. حلم الاكتفاء في الطاقة ومستقبل الدور الأمريكي عالمياً. 11 إبريل. تاريخ الوصول 26 ديسمبر، 2018. <http://www.siyassa.org/News/3668.aspx>

مثل ميزة تجارية واقتصادية للولايات المتحدة وتحديًا عسكريًا وأمنيًا وخلص دُعاة سياسة «الاتجاه شرقًا إلى أن «العوامل الطاردة» في منطقة الشرق الأوسط و«العوامل الجاذبة» في آسيا سوف تقود إلى تغييرات في أولويات سياستها الخارجية وازدياد فرص تراجع دورها ووجودها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

2- رواج فكرة "الاتجاه شرقًا"

3- بروز مظاهر الاختلاف بين أغلب الدول الخليجية والولايات المتحدة بشأن إيران في عهد الرئيس أوباما

تبلور هذا الاختلاف مع تقدم مفاوضات الدول الست الكبرى وإيران بشأن البرنامج النووي فيها، فظهر وكأن الولايات المتحدة أعطت الأولوية للاتفاق مع إيران على حساب مصالح الدول الخليجية الحليفة، وأن واشنطن لم تأخذ في حسابها تقدير تأثير هذا الاتفاق على تمدد الخطر الإيراني عليها، وتدخل إيران في شئونها الداخلية مُستخدمة في ذلك خطاب سياسي طائفي. وبعد توقيع الاتفاق سادت مخاوف لدى دول الخليج العربي من أن الاتفاق سوف يمنح إيران القدرة على المزيد من التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج ودول الجوار لأن العضلة ليست في المسألة النووية فحسب بل في توظيف إيران للبرامج النووية من أجل استكمال مشروعها التوسعي، وقد أدت تلك المخاوف إلى تراجع ملحوظ في العلاقات ودرجة الثقة المتبادلة بين الدول الخليجية العربية والولايات المتحدة. وعبر أحد الباحثين الأمريكيين عن شعور دول الخليج العربية بأن الولايات المتحدة «قوة في طور التراجع، وتتجاهل مصالح شركائها المخلصين»⁽⁴⁾.

القيد الذي استمر لعقود على تصدير النفط⁽¹⁾ ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة هي دولة مصدرة للنفط والغاز الطبيعي ومستوردة لهما. فهي تقوم باستيراد بعض أنواع النفط وتُصدر أنواعًا أخرى⁽²⁾ كما أنها تقوم باستيراد الغاز وتُعيد تصديره بعد إرساله.

ذاع في مرحلة إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما فكرة أن الولايات المتحدة تتبع سياسة «الاتجاه شرقًا» بمعنى أن واشنطن تراجع سياساتها في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بهدف التخلص من التزاماتها العسكرية المباشرة بسبب ارتفاع تكلفتها المادية والبشرية، وعدم التورط أو الانغماس في النزاعات العسكرية والحروب الأهلية التي تبدو وكأنها لا نهاية لها، والتي كان من مظاهرها انسحاب القوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011م. والانتقال بدلًا من ذلك إلى آسيا ودعم هذه الفكرة ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري، وتنامي مصالحها التجارية والاقتصادية مع الصين والدول الآسيوية⁽³⁾.

هذا في الوقت الذي ازدادت فيه الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لآسيا من وجهة النظر الأمريكية. فمن ناحية أدى النهوض الاقتصادي في الكثير من دولها إلى اتساع فرص التجارة والتصدير إليها والاستثمار فيها. ومن ناحية ثانية فإن الصعود التاريخي للصين

1 Monthly Energy Review 2018. , Washington DC: U.S. Energy Information Administration, department of energy statistics.

2 ميز الخبراء بين نفط خفيف ومتوسط وثقيل وثقيل جدًا.

3 محمد كمال. 2016. " السياسة الأمريكية والشرق الأوسط حدود الاستثمارية والتغير." السياسة الدولية، 1 يناير: 112-115.

4 المرجع السابق.

والمياه وطاقة الكتلة الحيوية وترشيد الاستهلاك المحلي من الطاقة، هذا بالطبع إلى جانب هدف تأمين إمدادات النفط إلى الدول الحليفة كما قامت بتنويع الدول التي يتم استيراد النفط والغاز منها لتشمل مجموعة كبيرة من الدول وعلى رأسها: المكسيك وكندا ونيجيريا.

ثالثاً: إدارة الرئيس دونالد ترمب وسياسة أمن الطاقة

ظلت إدارة الرئيس دونالد ترمب ملتزمة بالهدف الأعلى من سياسة أمن الطاقة التي اتبعها أوباما وبوش من قبله وهي ضرورة عدم اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج العربي في توفير مصادر الطاقة التي تحتاجها. إذ أكد الرئيس دونالد ترمب على أن يجب على الولايات المتحدة كدولة كُبرى أن تعتمد على مواردها الذاتية في توفير الطاقة التي تحتاج إليها⁽¹⁾ وفي خطاب له بتاريخ 29 يونيو عام 2017م أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب عن مبادرته بشأن أمن الطاقة والتي تضمنت العناصر التالية: البدء في إحياء والتوسع في قطاع الطاقة النووية والذي يُمثل مصدراً نظيفاً ومتجدداً للطاقة الخالية من الانبعاثات الضارة وقيام وزارة الخزانة بإلغاء المعوقات التي تحول دون تمويل المنشآت المتميزة التي تقوم بإنتاج الفحم عبر العالم وإنشاء خط أنابيب لنقل النفط بين الولايات المتحدة والمكسيك وتشجيع تصدير الغاز وأن شركة Sempra على وشك الانتهاء من عقد ضخمة لتصدير الغاز إلى كوريا الجنوبية وإطلاق حرية التنقيب عن

وفي الوقت ذاته ظهرت عدة تحليلات وصلت إلى نتيجة مؤداها انخفاض الأهمية الاستراتيجية لنفط الخليج العربي ومعه ينخفض أيضاً وزنها في سياسة الطاقة ومصالح الأمن القومي الأمريكي بيد أن تلك التحليلات لم تأخذ في اعتبارها عاملين: الأول: الالتزام الأمريكي بضمان أمن الطاقة للحلفاء. فالولايات المتحدة بحكم دورها العالمي تعد مسئولة عن ضمان إمداد الدول الأوروبية واليابان بالنفط والتي تعتمد اعتماداً ضخماً على نفط المنطقة العربية. لذلك فإن تحقيق الولايات المتحدة للاكتفاء الذاتي منه لا يقود بالضرورة إلى انخفاض أهمية الدول الخليجية النفطية في استراتيجيتها، إضافة إلى علاقات تلك الدول العسكرية والاقتصادية والمالية مع الولايات المتحدة واعتبارات العلاقات الأمريكية-الإيرانية.

والثاني: ضمان أمن إسرائيل فالدور الأمريكي في المنطقة ووجودها العسكري لا يرتبطان فقط بضمان أمن النفط وإنما أيضاً بحماية أمن إسرائيل التي يُمكن اعتبارها جزءاً من تفاعلات السياسة الخارجية الأمريكية لأسباب كثيرة تخرج عن نطاق هذا البحث ومن ثم فإن استمرار الدور الأمريكي يرتبط بعدم التوصل إلى حل أو تسوية للقضية الفلسطينية واستمرار حالة التوتر الأمني على حدودها.

إزاء هذه البيئة المتغيرة فقد تمثل الهدف الرئيسي لسياسة أمن الطاقة الأمريكية في تحقيق «استقلال الطاقة» أو «الاكتفاء الذاتي» وتقليل الاعتماد على نفط الدول الخليجية والشرق الأوسط عموماً. ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الحكومة الأمريكية مجموعة من السياسات تمثلت في: تشجيع الاستثمارات في مجال التنقيب عن النفط والغاز الصخري وتشجيع الاستثمارات في مصادر الطاقة البديلة والمتجددة كالرياح والطاقة الشمسية

1 وليد خدوري. 2017. الأولويات الأمريكية في خطة ترمب للطاقة. 7 فبراير. تاريخ الوصول 26 ديسمبر، 2018. <http://altaakhipress.com/viewart.php?art=96084>.

النفط الصخري في المياه الإقليمية. ووصف المرحلة الراهنة بأنها «المرحلة الذهبية للطاقة الأمريكية»⁽¹⁾ ويمكن بلورة أهم اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه أمن الطاقة مع التركيز على الدول الخليجية وأمن النفط فيها على النحو التالي:

1- الحفاظ على الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة

من الملاحظ أن المرشح دونالد ترامب لم يُفصح عن سياسة تفصيلية بشأن سياسة أمن الطاقة خلال حملته الانتخابية وذلك خلافاً لمنافسته هيلاري كلينتون. واكتفى بتكرار شعارات مثل ضرورة وقف حرب أوباما على الفحم وأهمية تشجيع أعمال التنقيب والكشف عن النفط الصخري والغاز ولم يُبدِ اهتماماً يُذكر بقضايا حماية البيئة والاحتباس الحراري⁽²⁾ وبعد تولية السلطة تحرك بسرعة وحزم وطبق حزمة من السياسات المهمة في عدد من المجالات:

• تشجيع إنتاج الفحم وإلغاء القيود التي فرضتها إدارة أوباما عليه.

يُعتبر الفحم تقليدياً من أهم مصادر توليد الطاقة وتعرض استخدامه لانتقادات متزايدة بسبب ما تُحدثه انبعاثاته من تلوث للهواء. وتُعد الولايات المتحدة صاحبة أكبر احتياطي من الفحم بنسبة 22.1% من الاحتياطي العالمي. ورغم الزيادة في إنتاج الفحم فيها فقد انخفض كنسبة إلى الإنتاج

العالمي من 15.6% إلى 8.8% في نهاية عام 2016م ويرجع ذلك إلى الاستخدام الضخم للفحم في الصين وبعض الدول الآسيوية⁽³⁾ كان من الواضح أن الرئيس ترمب من المدافعين عن صناعة الفحم، ففي الثاني من يناير عام 2017م صرح ترمب على حسابه الرسمي بموقع تويتر بضرورة «وقف الحرب على الفحم النظيف» مُضيفاً «أنني أمثل بيتسبرج (إحدى مدن ولاية بنسلفانيا الأمريكية) وليس باريس»⁽⁴⁾ وذلك إشارة إلى أنه يحمي مصالح منتجي وعُمال الفحم في بيتسبرج وليس المدافعين عن اتفاق باريس للمناخ الذي وقعت عليه الولايات المتحدة عام 2015م بشأن حماية البيئة والتي أعلن انسحاب بلاده منها مطلع يونيو عام 2017م مُعلنًا أنه «اعتباراً من اليوم ستكف الولايات المتحدة عن تنفيذ مضمون اتفاق باريس ولن تلتزم بالقيود المالية والاقتصادية الشديدة التي يفرضها الاتفاق على بلادنا» وأنه يرفض «أي شيء يمكن أن يقف في طريقنا» لإنعاش الاقتصاد الأمريكي ثم كرر ما سبق ذكره من أنه مُنتخب لتمثيل بيتسبرج وليس باريس⁽⁵⁾. وبذلك خرجت الولايات المتحدة من أول اتفاقية عالمية تهدف لتخفيض أثار التغير المناخي.

وقد أكد ترمب أنه ليس فيما يفعله إضراراً بالبيئة أو الصحة العامة وذلك لأنه توجد تكنولوجيات جديدة تضمن استخراج الفحم واستخدامه بطرق نظيفة وأمنة كمصدر لتوليد الكهرباء. وأن

3 علي صلاح إبراهيم الغيطاني، تحولات خريطة الطاقة العالمية حتى عام 2040، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4.

4 Wills, Amanda. 2017. All the President's tweets. January 1. Accessed December 26, 2018. <http://edition.cnn.com/interactive/2017/politics/trump-tweets/>.

5 Garden, Rose. 2017. Statement by President Trump on the Paris Climate Accord. June 1. Accessed December 27, 2018. <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/statement-president-trump-paris-climate-accord/>.

1 Remarks by President Trump at the Unleashing American Energy Event. June 29, 2017 Accessed December 26, 2018. <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-president-trump-unleashing-american-energy-event/>.

2 Kemp, John. 2016. Trump's energy policies yet to be defined: Kemp. NOVEMBER 9. Accessed December 26, 2018. <https://www.reuters.com/article/us-usa-election-energy-idUSKBN1342DO>.

من الخارج لانخفاض ثمنه مقارنة بالفحم الأمريكي وتكلفة نقله. ومن أهم المستوردين للفحم الأمريكي الهند وكوريا الجنوبية وهولندا واليابان والبرازيل.⁽³⁾ كانت تصريحات الرئيس ترامب بمنزلة رد اعتبار لصناعة الفحم ودافعاً للعاملين فيها على الثقة في المستقبل فصرح المتحدث باسم الجمعية الوطنية للمناجم «إن ما نسمعه من قادتنا ومعاونهم يعني أن لنا مُستقبل» وأضاف «أننا عُدنا إلى العمل مرة أخرى»⁽⁴⁾ وعلى المُستوى العملي أصدر الرئيس أوامر تنفيذية بإعادة النظر في عدد 26 قاعدة تنظيمية تتصل بنشاط وكالة حماية البيئة environmental protection agency وحتى يوليو عام 2018م تم إنهاء العمل بتسع منها تتعلق بقيود على المنشآت الصناعية والحد من الانبعاثات الغازية الملوثة للبيئة. أما الباقي فهي في طور الدراسة والبحث⁽⁵⁾ وفي الأشهر الثمانية الأولى من حُكم ترامب أتاحت صناعة الفحم عدد 2000 فرصة عمل جديدة. ولا تُعبر هذه الزيادة عن تغير نوعي حيث أنها لا تمثل في الحقيقة سوى زيادة قدرها 900 فرصة عمل عما تحقق في العام الأخير من إدارة أوباما.⁽⁶⁾

السياسة السابقة التي اتبعها الرئيس أوباما قد أدت إلى إغلاق مناجم الفحم الأمريكية وبطالة الآلاف من العمال الأمريكيين. وفي خطابه بتاريخ 29 يونيو عام 2017م حيا ترمب عمال المناجم في الولايات المتحدة الأمريكية لجهودهم وشجاعتهم وأكد على تصميمه للمضي قُدماً في دعم صناعة الفحم وأنه يتم في هذا اليوم بدء العمل في منجم جديد تمامًا في ولاية بنسلفانيا والذي يحمل اسم كورسا corsa وأن ذلك سيكون بداية لتشغيل مناجم فحم أخرى تخلق المزيد من الوظائف للأمريكيين⁽¹⁾.

ويبدو أن الصورة التي رسمها الرئيس ترمب تتضمن قدرًا من الحقيقة وقدرًا من المبالغة والتوظيف السياسي لصالحه إذ توضح بيانات إنتاج الفحم في الولايات المتحدة في العقد الثاني من هذا القرن أنها- شأنها في ذلك شأن النفط -دولة مُصدرة ومُستوردة للفحم في الوقت ذاته، وفي عام 2012م تصاعدت صادراتها منه إلى 126 مليون طن بنسبة 12% من إجمالي انتاجها. ثم انخفضت بشكل مستمر في السنوات التالية ثم عاد إلى الزيادة في العام الأول من إدارة الرئيس ترمب ففي عام 2017م كان إجمالي انتاج الفحم الأمريكي 772 مليون طن⁽²⁾ مقارنة بحجم استهلاك 718 مليون طن أي بفائض للتصدير بلغ 54 مليون طن وبلغ حجم الصادرات 97 مليون طن ويرجع الفارق بين حجم الفائض في الإنتاج والتصدير إلى قيام بعض محطات توليد الكهرباء المعتمدة على الفحم إلى استيراد احتياجاتها

3 U.S. coal imports. November 6, 2018 Accessed December 26, 2018. https://www.eia.gov/energyexplained/index.php?page=coal_imports.

4 Collins, Michael. 2018. President Trump has yet to save the struggling coal industry, numbers show. April 4. Accessed December 26, 2018. <https://www.usatoday.com/story/news/politics/2018/04/04/president-trump-has-yet-save-struggling-coal-industry-numbers-show/479587002/>.

5 Horn, Marissa. 2018. 26 Environmental Rules Being Rolled Back in the Trump Era. July 26. Accessed December 26, 2018. <https://www.bna.com/26-environmental-rules-n73014477330/>.

6 Bureau of Labor Statistics. November 6, 2018-Accessed December 26, 2018. <https://www.bls.gov/>.

1 Remarks by president trump at the unleashing American energy event, Op.cit.

2 يتم استخراج الفحم الأمريكي في عدد 24 ولاية، تنصدها حسب نسبة المساهمة في الانتاج ولايات: وايمنوج 41%، فيرجينيا الغربية 12%، وبنسلفانيا والينويز 6% لكل منهما، وكينتاكي 5%. أنظر:

Where the United States gets its coal. November 9, 2018-Accessed December 26, 2018. https://www.eia.gov/energyexplained/index.php?page=coal_where.

• دعم صناعة النفط والغاز الصخري.

شأنها في ذلك شأن الفحم تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في العالم في احتياطي النفط الصخري إذ يُقدَّر حجمه بنسبة 18.7% من الاحتياطي العالمي. وتحتل المرتبة الرابعة في احتياطي الغاز الصخري بنسبة 8.2% من الاحتياطي العالمي ويُمثل نصف إجمالي إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي.

أعطى الرئيس دونالد ترامب أولوية لتنمية صناعة النفط والغاز الصخري في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت في ديسمبر عام 2017م والذي ورد فيها « لأول مرة من عدة أجيال سوف تصبح الولايات المتحدة energy-dominant nation دولة مهيمنة في مجال الطاقة. وهذه السيطرة تنبع من موقع الولايات المتحدة المركزي في نظام الطاقة العالمي باعتبارها قائدة في الإنتاج والاستهلاك والابتكار»⁽¹⁾ ووعد بإلغاء القيود على إنتاج الغاز الصخري وتشجيع الشركات على الاستكشاف والبحث والتنقيب في المياه الإقليمية والذي كان محدودًا للغاية من قبل. وتوفير الدعم الحكومي لها بما يوفر فرص توظيف جديدة للعاملين في هذا المجال فأصدر قرارًا بإلغاء القاعدة التي فُرضت على شركات النفط والغاز الصخري بتقديم تقارير دولية عن تسرب غاز الميثان وإشعاعاته⁽²⁾. كما سمح لها بأعمال التنقيب والاستكشاف في المياه القريبة للشواطئ الأمريكية offshore والتي بلغت نسبة 94% من هذه الشواطئ والتي كانت إدارة أوباما قد حظرت شركات النفط والغاز من العمل فيها. ومنحت إدارة ترامب التصاريح لإنشاء شركات جديدة.

والحقيقة أنه ينبغي التوقف أمام عبارات «الاستقلال أو الاكتفاء الذاتي» للولايات المتحدة في مجال النفط والتي تتكرر في الكثير من الدراسات دون تدقيق أو فحص كما ذكرنا آنفًا. فالولايات المتحدة هي دولة مُصدرة للنفط ومُستوردة له في الوقت ذاته ولم يحدث في أي عام من الأعوام أن استغنت الولايات المتحدة عن استيراد بعض الكميات من النفط الخام ومشتقاته. ومن دراسة البيانات الخاصة باستيراد النفط وتصديره يُلاحظ أن بعض الدول تظهر كمصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة ومستوردة له منها. وربما يرجع ذلك إما إلى أنها تُصدر النفط الخام وتستورد النفط بعد تكريره أو أحد مشتقاته كالبزين والديزل أو أنها تُصدر وتستورد أنواعًا مختلفة من النفط الخام.

ووفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الولايات المتحدة استوردت 19% من احتياجاتها النفطية في عام 2017م⁽³⁾ وأنها صدرت كميات من إنتاجها من النفط وأن تلك الكميات اختلفت من عام لآخر وفقًا لتكلفة الإنتاج وحجم الطلب. وكان أبرز الدول التي استوردت النفط الأمريكي المكسيك وكندا والصين والبرازيل واليابان. وأنه في الربع الثاني من عام 2018م زاد إنتاجها المحلي وبلغت نسبة الصادرات من النفط الخام crude oil حوالي 25% من إجمالي صادراتها النفطية. التي وصلت إلى 7.6 مليون برميل نفطي يوميًا. واستوردت في الفترة نفسها 10.4 مليون برميل نفطي يوميًا جاء أغلبها من كندا بنسبة 42% وكميات أصغر من الدول العربية بنسب كالتالي: المملكة العربية السعودية 8% والعراق 6% إضافة إلى كل من المكسيك وفنزويلا بنسبة 7% لكل منهما⁽⁴⁾.

1 National Security Strategy of the United States of America. December 1, 2017-Accessed December 27, 2018. <https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf>.

2 26 Environmental Rules Being Rolled Back in the Trump Era, op.cit.

3 How much petroleum does the United States import and export? January 1, 2018 Accessed December 27, 2018. <https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=727&t=6>.

4 Monthly Energy Review, op.cit, p. 61.

2- إحياء التحالف الأمريكي-الخليجي

حرص الرئيس ترمب على تحسين العلاقات الأمريكية الخليجية وإزالة عناصر التوتر التي برزت في السنوات الأخيرة من إدارة أوباما وخصوصاً بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران .

حيث تغير الوضع وأصبح واضحاً أن الرئيس الجديد يعطي للمصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية الأولوية الأولى، وأن الولايات المتحدة لم تعد تعتبر أن نشر مبادئها ومثلها العليا بمثابة مسئولية أو مهمة ينبغي أن تقوم بها، ويقول آخرفان الإدارة الأمريكية تقبل العالم كما هو وتعامل معه على هذا الأساس. وعلى سبيل المثال، فقد رفض ريكس تيلرسون، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك خلال جلسة الاستماع في الكونجرس قبل إعلان النواب موقفهم من ترشيحه لمنصب وزير الخارجية، توجيه اتهامات للمملكة العربية السعودية بشأن حقوق الإنسان، واصفاً سياسة إطلاق الأوصاف المماثلة بأنها «قصيرة النظر»، وأشار إلى أن «السعودية تحقق تقدماً في مجال حقوق الإنسان» مضيفاً أن «هزيمة داعش يجب أن تكون أولويتنا المطلقة في الشرق الأوسط وهي خطوة أساسية في ضرب إمكانات سائر التنظيمات والأفراد الذين يخططون لضرب حلفائنا أو ضربنا هنا في أمريكا».

وجاء قرار الرئيس بأن تكون المملكة العربية السعودية هي أول دولة يزورها بعد توليه الحكم⁽¹⁾ وذلك بهدف «تأسيس قواعد جديدة للتعاون والدعم مع حلفائنا المسلمين لمواجهة التطرف والإرهاب والعنف، ولتوفير مستقبل أكثر أملاً وعدلاً للشباب المسلم في بلاده. مهمتنا ليست الإملاء على الآخرين كيف يعيشون حياتهم، بل بناء تحالف من الأصدقاء والشركاء الذين يشاركوننا هدف محاربة

الإرهاب وتحقيق الأمان والفرص والاستقرار في الشرق الأوسط الذي يدمره الإرهاب. وبمناسبة زيارته للمملكة انعقد مؤتمر العلاقات الأمريكية الإسلامية الذي شارك فيه رؤساء دول وحكومات أغلب البلاد العربية والإسلامية.

وشمل إحياء التحالف الأمريكي الخليجي إعلان واشنطن عزمها عن تفعيل مشاركتها العسكرية في صراعات المنطقة وتنشيط التحالف الدولي ضد الإرهاب للقضاء على داعش، فوافق ترمب على زيادة عدد القوات الأمريكية الموجودة في العراق وسوريا للعمل كمستشارين، وعلى زيادة عدد الطلعات الجوية الموجهة لدعم الجيش العراقي في حملته لتحرير الموصل، والاستمرار في استخدام الطائرات بدون طيار ضد نشاط تنظيم القاعدة في اليمن، وعلى تسليم قوات سوريا الديمقراطية – والتي يمثل الأكراد عصبها- بأسلحة ثقيلة باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على هزيمة داعش وتحرير مدينة الرقة، إضافة إلى استمرار الدعم الأمريكي لطائرات التحالف العربي في اليمن بالمعلومات والذخائر. أضف إلى ذلك سرعة القرار الأمريكي في توجيه ضربة صاروخية إلى مطار الشعيرات التي اعتقدت الولايات المتحدة أن الطائرات التي استخدمت الأسلحة الكيماوية في مدينة خان شيخون انطلقت منه.

وهكذا فقد أصبحت المصالح الاقتصادية التي تربط الولايات المتحدة بالدول الخليجية العربية هي العنصر الحاسم في مواقف السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج العربي والتي أكدت على التحالف الاستراتيجي مع السعودية والمصالح التجارية والمالية التي تربط البلدين.

1 تم ذلك في إطار جولة شملت إسرائيل والفاتيكان.

3- المطالبة بخفض الأسعار

استخدم الرئيس ترمب تغريداته للتأثير على سياسات دول الأوبك -بما في ذلك الدول الخليجية النفطية -المنتجة للنفط فتارة يتهمها برفع سقف الإنتاج وزيادة العرض فيردُّ في أحدها أن الأوبك تفعلها مرة أخرى وأن هناك كميات هائلة من النفط في الأسواق إضافة إلى السفن المحملة به في عرض البحار، وتارة ثانية يطالبها بزيادة الإنتاج فيذكر في تغريده بتاريخ 22 يونيو عام 2018م «أمل أن أوبك سوف تزيد الإنتاج نحتاج أن تبقى الأسعار منخفضة»، وكرر تهديدًا مماثلاً في تغريده بتاريخ 4 يوليو 2018م فيشير فيها إلى ارتفاع أسعار الغاز وأن دول الأوبك «لا يفعلون شيئاً لمساعدتنا بل أنهم يقومون بما من شأنه زيادة الأسعار مع أن الولايات المتحدة تحمي العديد من هذه الدول مقابل بضعة دولارات»⁽¹⁾. وتارة ثالثة يهدد دول الأوبك فيذكر في تغريده بتاريخ 20 سبتمبر عام 2018م «أن أسعار النفط عالية ومُصطنعة ويطلب من الدول المحتكرة لإنتاجه خفض السعر فوراً»⁽²⁾.

وإضافة إلى هذه التهديدات بدأت إحدى اللجان الفرعية بالكونجرس في شهر مايو عام 2018م جلسات استماع للتعرف على إمكانية إحياء قانون منع التكتلات والاحتكارات في مجال النفط وتصديره (نوبك) no oil producing and exporting cartels واستمرت الجلسات حتى شهر أكتوبر عام 2018م حيث عقدت اللجنة اجتماعاً لها بتاريخ

2018/9/29م⁽³⁾. ويسمح هذا القانون بمقاضاة كارتلات النفط التي تهدف لتقييد إنتاج النفط أو الغاز وتحديد أسعاره. ويُسقط عن ممثلي الدول التي تمارس ذلك الحصانة أمام المحاكم الأمريكية.

وكان من شأن الرسائل المتناقضة التي حملتها تغريدات ترمب ارتباك في أسواق النفط ترتب عليها أن سعر برميل النفط الخام ارتفع بمبلغ عشر دولارات خلال عام 2018م. وزاد من سعر 66 دولاراً في يناير عام 2018م إلى 76 دولار في نهاية أكتوبر من العام نفسه. من ناحيته اتهم ترمب الأوبك بأنها السبب وراء ارتفاع الأسعار وعدم قيامها برفع سقف الإنتاج بما يعوض النقص الناشئ عن انخفاض الإنتاج في إيران وفنزويلا. وهذا الرأي من جانب ترامب اعتراف باستمرار وزن الأوبك في سوق النفط وحدود قدرة إنتاج النفط الأمريكي في إحداث التوازن في هذا السوق.

4- المطالبة بالمشاركة في الأعباء وتحمل تكلفة الحماية

ومع الأخذ في الاعتبار تلك العناصر المتعلقة بإحياء التحالف الأمريكي الخليجي، فمن الضروري النظر إليها في سياق فهم الرئيس ترامب لموضوع المشاركة في الأعباء Burden Sharing والتي عبر عنها بطرق مباشرة ويقصد بتعبير المشاركة في الأعباء في السياسة الأمريكية ضرورة تحمل الدول الحليفة الغنية كدول الخليج واليابان وكوريا الجنوبية ودول حلف شمال الأطلسي نصيبها من تكلفة الدور

3 Stephanie Kelly, Rania Elgamel. 2018. Bill allowing U.S. to sue OPEC drawing renewed interest. October 2. Accessed December 27, 2018. <https://www.reuters.com/article/us-usa-oil-opec-legislation/bill-allowing-u-s-to-sue-opec-drawing-renewed-interest-idUSKCN1MCOD2>.

1 Wills, Amanda. 2017. All the President's tweets. January 1. Accessed December 26, 2018. <http://edition.cnn.com/interactive/2017/politics/trump-tweets/>.

2 Ibid.

الأمريكي في حماية أمن هذه الدول واستقرارها. وهي فكرة لم يبتكرها ترمب ولكنه كان أكثر الرؤساء الأمريكيين صراحة في الحديث عنها وإصراراً على ضرورة أن تتقاضي الولايات المتحدة المقابل المادي عن دورها في حماية حلفائها وتأمينهم.

ويتضح هذا المعني بشكل جلي في تصريحات ترمب كمرشح للرئاسة وكرئيس. فخلال حملته الانتخابية، أشار إلى هذا الموضوع أكثر من مرة، فذكر في 16 أغسطس 2015م أثناء مقابلة مع قناة NBC، أن «السعودية دولة ثرية وعليها أن تدفع المال لأمريكا مقابل ما تحصل عليه منها سياسياً وأمنياً». وكرر المعني ذاته في 7 يناير 2016م أثناء مقابلة مع شبكة CNN، قائلاً «إن السعودية دولة ثرية وعليها أن تدفع المال لأمريكا لحماية المملكة من إيران».

واستمرت تصريحات ترمب المماثلة بعد توليه الرئاسة، ولقد شهدت العلاقات بين الجانبين تنامياً ملحوظاً على الصعيد الاقتصادي فوفقاً للبيان الذي أصدره البيت الأبيض في 15 مارس 2017م في أعقاب استقبال الرئيس ترمب لولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان من دعم الرئيس لبرنامج أمريكي سعودي جديد يركز على الطاقة والصناعة والبنية التحتية والتكنولوجيا، باستثمارات تتجاوز قيمتها 200 مليار دولار خلال الفترة 2017م-2021م.

وبعيداً عن الخوض في المزيد من تفاصيل تلك التصريحات ينبغي التأكيد على أن دفاع الولايات المتحدة عم مصالح شركائها وحلفائها في العالم إنما يأتي في الوقت ذاته دفاعاً عن مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وكرمز لقيادتها للعالم الغربي في فترة الحرب الباردة، ولتربعها على قمة العالم في السنوات التالية لتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

ولم يقتصر استخدام ترمب لذلك الأسلوب على دول الخليج بل امتد ليشمل ألمانيا ففي اجتماع حلف شمال الأطلسي «الناتو» لعام 2018م أفصح عن غضبه لاعتماد ألمانيا على الغاز الروسي ووصفها بأنها «تحت السيطرة المباشرة لروسيا» وكان مبعث هذا الغضب مشاركة عدد من الشركات الألمانية في «مشروع نوردر ستريم 2» الروسي والذي يهدف إلى مد خطوط نقل الغاز الروسي إلى ألمانيا مباشرة. ويوضح تصريح ترمب تحسب الإدارة الأمريكية لاستخدام روسيا اعتماد أوروبا على صادراتها من الغاز لدول أوروبا الغربية كورقة لزيادة تأثيرها السياسي. فروسيا تُصدر إلى دول الاتحاد الأوروبي حوالي 27% من احتياجاتها من النفط و50% من احتياجاتها من الغاز⁽¹⁾ واتساقاً مع هذا التوجه هدد وزير الداخلية الأمريكي في سبتمبر 2018م استعداد البحرية الأمريكية لمحاصرة روسيا لمنعها من السيطرة على امدادات الطاقة في الشرق الأوسط كما تفعل في أوروبا إذا تطلب الأمر ذلك. مُشيراً إلى قدرة الولايات المتحدة على إبعاد منتجات الطاقة الروسية عن الوصول إلى أسواق الشرق الأوسط لأنها أكبر منتج للنفط والغاز⁽²⁾.

1 تعتبر روسيا من أهم منتجي الطاقة في العالم فهي صاحبة أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، وثاني أكبر احتياطي من الفحم، وتنافس مع السعودية وأمريكا على المركز الأول في إنتاج النفط.

2 عنتر فرحات. 2018. تهديد أمريكي بريطاني لروسيا بسبب إمدادات الطاقة بالشرق الأوسط. 30 سبتمبر. تاريخ الوصول 27 ديسمبر، 2018.

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1328203>.

5- النفط كجزء من العقوبات الاقتصادية على إيران

استخدم الرئيس ترمب سلاح العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات سياسته الخارجية ففي أقل من عامين من حكمه استخدم هذه الأداة تجاه كل من روسيا والصين وعدد من دول غرب أوروبا. وتُمثل إيران نموذجًا واضحًا في هذا المجال فبعد إعلان الرئيس ترمب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في شهر مايو عام 2018م أصدر أمرًا تنفيذيًا بتطبيق مجموعة واسعة من العقوبات الاقتصادية على إيران وذلك على مرحلتين: الأولى في مايو وترتب عليها انخفاض حجم الصادرات النفطية الإيرانية من 2.4 إلى 1.4 مليون برميل يوميًا في أكتوبر من العام نفسه. والثانية في نوفمبر ومن بينها إحكام القبضة على تصدير إيران للنفط ومنعها من استخدام نظام «swift» الذي يتيح انتقال الأموال بين البنوك عبر الدول المختلفة، الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الإدارة الأمريكية استخدمت في البداية تعبير «تصدير النفط الإيراني» بمعنى ألا تتمكن إيران من تصدير أي جزء من انتاجها ولكن سرعان ما تبين صعوبة تطبيق هذا الهدف لعدد من حلفاء أمريكا وأصدقائها الذين يعتمدون على استيراد النفط الإيراني وعدم وجود بديل آخر له في الأجل القصير ولذلك وافقت الولايات المتحدة على إعفاء ثماني دول من هذا الحظر والسماح لها باستيراد النفط الإيراني فكان من بينها كوريا الجنوبية والهند وتركيا وعدد من الدول الآسيوية⁽¹⁾.

استندت الادارة الأمريكية في فرض هذه العقوبات إلى أن سياسات ايران أصبحت مصدرًا لعدم الاستقرار الاقليمي والعالمي وأن إيران دولة راعية للإرهاب وأنها خالفت بعض بنود الاتفاق النووي وأنها تمثل تهديدًا للأمن الإقليمي ومن أمثلة تصريحات ترمب في هذا الصدد ما ورد في التغريدة التي نشرها على حسابه الخاص على موقع تويتر في 7 فبراير عام 2017 م «هل يحق لأوباما أن يعقد صفقة مع إيران، الدولة الإرهابية الأولى، بلا مشكلة!»، وما ذكره في 21 أبريل من العام نفسه «إن إيران لم تلتزم بروح الاتفاق النووي الذي وقعته مع القوى الكبرى». مضيفًا «أن طهران تلحق ضررًا بالغًا بالاتفاق المبرم بينها وبين القوى العالمية الست الكبرى. وأنه ما كان ينبغي التوقيع عليه». ووصف وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس إيران بأنها «أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم».

ولم يقتصر الضغط الأمريكي في هذا الموضوع على إيران وحسب بل امتد إلى مجموعتين من الدول. الأولى دول الاتحاد الأوروبي التي اختلفت مع وجهة النظر الأمريكية في قرار الانسحاب من الاتفاق النووي وقررت الاستمرار فيه وتعويض إيران عن الخسائر المترتبة على العقوبات الأمريكية بآلية مالية أوروبية. ورغم هذا الموقف الأوروبي، فقد أعلنت الشركات الأوروبية مثل توتال الفرنسية وسميزر الألمانية خروجها من السوق الإيراني كما أنه حتى بداية ديسمبر عام 2018م لم توافق أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي على استخدام أراضيها كمقر لتلك الآلية.

1 لم تُعلن الإدارة الأمريكية عن أسماء تلك الدول بصورة رسمية كما لم توضح عما إذا كان لها استيراد نفس الكميات التي كانت تستوردها قبل فرض العقوبات أم لا.

يظهر على مدى سنوات قادمة. ونُشير في هذا الشأن إلى تصريح الرئيس ترمب في حديثه إلى صحيفة الواشنطن بوست يوم 27 نوفمبر 2018م بأن سبب استمرار الدور الأمريكي وبقاء القوات الأمريكية في الشرق بعد أن أصبحت الولايات المتحدة تُنتج منه الآن أكثر من أي وقت مضى⁽²⁾.

أما المجموعة الثانية من الدول التي تعرضت للضغوط الأمريكية فهي دول منظمة الأوبك فإزاء تقلص تصدير النفط الإيراني-مع نقص مماثل من تصدير نفط فنزويلا بسبب الاضطرابات السياسية فيها-سعت الولايات المتحدة إلى تعويض العجز بمطالبة المملكة العربية السعودية وعدد من دول الأوبك الأخرى باستخدام طاقتها الاحتياطية لضخ المزيد من النفط في الأسواق حفاظاً على السعر. وفي مؤتمر وزراء نفط دول الأوبك الذي انعقد في فيينا يونيو عام 2018م قرر الاستمرار بسياسة خفض الانتاج المُقررة في اجتماع المجلس في نوفمبر 2016م وبدأ تطبيقها في يناير عام 2017م لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. ولكن ما حصل هو أن الانتاج قد ازداد وارتفع من 31 مليون برميل يوميًا في شهر مايو إلى 33.7 مليون برميل يوميًا في شهر سبتمبر عام 2018م⁽¹⁾ ويبدو أن روسيا قد ساهمت أيضًا في هذه الزيادة فقد ارتفع انتاجها بواقع 400 ألف برميل يوميًا، بينما ارتفع انتاج المملكة العربية السعودية 700 ألف برميل يوميًا.

ومجمل القول إن التحولات في سوق النفط وخصوصًا دخول الولايات المتحدة الأمريكية كمنتج ومصدر إلى جانب دورها التقليدي كمستورد له قد أدت إلى تغير جوهري في الخريطة الجيوستراتيجية لأمن النفط من المنظور الأمريكي. ولم يكن هذا التغير بين عشية وضحاها فكما أشار هذا البحث فإن جذور سياسة «استقلال الطاقة» تعود إلى عهد الرئيس نيكسون أي من نصف قرن تقريبًا. وبنفس المنطق فإن تداعيات هذا التحول وتأثيراته سوف

2 Blake, Aaron. 2017. President Trump's full Washington Post interview transcript, annotated. November 27. Accessed December 27, 2018. https://www.washingtonpost.com/politics/2018/11/27/president-trumps-full-washington-post-interview-transcript-annotated/?noredirect=on&utm_term=.eeb1261e9060

1 وليد خدوري. 2018. من المسؤول عن ارتفاع أسعار النفط. 14 أكتوبر. تاريخ الوصول 27 ديسمبر، 2018. <http://www.alhayat.com/article/4607170>

2- استراتيجية حلف الناتو تجاه أمن الطاقة

د. أشرف محمد كشك⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل استراتيجية حلف الناتو تجاه قضية أمن الطاقة وذلك من خلال أربعة عناصر وهي:

أولاً: حلف الناتو وتهديدات أمن الطاقة: خلفية تاريخية موجزة.

ثانياً: مضمون رؤية حلف لأمن الطاقة.

ثالثاً: أمن الطاقة في المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف عام 2010: المضامين وآليات العمل.

رابعاً: حلف الناتو ومتطلبات التعاون مع دول الخليج.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

1- أن الحفاظ على أمن الطاقة في الخليج العربي والشرق الأوسط يستحوذ على جل اهتمامات حلف الناتو ، حيث تدل السوابق التاريخية أن دول الحلف الكبرى قد تصدت لمحاولات تهديد أمن الطاقة في تلك المنطقة.

2- كانت قضية أمن الطاقة جزءاً أساسياً من المفهوم الاستراتيجي الذي أصدره الحلف عام 2010م بل وترجمة مضامين ذلك المفهوم في هذا الشأن إلى آليات مؤسسية ضمن هيكل الحلف للحفاظ على أمن الطاقة، وقد انخرط الحلف في الجهود الدولية الرامية لمواجهة تهديدات الأمن الإقليمي التي تمثل تهديدات لأمن الطاقة في الوقت ذاته، سواء من خلال المشاركة في جهود مكافحة الإرهاب والقرصنة وإجراء المناورات المشتركة وتدريب قوات الأمن في البلدان الشريكة.

3- هناك العديد من العوامل التي تجعل من التعاون بين دول الخليج وحلف الناتو بشأن أمن الطاقة ضرورة استراتيجية منها الدور المحوري لدول الخليج في سوق الطاقة العالمي وتنامي التهديدات التي تواجه أمن الطاقة، ويمكن التعاون بين الجانبين في مجال الأمن البحري ومواجهة تهديدات الأمن الإقليمي عموماً.

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

مقدمة

أضحت قضية أمن الطاقة أحد أهم الموضوعات التي تستحوذ على الأجندات الأمنية للدول كافة وذلك بالنظر إلى زيادة اعتماد دول العالم على النفط والغاز كمصادر طبيعية للطاقة، فضلاً عن التغير المناخي وتأثيره على الطاقة وتجدد اهتمام العديد من دول العالم ببرامج الطاقة النووية السلمية، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية التي واجهتها الطاقة خلال السنوات القليلة الماضية سواء من جانب الدول أو الجماعات المسلحة دون الدول بتهديد المصادر والأمن على ذلك عديدة أو الممرات سواء من خلال التهديد بإغلاق تلك الممرات أو تهديد الملاحة فيها أو الهجوم على ناقلات النفط إبان عبورها تلك الممرات، تلك العوامل جميعها قد جعلت من تأمين الطاقة مطلباً أساسياً للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، كدول أو منظمات ومن بينها منظمة حلف شمال الأطلسي «الناتو» تلك المنظمة التي تضم 29 دولة ولديها شراكات ممتدة مع العديد من دول العالم بما يعنيه ذلك من أن أمن الطاقة لدى الحلف يتجاوز مفهومه العسكري ليטال البعد الأمني في الوقت ذاته⁽¹⁾ ويمكن تناول دور حلف الناتو تجاه قضية أمن الطاقة على النحو التالي:

أولاً: حلف الناتو وتهديدات أمن الطاقة: خلفية تاريخية موجزة

قبيل الحديث عن تطور تهديدات أمن الطاقة لدى حلف الناتو ينبغي التأكيد على أن هناك ثلاثة أسباب قد جعلت من أمن الطاقة قضية محورية لدى حلف الناتو:

الأول: النمو الملحوظ لحركة التجارة العالمية والتي تعتمد على البحار بشكل كبير حيث يتم نقل 90% من التجارة العالمية من خلال تلك البحار، ويلاحظ أنه في الوقت الذي يزداد فيه اعتماد دول العالم على البحار تزداد معه التهديدات التي تواجه الأمن البحري حيث أضحت المساحات البحرية الواقعة خارج سيطرة الدول ملاذاً للجماعات الإرهابية مما جعل الممرات المائية عرضة للتهديد من جانب تلك الجماعات، إذ يتعين على ناقلات النفط المرور من تلك المضائق، ونظراً للحركة البطيئة لتلك الناقلات فإنها تظل عرضة للاستهداف من جانب الجماعات الإرهابية، فضلاً عن الإرهاب الإلكتروني وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى دراسة حديثة صدرت في عام 2017م أعدتها شركة سيمنز الألمانية بالتعاون مع معهد بونيمون وشملت مدراء تنفيذيين في قطاع النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط تضمنت عدة نتائج منها أن 50% من إجمالي الهجمات السيبرانية في منطقة الشرق الأوسط تستهدف قطاعي النفط والغاز⁽²⁾.

والثاني: أن الدول التي تقوم بتصدير الطاقة وتلك التي تمر خطوط نقل النفط عبر أراضيها تقع ضمن

1 مايكل رولي. حلف الناتو وأمن الطاقة. 2011. https://www.nato.int/docu/review/2011/Climate-Action/Energy_Security/AR/index.htm (تاريخ الوصول 14 ديسمبر، 2018).

2 وكالة أنباء الإمارات (وام). 2017. 50% من إرهاب الإنترنت يستهدف قطاع النفط والطاقة. 14 نوفمبر. تاريخ الوصول 19 ديسمبر، 2018. <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1097148>.

محيط مضطرب مما يجعل النفط عرضة للتهديد أو عرقلة الإمدادات.

والثالث: التحول الجوهري الذي شهدته سياسات حلف الناتو وخاصة خارج أراضيه في أعقاب انتهاء حقبة الحرب الباردة حيث استهدف انتهاز سياسات استباقية للحيلولة دون وصول المخاطر إلى أراضيه⁽¹⁾.

ومع أهمية ما سبق وعلى الرغم من عدم تدخل حلف الناتو عسكرياً كمنظمة في منطقة الخليج العربي من قبل لمواجهة تهديدات أمن الطاقة فإن دول الحلف الكبرى لم تكن ببعيدة عن حماية الممرات البحرية الحيوية ولكن ليس من خلال الحلف كمنظمة وإنما من خلال مشاركة أعضاء الحلف الرئيسيين ضمن تحالفات دولية لتأمين مصادر الطاقة وذلك مرتين:

الأولى: خلال الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988) من خلال التدخل العسكري الغربي لحماية ناقلات النفط الخليجية فيما عرف آنذاك "بحرب الناقلات" حيث تمكنت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ريجان آنذاك من تأسيس ائتلاف لهذا الغرض وتمكنت الدول الحليفة من أسر بعض السفن الإيرانية التي كانت تقوم بزرع ألغام مضادة في مياه الخليج العربي.

أما المرة الثانية فكانت في عام 1991م، خلال حرب تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي لأراضها وضمان عدم سيطرة النظام العراقي آنذاك على

نفط الكويت وتهديد المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى، حيث قادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً لهذا الغرض شارك فيه الأعضاء الرئيسيون في الحلف⁽²⁾.

من ناحية ثالثة ثمة سوابق قد مثلت تحدياً لحلف الناتو منها إيقاف شركة جازبروم الروسية إمدادات الغاز للدول الأوروبية في عامي 2006 و2009 حيث كان السبب المعلن هو التعاقبات والأسعار إلا أن معارضة روسيا لنظام الحكم الذي تولى مقاليد السلطة في أوكرانيا آنذاك كان السبب الأساسي لذلك الانقطاع إلى الحد الذي أشارت فيه صحيفة لوموند الفرنسية إلى أن «روسيا أعلنت عن أولى حروب القرن الحادي والعشرين وأن المواد الأولية قد أصبحت وسيلة ردع لا بل أسلحة دمار اقتصادي شامل»، مما قرع أجراس الإنذار بشأن كيفية تأمين إمدادات الطاقة لدى الدول الأوروبية التي تتداخل عضويتها بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في الوقت ذاته حيث تحظى 21 دولة أوروبية بعضوية الحلف وتعتمد الدول الأوروبية على حوالي 25% من احتياجاتها من الغاز على روسيا⁽³⁾ وواقع الأمر أن الأزمة الأوكرانية لم تكن منشأة لمخاوف حلف الناتو بشأن إمكانية تهديد الطاقة سواء في طرق المرور أو الموانع، وذلك لأسباب عديدة

2 أشرف محمد كشك. حلف الناتو: ثلاثة محددات تحكم تدخله في الصراعات وأولوية لأمن الممرات المائية. 1 يناير، 2018.

http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=4380:2018-02-15-12-25-18&Itemid=172&option=com_content
(تاريخ الوصول 17 ديسمبر، 2018).

3 دان ميلشتاين. أمن الطاقة وحلف الأطلسي: رؤية من واشنطن. 2012.
<https://www.nato.int/docu/review/2012/Food-Water-Energy/Security-NATO/AR/index.htm>
(تاريخ الوصول 14 ديسمبر، 2018).

1 أشرف محمد كشك. حلف الناتو: ثلاثة محددات تحكم تدخله في الصراعات وأولوية لأمن الممرات المائية. 1 يناير، 2018.

http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=4380:2018-02-15-12-25-18&Itemid=172&option=com_content
(تاريخ الوصول 17 ديسمبر، 2018)

ثانياً: رؤية حلف الناتو لأمن الطاقة

انطلاقاً من وجود العديد من السوابق التاريخية التي أكدت أن الطاقة قد أضحت تواجه العديد من التهديدات الأمنية فقد انعكس ذلك على اهتمام الحلف بضرورة مواجهة تلك التهديدات وهو ما عكسه بيانا قمتي الحلف في ريجا عام 2006م وبوخارست عام 2008م، فضلاً عن استحواذ قضية أمن الطاقة على الخطابات الرسمية لمسؤولي الحلف ففي مقال له نشرته صحيفة الخليج الإماراتية بعنوان «الأطلسي ومنطقة الخليج وحقبة جديدة من التعاون» قال الأمين العام لحلف الناتو جاب دي هوب شيفر «لنا جميعاً مصالح مشتركة تتمثل في أمن الطاقة وأمن خطوط الإمدادات والبنية التحتية للطاقة سواء كنا بلداناً تم تد أو تورد الطاقة أو تعبر في أراضيها الإمدادات أو بلداناً مستهلكة ولم تعد الجغرافيا تشكل درعاً تقينا ضرور مثل هذه التحديات العالمية»⁽²⁾ وقد تجاوزت رؤية حلف الناتو توصيف التهديدات لتحديد آليات التعامل مع تلك التهديدات وهو ما عبر عنه الأمين العام لحلف الناتو جاب دي هوب شيفر في مايو 2006م أمام البرلمان الأوروبي بالقول «إن الناتو سيبحث استخدام القوة إذا ما هددت إمدادات الطاقة»، وهو المعنى ذاته الذي أشار إليه ديك لوجار رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بالقول «إن على حلف الناتو أن

منها زيادة اعتماد الدول الأوروبية على النفط والغاز بشكل كبير، بالإضافة إلى وقوع الدول المنتجة وكذلك تلك التي يمر عبرها النفط في مناطق توتر، فضلاً عن استهداف الجماعات الإرهابية المسلحة العديد من مصافي التكرير وخطوط نقل النفط ومحطات الطاقة، وكذلك أعمال القرصنة البحرية في الممرات البحرية الضيقة وبالتالي كانت تلك الأزمة كاشفة لمخاوف الحلف بشأن تهديدات أمن الطاقة.

ومن ناحية رابعة، توجد العديد من السوابق التي عكست زيادة تهديدات أمن الطاقة ومنها توقف إمدادات النفط الليبي والبالغ 1,6 مليون برميل يومياً إلى معامل تكرير النفط الأوروبية، فضلاً عن توقف إمدادات الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب إلى إيطاليا عام 2011م الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار فوق مستوى 100 دولار⁽¹⁾ مما حدا بالحلف للتدخل عسكرياً في الأزمة الليبية آنذاك، وهناك حوادث أخرى منها الاعتداء على حقل غاز أميناس في الجزائر ومصافي النفط في العراق وليبيا وجميعها أمثلة قرعت أجراس الخطر بشأن تنامي التهديدات الأمنية غير المسبوقة التي تواجه قطاع الطاقة سواء في منابع أو طرق المرور.

2 أشرف محمد كشك، 2018. الناتو وأمن الخليج العربي: التوازن الإقليمي ومتطلبات التنافس الدولي. 13 مارس. تاريخ الوصول 19 ديسمبر، 2018.
http://araa.sa/index.php?view=article&id=4400:2018-03-12-09-53-55&Itemid=172&option=com_content.

1 تقلبات أسعار النفط .. تاريخ طويل من التجارب. 10 ديسمبر 2014. تاريخ الوصول 19 ديسمبر، 2018.
<https://aawsat.com/home/article/239746>.

تؤثر بشكل كبير على البيئة الأمنية الدولية وخاصة حال حدوث تعطل للإمدادات أو تهديد مناطق الإنتاج، ومن ثم فقد احتلت قضية أمن الطاقة مكانة بارزة على أجندة التشاور السياسي بين دول الحلف حيث تتيح فرصاً مواتية لمناقشة المعلومات حول تلك القضية من منظور جماعي ومنها الندوة غير الرسمية التي نظمها حلف الناتو عام 2014م واستهدفت تحليل الآثار الأمنية التي يمكن أن ترتبها التغيرات في خريطة الطاقة العالمية سواء من منظور دول الحلف أو الدول الشريكة، من ناحية أخرى فقد أصبحت قضية أمن الطاقة أحد أهم مضامين برامج التعليم والتدريب التي يقدمها حلف الناتو في المؤسسات التعليمية التابعة له من أجل دعم المسؤولين الأمنيين والدبلوماسيين على حد سواء بتصورات شاملة حول تهديدات أمن الطاقة وكيفية التعامل معها.

2- مساهمات حلف الناتو في حماية البنى التحتية لقطاع الطاقة

تعتبر البنية التحتية للطاقة جزءاً لا يتجزأ من أمن الطاقة العالمي وذلك بالنظر إلى أن أكثر من نصف إنتاج النفط العالمي لا يزال يتم نقله عبر البحار من خلال ناقلات نفط تمر بطرق بممرات بحرية ضيقة، فضلاً عن اعتماد البنية التحتية للطاقة على أنظمة الفضاء الإلكتروني الأمر الذي يجعلها عرضة للهجمات بشكل كبير، واستهداف الجماعات الإرهابية المنشآت النفطية ولاشك أن تلك الهجمات تؤدي إلى آثار سلبية سواء فيما يتعلق بارتفاع الأسعار أو زيادة تكلفة التأمين على ناقلات النفط، وتأسيساً على ما سبق وبالنظر إلى اعتماد غالبية الدول أعضاء الحلف على واردات الطاقة من مناطق خارج الحلف، فإن للحلف مصلحة أكيدة في ضمان أمن البنى التحتية للطاقة وذلك من

يحدد الخطوات التي سيكون مستعداً لاتخاذها إذا تعرضت بولندا أو ألمانيا أو لاتفيا أو أي بلد عضو آخر للتهديد مثل أوكرانيا»، وفي عام 2008م قال الأدميرال جيامباولو رئيس اللجنة العسكرية في حلف الناتو أن «الحلف لديه حرص بالغ على تأمين حرية الملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر وخليج عدن ومنع أية أعمال قرصنة تهدد أمن الطاقة والملاحة البحرية»، إلا إنه استطرد قائلاً «أن القوات العسكرية التابعة لحلف الناتو تعزز من العمل السياسي للحلف في الشرق الأوسط إلا أنها لا تتدخل في أماكن الصراعات بدون إجماع الدول الأعضاء وموافقة مجلس الأمن ورغبة الأطراف المعنية»⁽¹⁾ وقد تمت ترجمة توجهات الناتو بشأن أمن الطاقة بوضع تلك القضية على أجندة أعمال الحلف بشكل فعلي في عام 2008م وذلك بشكل أكثر تنظيماً من خلال ثلاثة مجالات رئيسية وهي زيادة مستوى الوعي الاستراتيجي بشأن التطورات التي يشهدها مجال الطاقة أخذاً في الاعتبار التداعيات الأمنية التي تترتب على ذلك، والمساهمة الفعلية للحلف في حماية البنية التحتية الحيوية في قطاع الطاقة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة في المجالات العسكرية، ويمكن تناول تلك الاستراتيجية على النحو التالي:

1- زيادة الوعي الاستراتيجي لدى حلف الناتو بأمن الطاقة

أدرك صانعو القرار في حلف الناتو أن كافة التطورات التي يشهدها قطاع الطاقة في العالم

1 جمال المجايدة. رئيس اللجنة العسكرية في حلف الناتو : لن نسمح بتهديد حرية الملاحة في الخليج والبحر الأحمر. 5 ديسمبر 2008.

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2008/12/05/133530.html>

(تاريخ الوصول 14 ديسمبر 2018).

3- تحسين كفاءة استخدام الطاقة لدى قوات حلف الناتو

سادت لدى الحلف قناعة مفادها أن زيادة الطلب على الوقود من شأنها أن تهدد فعالية العمليات الخاصة بقوات الحلف وخاصة في أفغانستان، تلك القناعة عززتها الهجمات التي تعرضت لها شاحنات الوقود الخاصة بالحلف في كل من أفغانستان وباكستان، وقد بدأ حلف الناتو في دراسة وسائل من شأنها الحد من الاعتماد على أنواع الوقود التقليدي وتقليص الخدمات اللوجستية والآثار البيئية التي تترتب عليها وذلك بالنظر إلى أن مهام الحلف تتطلب العمل خلال مسافات بعيدة وتواجد القوات خلالها بشكل دائم، ومن تلك الوسائل إنشاء الشبكات الذكية في معسكرات قواعد الانتشار وخلايا الوقود، تبني إطار عمل« منظومة الدفاع الصديقة للبيئة» وتم تخصيص مجموعة من الخبراء« فريق الطاقة الذكية» ويضم المهندسين العسكريين وخبراء الوقود، بالإضافة إلى الدور الذي يضطلع به برنامج« تسخير العلم من أجل السلام والأمن» تجاه دعم وتعزيز أمن الطاقة، وجميعها جهود تستهدف إيجاد فهم أفضل بشأن ممارسات كفاءة استخدام الطاقة في المجالات العسكرية بحيث يمكن تطبيقها لدى كافة القوات العسكرية التابعة للحلف⁽³⁾.

خلال ما لدى الحلف من خبرات بشأن إدارة الأزمات والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية، والمساهمة ضمن الجهود الدولية لمكافحة القرصنة، فضلاً عن إظهار القدرة على حماية الملاحة البحرية من خلال دمج السيناريوهات التي ترتبط بأمن الطاقة في المناورات البحرية للحلف وهو ما يحقق للحلف أمرين الأول: التدريب على إدارة أزمات معقدة بما يعني إيجاد إجراءات احترازية، والثاني: العمل ضمن إطار جماعي يضم أطرافاً إقليمية ودولية حيث أن تأمين الطاقة قضية تهم الحلفاء والشركاء معاً، وتطبيقاً لتلك الرؤية أرسل حلف الناتو سبع بوارج حربية إلى القطاع الجنوبي الغربي من بحر العرب من أجل تأمين الأمن الملاحي في تلك المنطقة وذلك في عام 2008م⁽¹⁾ الجدير بالذكر أنه خلال صيف عام 2007م قامت عدة سفن بحرية متعددة الجنسيات تابعة لحلف الناتو بالإبحار للمرة الأولى حول القارة الإفريقية وذلك بهدف إظهار تنامي المخاوف لدى الحلف تجاه أمن الممرات البحرية التي تقع في مناطق خارج المياه الأوروبية التقليدية وقد امتدت تلك المهمة لنحو الشهرين حيث قطعت السفن مسافة 12500 ميلاً بحرياً تضمنت القيام بأعمال دورية على شواطئ قارة إفريقيا، كما قامت تلك السفن بتنفيذ مناورات مشتركة مع سلاح البحرية في دولة جنوب إفريقيا، وإنقاذ عدد من الجنود اليمنيين نجوا من انفجار بركاني مفاجئ في إحدى الجزر المواجهة للسواحل اليمنية⁽²⁾.

1 عبد الجليل زيد المرهون. هل يحيي الناتو باب المنذب. 7 نوفمبر، 2008.

<http://www.alriyadh.com/386079> (تاريخ الوصول 15 ديسمبر، 2018).

2 محمد سيف حيدر. الناتو في خليج عدن... مآرب عدة. 29 نوفمبر، 2009.

<https://www.alittihad.ae/article/38452/2009> (تاريخ الوصول 16 ديسمبر، 2018).

3 يوليوس جرويلياوسكاس. أجندة أمن الطاقة لحلف شمال الأطلسي. 2014.

<https://www.nato.int/docu/review/2014/NATO-Energy-security-running-on-empty/NATO-energy-security-agenda/AR/index.htm>

(تاريخ الوصول 15 ديسمبر، 2018).

ثالثاً: أمن الطاقة في المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف عام 2010: المضامين وآليات العمل

لعل إمعان النظر في جوهر عمل حلف الناتو والذي يعد أحد أهم منظمات الأمن الإقليمي ذات الطبيعة الدفاعية نجد أن مسألة أمن الطاقة تعد جزءاً لا يتجزأ من عمل الحلف حيث أن أي تهديد لتدفق النفط لأي من دول الحلف يعتبر عملاً عدائياً يستوجب تحرك الحلف لمواجهة ذلك التهديد وفقاً للميثاق المنشئ لحلف الناتو، الذي لم يكن ميثاقاً جامداً بل أتاح لدوله التشاور والنقاش من تحديد استيعاب المستجدات الأمنية وتحديد آليات مواجهتها من خلال ما عرف «بالمفهوم الاستراتيجي» وهو ميثاق أممي رفيع المستوى يصدر كل عشر سنوات ويتكامل مع الميثاق المنشئ للحلف ولا يتعارض معه، ويتضمن رسداً لكافة التهديدات الأمنية من منظور دول الحلف، وفي المفهوم الاستراتيجي الصادر عن الحلف عام 2010م تضمن توصيفاً دقيقاً لرؤية الحلف بشأن تهديدات أمن الطاقة وآليات مواجهتها حيث جاء فيه «إن جميع البلدان تعتمد بوتيرة متزايدة على قطاعات الاتصالات والنقل والعبور الحيوية التي تركز عليها التجارة الدولية وأمن الطاقة، وهذا يتطلب جهوداً دولية هائلة لضمان قدرتها على التكيف ضد أي هجوم أو محاولات تعطيل. إن بعض الدول الأعضاء في شمال الأطلسي ستصبح أكثر اعتماداً على إمدادات الطاقة من الخارج، وفي بعض الحالات على شبكات إمدادات وتوزيع خارجية لسد احتياجاتها من الطاقة. وبحكم أن الجانب الأكبر من الطاقة المستهلكة عالمياً يتم نقله عبر مختلف أنحاء العالم، فإن إمدادات الطاقة ستظل

عرضة بصورة متزايدة لخطر التعطيل»، ولمواجهة تلك المخاطر نص المفهوم الاستراتيجي في موضع آخر على أن تلك المواجهة ستكون كما يلي «تطوير القدرة على المساهمة في ضمان أمن الطاقة بما في ذلك حماية البنى التحتية الحيوية للطاقة ومناطق عبورها وخطوط إمداداتها، بالإضافة إلى التعاون مع الشركاء وعقد مشاورات بين دول الحلف على أساس التقييمات الاستراتيجية والتخطيط للحالات الطارئة»⁽¹⁾.

ومع أهمية ذلك التصور فإن التساؤل المهم هل تمت ترجمة تلك الرؤية إلى آليات على أرض الواقع؟ بمعنى آخر هل مفهوم حلف الناتو لأمن الطاقة كانت مجرد برامج تمت صياغتها أم أنها ارتبطت بخطط استراتيجية لتحقيق أمن الطاقة في الواقع؟ بحيث تتجاوز أمن الطاقة المفهوم الاقتصادي لدى الحلف ليطال البعد العسكري والأمني؟

وبتحليل سياسات حلف الناتو منذ صدور المفهوم الاستراتيجي عام 2010م وحتى عام 2018م نجد أن قضية أمن الطاقة لم تكن مجرد تصورات لدى الحلف بل أنها تمت ترجمتها على أرض الواقع من خلال مستويين الأول: تحول أمن الطاقة إلى جزء من البنية التنظيمية للحلف، والثاني: الممارسات العملية للحلف للحفاظ على أمن الطاقة، ويمكن تناول ذلك كما يلي:

1- الآليات التي أسسها حلف الناتو للحفاظ على أمن الطاقة

انطلاقاً من التهديدات التي تواجه أمن الطاقة فقد حرص صانعو القرار في حلف الناتو على أن تصبح

1 المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو: انخراط ونظام دفاعي حديث. 19 نوفمبر، 2010.
https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_68580.htm?selectedLocale=ar
(تاريخ الوصول 14 ديسمبر، 2018).

أولها: وضع قضية أمن الطاقة ضمن القضايا التشغيلية للمهمات العسكرية وقضايا البيئة والموارد الطبيعية وقد تمت ترجمة ذلك على أرض الواقع من خلال مشاركة حلف الناتو في عملية «درع المحيط» لمكافحة القرصنة في المحيط الهندي وخليج عدن وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن مواجهة أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال وهي القرارات 1816 و1838 و1846 و1851، حيث تضمن القراران الأخيران النص وبشكل صريح على مطالبة الدول والمنظمات الإقليمية والدولية القادرة على الاشتراك الفعلي في مكافحة القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال بما يتلاءم مع أحكام القانون الدولي من خلال نشر سفن بحرية وطائرات عسكرية لمواجهة تلك الظاهرة⁽²⁾ وهما القراران اللذان استند إليهما حلف الناتو في التدخل للمشاركة ضمن الجهود الدولية للتصدي لتلك الظاهرة، الجدير بالذكر أن ظاهرة القرصنة كانت قد بلغت معدلات بالغة الخطورة في مطلع العام 2008م حيث قام القراصنة الصوماليون باختطاف 30 سفينة وحصلوا على مبالغ تتراوح بين 18 و30 مليون دولار كفدى لإطلاق سراح تلك السفن مما جعل المياه المقابلة لسواحل الصومال أخطر الممرات البحرية في العالم على الإطلاق آنذاك⁽³⁾ ويلاحظ أن التصريحات الرسمية لمسؤولي الحلف تعكس الحرص على تعزيز القدرات البحرية وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح الأمين العام

تلك القضية جزءاً من البنية التنظيمية للحلف من خلال تأسيس ثلاث آليات مهمة بشأن قضية أمن الطاقة والعمليات البحرية للحلف عموماً:

الآلية الأولى: استحداث قسم التحديات الأمنية الناشئة بالحلف ويختص برصد كافة التحديات الأمنية الجديدة التي تمثل تهديداً لمصالح دول الحلف وهي «الحرب الإلكترونية والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وأمن الطاقة» ولا شك أن وجود آلية معنية بأمن الطاقة قد أتاح الفرصة لمناقشة تلك القضية بشكل منتظم بين دول الحلف مما انعكس على عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية بين دوله.

أما الآلية الثانية: فهي تأسيس مركز تميز لأمن الطاقة وذلك خلال قمة الحلف في شيكاغو عام 2012م.

وتتمثل الآلية الثالثة في: إقرار وزراء دفاع الحلف خلال اجتماعهم في بروكسيل في نوفمبر 2017م تعديلات على هيكل قيادة الحلف ومنها إنشاء قيادة تختص بحماية الخطوط البحرية عبر المحيط الأطلسي⁽¹⁾.

2- الممارسات العملية للحلف للحفاظ على أمن الطاقة

لم يكن حلف الناتو بعيداً عن الجهود الدولية للحفاظ على أمن الطاقة وهو ما تمثل في الممارسات العملية للحلف للحفاظ على أمن الطاقة والتي يمكن إيجازها في عدة أمور:

1 أشرف محمد كمشك. حلف الناتو: ثلاثة محددات تحكم تدخله في الصراعات وأولوية لأمن الممرات المائية. 1 يناير، 2018.

http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=4380:2018-02-15-12-25-18&Itemid=172&option=com_content

(تاريخ الوصول 17 ديسمبر، 2018)

2 مجلس الأمن ، القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في عام 2008.

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2008.shtml>

(تاريخ الوصول 16 ديسمبر، 2018).

3 مصر تدعو دولاً عربية بينها اليمن لمشاورات حول القرصنة. 2 نوفمبر، 2008.

<https://www.alayyam.info/news/3K4HDS00-NXUBRM> (تاريخ الوصول 16 ديسمبر، 2018).

المقاتلين الأجانب»⁽³⁾ ويعكس هذا التصريح قناعة صانعي القرار في الحلف بشأن ضرورة القضاء على تلك التنظيمات التي حماية أمن الطاقة من ناحية وخبرة الحلف في مجال مكافحة الإرهاب من ناحية ثانية والتي بدأها في أعقاب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م ضمن عملياته القتالية في أفغانستان.

وثالثها: تدريب قوات الأمن لدى الدول الشريكة لتضطلع بدورها في مواجهة الجماعات المسلحة دون الدول والتي أضحت تستهدف منابع النفط ومنها تجربة تدريب قوات الأمن العراقية، والدعم الأمني الذي يقدمه الحلف للشركاء في كل من مبادرة استانبول ومبادرة الحوار المتوسطي، وبوجه عام تتمثل القيمة المضافة التي يمكن لحلف الناتو أن يقدمها في مجال مكافحة الإرهاب وفقاً لتقرير صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب عام 2017م في ثلاثة أمور وهي زيادة الوعي بشأن التهديدات الإرهابية وتطوير قدرات مكافحة الإرهاب وتعزيز انخراط الشركاء⁽⁴⁾.

ورابعها: المساهمة في حماية منابع النفط وفي هذا السياق يقول أحد مسؤولي حلف الناتو «إن الحلف لديه قلق بشأن إمدادات الغاز التي تؤمنها له المنطقة في ظل اعتماد دول الحلف على المنطقة في ذلك الأمر بشكل أساسي» وأضاف «أنه في ظل عدم وجود أي انقطاع لإمدادات الطاقة خلال السنوات الماضية فإن ذلك من شأنه تفسير وضع صانعي القرار في الحلف أمن الطاقة بالكاد على

للحلف بالقول «حددنا أهدافاً مختلفة نحتاج إليها ووزعناها على الدول، لدينا مطالب خاصة وأهداف في المجال العسكري البحري التي تخص حلفائنا» وأضاف «نعم هناك مطالب بزيادة القدرات البحرية التي تتمثل بالسفن والغواصات وطائرات المراقبة البحرية وغيرها من القدرات البحرية»⁽¹⁾ الجدير بالذكر أن مسؤولي الناتو قد أكدوا صراحة على تراجع أداء قواته البحرية وفي هذا السياق قال الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرج أن «روسيا وظفت الكثير من المال في تطوير غواصاتها وأداء الغواصات الروسية في الوقت الراهن صار على أرفع مستوى له منذ الحرب الباردة وأضاف» الناتو قلص كثيراً من قدراته البحرية بعد انتهاء الحرب الباردة ولاسيما في مكافحة الغواصات وقللنا من تدريباتنا الأمر الذي أدى إلى فقدان مهارة القتال البحري»⁽²⁾.

وثانيها: انخراط حلف الناتو في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب والذي تمثل في قرار حلف الناتو المشاركة في التحالف الدولي ضد داعش ووفقاً لتصريح الأمين العام للحلف في 25 مايو 2017م ينس ستولتنبرج بالقول «إن الحلف سينضم إلى التحالف الدولي ضد تنظيم داعش من خلال زيادة ساعات التحليق لطائراته المجهزة بأنظمة رادار من طراز «أوكس» في المجال الجوي التركي، لمراقبة النشاط الجوي فوق العراق وسوريا، كما سيتم تشكيل خلية جديدة في مقر الحلف، لتقاسم المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية وخصوصاً

1 ستولتنبرج: على الناتو تعزيز قدراته البحرية. 8 نوفمبر، 2017. <https://arabic.sputniknews.com/world/201711081027325252>

(تاريخ الوصول 15 ديسمبر، 2018).

2 الناتو يقرّ بفقدان قواته مهارات القتال البحري ويشيد بالقدرات الروسية. 24 ديسمبر، 2017. <https://arabic.rt.com/world/917510>

(تاريخ الوصول 16 ديسمبر، 2018).

3 . الناتو ينضم لتحالف الدولي ضد داعش: لا مشاركة بالمعارك . 25 مايو. تاريخ الوصول 19 ديسمبر، 2018.

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/5/25>

4 ماثيو ليفيت. دور حلف الناتو في محاربة تنظيم «داعش» ما بعد الخلافة يبدو كبيراً. أغسطس، 2017.

<http://newsabab.com/newspaper/130777>

(تاريخ الوصول 15 ديسمبر، 2018).

الثانية للحلف بالقرب من قبرص بقيادة ألمانيا، وقوة المسعى النشط وهي القوة التي أعلن حلف الناتو تأسيسها في أعقاب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، في الولايات المتحدة وتضم عشر سفن تدعمها غواصات وطائرات وتختص بتفتيش السفن التي يشتبه بقيامها في القيام بأعمال التهريب في حوض البحر الأبيض المتوسط⁽²⁾، بالإضافة إلى تأسيس الحلف مركز قيادة استراتيجي في مدينة نابولي الإيطالية في سبتمبر 2017م، ويعد هذا المركز وحدة مركزية للحلف في إيطاليا ضمن القيادة المشتركة للحلف حيث تتمثل مهمة ذلك المركز في الإشراف على عمليات الحلف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل وإفريقيا جنوب الصحراء وذلك من خلال فهم وتنسيق الاستجابة للتحديات الاستراتيجية التي يواجهها الحلف على الجبهة الجنوبية ومنها الإرهاب والهجرة والتطرف، والجدير بالذكر أن إنشاء ذلك المركز قد جاء بطلب من إيطاليا، وعلى الرغم من أنه لن يقوم بعمليات عسكرية فإنه سوف يناط به بلورة فهم أفضل للتطورات في منطقة الشرق الأوسط، ويستهدف ذلك المركز يستهدف تحسين الوعي بالحالة الأمنية في الجبهة الجنوبية للحلف وتقديم توصيات بشأنها لمركز الناتو الرئيسي والقيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا وكذلك مجلس شمال الأطلسي، ووفقاً لدانيال ريجومسؤول إدارة الاتصال بالمكتب الصحفي لحلف الناتو فإن ذلك المركز يعمل فيه 100 خبير من الحلف ويتركز عملهم الأساسي على زيادة الوعي بالتحديات في منطقة جنوب

أجندتهم» مشيراً إلى أن هناك قضايا أكثر إلحاحاً وهي «داعش والتحدي الروسي»، وأضاف القول «لا يعني ذلك أن الحلف لم يتدخل لحماية أمن الطاقة بل قام بتدريب مجموعات كالأكراد في العراق أودفع الأموال لقبائل في الجزائر من أجل حماية خطوط الأنابيب المتجهة إلى أوروبا وهذا أمر مكلف للغاية، حيث أن حماية 1000 كم يتطلب وجود ما لا يقل عن جنديين كل 50 متراً أخذاً في الاعتبار أنه يتعين استخدام جنديين آخرين على الأقل للتناوب على الحراسة، وحتى في ظل ذلك الوضع فإن هجوماً ينفذه 50 مسلحاً قد يؤدي إلى دمار خط الأنابيب، ومن ثم في ظل تلك التكلفة العالية فإن التنسيق مع المجموعات المحلية يعد أمراً مهماً للغاية للحفاظ على أمن تلك الخطوط»⁽¹⁾، فضلاً عما يتمتع به حلف الناتو بالجاهزية والقدرة على التدخل في الأزمات التي تمثل تهديداً لمصالحه الحيوية فإنه من بين تلك الجاهزية تعزيز آليات الحفاظ على الأمن البحري من خلال القوات البحرية للحلف والتي تعد أهم ركائز الحلف لمواجهة تهديدات أمن الطاقة حيث لدى قوات بحرية وتتمثل في القيادتين البحريتين في كل من نابولي بإيطاليا ونورثوود في المملكة المتحدة، فضلاً عن قيادة الغواصات الموجودة في نوفورك في فيرجينيا، ولدى الحلف قيادة بحرية مشتركة تضم أربع مجموعات بحرية ثابتة متعددة الجنسيات اثنتان منهما تعملان على إزالة الألغام ويتبعان قيادة نابولي ونورثوود، وأربع وحدات حربية جاهزة للعمل والتدخل تحت قيادة كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى قيادة أخرى لدى الولايات المتحدة، وخمس سفن تابعة للمجموعة البحرية الدائمة

2 أشرف محمد كشك، حلف الناتو: ثلاثة محددات تحكم تدخله في الصراعات وأولوية لأمن الممرات المائية، 1 يناير، 2018.

http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=4380:2018-02-15-12-25-18&Itemid=172&option=com_content

(تاريخ الوصول 17 ديسمبر، 2018)

1 طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط، 30 مايو، 2016.

<https://www.brookings.edu/ar/events/>

(تاريخ الوصول 23 ديسمبر، 2018).

محتمل⁽³⁾، أما في نوفمبر عام 2018م فقد أجرت المجموعة البحرية الثانية للحلف تمارين تكتيكية مع نظيرتها الجزائرية وقد تكونت سفن المجموعة الثانية للحلف من 4 قطع بحرية تحت قيادة هولندية حيث أن سفن حلف الناتو قد دأبت على الرسو بشكل دوري في السواحل الجزائرية خلال السنوات القليلة الماضية ضمن إطار برامج تعاونية عسكرية بين الجانبين⁽⁴⁾، كما أجرت المجموعة البحرية الثانية التابعة للحلف مناورات مع المملكة المغربية في أبريل 2015م، كما أجرى الحلف في 19 أكتوبر 2015م، مناورات بحرية ضخمة والتي أطلق عليها «منعطف ترايدنت» استمرت خمسة أسابيع وكانت الأكبر من نوعها منذ أكثر من عقد من الزمان شارك فيها 36 ألف جندي ومدني بالإضافة إلى 130 طائرة و 16 مروحية و 60 سفينة وغواصة⁽⁵⁾ والتي اعتبرت نوعاً من الردع تجاه أي تهديدات يمكن أن تمثل تحدياً سواء للأمن البحري أو التمدد في مناطق شراكات الحلف.

وخلال قمة حلف الناتو التي عقدت في يوليو 2018م قال الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرج إن «خبراء الناتو سيكونون على استعداد لمساعدة الحلفاء في حماية المجال السيبراني ومحاربة الدعاية وأمن الطاقة» ويعكس ذلك التصريح

المتوسط⁽¹⁾، وضمن جهود الحلف لتعزيز الأمن البحري إقرار وزراء دفاع الحلف خلال اجتماعهم في بروكسيل في نوفمبر 2017م، تعديل هيكل قيادة الحلف للمرة الأولى منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة وتستهدف تلك التعديلات إتاحة تحرك القوات عبر المحيط الأطلسي وداخل أوروبا بوتيرة أسرع ومن بين تلك التعديلات إنشاء إحدى القيادات التي تختص بحماية الخطوط البحرية عبر المحيط الأطلسي⁽²⁾، بالإضافة إلى المناورات البحرية مع الدول الشريكة للحلف إذ يولي حلف الناتو تعزيز قدرات الشركاء أهمية كبيرة من أجل مواجهة التحديات الأمنية عموماً ومن بينها تهديدات أمن الطاقة ومن ذلك إجراء المناورات من أن لأخر مع هؤلاء الشركاء ومن ذلك إعلان وزارة الدفاع الجزائرية إجراء مناورات بحرية مشتركة مع حلف الناتو قبالة السواحل الجزائرية في أكتوبر عام 2016م ووفقاً لبيان وزارة الدفاع الجزائرية تنتمي القطع البحرية للحلف التي تشارك في تلك المناورات للمجموعة البحرية الثانية للتدابير المعاكسة المضادة للألغام، الجدير بالذكر أن تلك المجموعة تعمل تحت قيادة يونانية وتتكون من أربع سفن وقد استهدفت تلك المناورات والتي استمرت أربعة أيام تم خلالها تبادل الخبرات بين القوات البحرية الجزائرية ونظيرتها من حلف الناتو وخاصة دعم التنسيق العملياتي في مجالات المراقبة والأمن البحريين الأمر الذي يسهم في تعزيز الأمن البحري للجزائر لمواجهة أي خطر أو تهديد

3 مناورات بين البحرية الجزائرية وسفن من حلف الناتو لتعزيز التعاون العسكري. 18 أكتوبر، 2016. http://arabic.news.cn/2016-10/18/c_135761532.htm (تاريخ الوصول 15 ديسمبر، 2018).

4 مناورات بحرية بين الجزائر وسفن من حلف «الناتو» بالمتوسط. 19 نوفمبر، 2018. <http://www.alhadath.net/alhadath/maghreb/2018/11/19> (تاريخ الوصول 15 ديسمبر، 2018).

5 2015. شمال الأطلسي يطلق أكبر مناورات عسكرية منذ سنوات. 3 أكتوبر. تاريخ الوصول 19 ديسمبر، 2018. <http://www.dw.com/ar>.

1 «الناتو» يطلق عملية «حارس البحار» لمكافحة الإرهاب في «المتوسط». 2 مارس، 2017. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1097207>

(تاريخ الوصول 16 ديسمبر، 2018)

2 أشرف محمد كشك، حلف الناتو: هل يحيي باب المندب؟ 24 يناير. تاريخ الوصول 14 ديسمبر، 2018. <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1106767>

أن لدى الحلف اهتمام بالغ بشأن تهديدات أمن الطاقة للحلفاء والشركاء معاً⁽¹⁾.

رابعاً: حلف الناتو ومتطلبات التعاون مع دول الخليج حول أمن الطاقة

إن قضية أمن الطاقة لا تهم دول حلف الناتو كدول مستهلكة للنفط فحسب بل أنها تهم دول الخليج في الوقت ذاته كدول منتجة للنفط وثمة أسباب تجعل من التعاون بين دول الخليج وحلف الناتو بشأن أمن الطاقة ضرورة استراتيجية:

أولها: الدور المحوري الذي تؤديه دول الخليج بشأن إدارة الطلب العالمي على النفط وخاصة ضبط الأسعار في ظل ما تشهده المنطقة من توترات بسبب أزماتها المزمعة.

وثانيها: جهود الولايات المتحدة للحد من الاعتماد على نفط المنطقة ومنها موضوع النفط الصخري، بالإضافة إلى غموض مستقبل العلاقات الأطلسية-الروسية في ظل التوترات الحالية وتأثير ذلك على أمن الطاقة.

وثالثها: سيادة مخاوف لدى دول الخليج من أن تراجع اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج يمكن أن يترتب تداعيات سلبية على التزام الولايات المتحدة بشأن الحفاظ على أمن الخليج العربي.

ورابعها: وجود العديد من التهديدات التي تواجه منابع النفط وكذلك الممرات، ومن ذلك الهجوم السيراناني الذي تعرضت له شركة أرامكو عام 2012م، و تهديد مرور النفط عبر مضيق هرمز، فضلاً عن المخاطر التي تواجه مرور النفط في مضيق باب المندب بسبب تداعيات الأزمة اليمنية واستمرار تحدي القرصنة في المحيط الهندي وخليج عدن.

وخامسها: المخاوف بشأن حدوث حالات انقطاع لإمدادات الطاقة حيث أنه خلال الثلاثين عاماً الماضية شهدت إمدادات النفط العالمية تعطلاً بلغ 17 مرة منها 14 مرة في منطقة الشرق الأوسط وحدها⁽²⁾، ولأشك أن إطلاق حلف الناتو مبادرة استانبول للتعاون مع دول الخليج وشمال إفريقيا خلال قمة استانبول عام 2004م يعكس مدى إدراك الحلف للأهمية الاستراتيجية لتلك الدول سواء بالنظر إلى كونها أكبر مصدري النفط في العالم وموقعها الجغرافي المتميز في منطقة تماس الأمن الإقليمي مع نظيره العالمي، ووقوعها ضمن حزام أزمات مزمن وجميعها أسباب تجعل من اهتمام حلف الناتو بحماية الطاقة في منطقة الخليج العربي أمراً استراتيجياً، وعلى الرغم من أن قضية أمن الطاقة لم تكن ضمن بنود مبادرة استانبول فإن تلك القضية كانت بنداً دائماً خلال لقاءات مسؤولي الحلف مع نظرائهم من دول الخليج العربية، كما أن مبادرة استانبول وما تلاها من انخراط دول الحلف في العمل مع الناتو ضمن ميادين قتالية ومنها الأزمة الليبية قد عكس وبوضوح إمكانية التعاون بين الجانبين.

2 محمد أحمد عبد المعطي. تطورات الناتو المستقبلية تجاه منطقة الخليج. 2 نوفمبر، 2014.
<https://futureuae.com/board/Mainpage/Item/636/%>
(تاريخ الوصول 14 ديسمبر، 2018).

1 قمة الناتو.. الالتزام بزيادة النفقات العسكرية ومواجهة «الخطر الروسي». 11 يوليو، 2018.
<https://arabic.rt.com/world/956466>
(تاريخ الوصول 14 ديسمبر، 2018).

عالية للتدخل في غضون أيام للرد على أي تهديدات في المناطق المحيطة بالحلف وهي تجربة مهمة يمكن لدول الخليج الاستفادة منها في المجال البحري حيث يمكن أن تكون القوة البحرية الخليجية قوات تدخل سريع على غرار قوات الحلف، ويتعين أن تتألف القوة البحرية لدول الخليج من أنواع مختلفة من سفن السطح التي لديها القدرة على تنفيذ كافة أنواع العمليات البحرية وهذا يتطلب العديد من المناورات سواء فيما بين دول الخليج ذاتها أو بين القوة البحرية الخليجية وقوات الواجب المشترك لحلف الناتو⁽³⁾. ولدول الخليج ما يعززها للتعاون مع حلف الناتو في مجال حماية الأمن البحري حيث أضحت لها تواجداً ملموساً في منطقة القرن الإفريقي، فضلاً عن خبرة دول الخليج في العمل البحري من خلال قيادتها لمجموعات التحالف الدولي العسكرية بشكل دوري والتي تضم 27 دولة ولها ثلاث مهام الأولى القوة 150 وتختص بالأمن الملاحي ومكافحة الإرهاب، والثانية هي القوة 151 وتهدف إلى مكافحة القرصنة، بينما تستهدف القوة الثالثة 152 التعاون بشأن أمن الخليج العربي، وتعمل تلك القوى تحت ائتلاف واحد وتستهدف مراقبة السفن وفحصها والإنزال عليها والسماح بمرور أو إيقاف الشحنات المشتبه بها في بحر العرب والمحيط الهندي من أجل تحقيق الأمن البحري، بالإضافة إلى إجراء العديد من المناورات البحرية التي تؤكد جاهزية دول الخليج للعمل مع الشركاء والحلفاء في بيئات مختلفة ووفقاً لظروف مختلفة، وكذلك تأسيس مركز التنسيق البحري المشترك بين دول الخليج عام 2016م ومقره مملكة البحرين.

3 المنتدى العربي للدفاع والتسلح. قوات الناتو البحرية نموذج لمنطقة الخليج. 22 سبتمبر، 2016. <http://defense-arab.com/vb/threads/108354/> (تاريخ الوصول 23 ديسمبر، 2018).

ولا يعني ذلك أن حلف الناتو ظل بعيداً عن تأمين الطاقة في الخليج العربي بل ساهمت دوله الرئيسية مرتين في حماية قطاع الطاقة وتأمينه:

الأولى: خلال الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988 فيما عرف "تحالف الراغبين".

أما المرة الثانية فكانت خلال حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م عندما شاركت الدول الرئيسية في الحلف في تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي لضمان عدم سيطرة النظام العراقي على نفط دولة الكويت وتهديد المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى⁽¹⁾.

وتأسيساً على ما سبق يمكن لحلف الناتو العمل مع دول الخليج العربية للحفاظ على أمن الطاقة من خلال عدة آليات تعاونية كما يلي:

1- التعاون البحري: فالحلف لديه قدرات بحرية هائلة وتعمل قواته على مدار العام في أماكن مختلفة، وتضم دولاً لديها خبرات ممتدة في العمل في البحار، وفي الوقت ذاته لدى دول الخليج جهوزية عالية بشأن الأمن البحري والتي تتمثل في تشكيل القوة البحرية 81 والتي تعد استكمالاً لقوات درع الجزيرة في الشق البحري⁽²⁾ وهي خطوة مهمة ويمكن لدول الخليج تطويرها على غرار الآلية التي أنشأها الحلف خلال قمة ويلز عام 2014م وهي مجموعة الواجب المشترك التي تضم من بين تشكيلاتها الثلاث قوات بحرية وتتمتع بجاهزية

1 أشرف محمد كشك. حلف الناتو: هل يحيي باب المندب؟ 24 يناير، 2018. <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1106767> (تاريخ الوصول 14 ديسمبر، 2018).

2 ريم الميع وعبيد السهي. تشكيل قوة بحرية خليجية مشتركة لمواجهة التهديدات الخارجية. 16 أكتوبر، 2014. <https://aawsat.com/home/article/202376> (تاريخ الوصول 23 ديسمبر، 2018).

أكيدة للحلف حيث أن توقف ضخ النفط من منطقة الخليج العربي للدول المستهلكة للنفط يعتبر عملاً عدائياً يتطلب تحرك الحلف عسكرياً، ويدرك حلف الناتو المخاطر التي يرتها نجاح إيران في تطوير أسلحة نووية وهو ما عبر عنه الأمين العام لحلف الناتو ينس شتولتنبرج في كلمته أمام مؤتمر ميونخ للأمن عام 2016م بالقول «ينبغي ألا يظن أحد أن الأسلحة النووية قد تستخدم كجزء من صراع تقليدي بل أنها سوف تغير من طبيعة أي صراع بشكل جذري»⁽⁴⁾.

وخلاصة القول إن قضية أمن الطاقة كانت – ولا تزال - أهم أحد أولويات حلف الناتو من خلال تأمين حصول أعضاء الحلف على احتياجاتهم من الطاقة وخاصة في ظل التحديات الأمنية التي تواجه أمن الطاقة في الوقت الراهن وهو ما تمثل في تأسيس الحلف عدد من الآليات للحفاظ على أمن الطاقة، فضلاً عن إيلاء الحلف تلك القضية أهمية بالغة ضمن المفهوم الاستراتيجي للحلف الصادر عام 2010م.

2- التدريب والاستشارات: وذلك من خلال المركز الإقليمي لحلف الناتو الذي تم افتتاحه في دولة الكويت في يناير 2017م ويقدم دورات تدريبية في "الأمن الإلكتروني وإدارة الأزمات وأمن الطاقة والحوادث والطوارئ الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتخطيط للطوارئ المدنية"⁽¹⁾.

3- دور الحلف تجاه تهديدات الأمن الإقليمي التي تمثل تحدياً لأمن الطاقة ومن ذلك تدريب قوات الأمن العراقية وذلك وفقاً لاتفاق بين الحلف والحكومة العراقية عامي 2004م و2018م، ووفقاً لتصريح الأمين العام لحلف الناتو فإن هناك 19 دولة في الناتو تكثف تدريباتها للقوات العراقية في مجال إزالة الألغام والطب العسكري وصيانة المعدات⁽²⁾، بالإضافة إلى قرار حلف الناتو عام 2016م المساهمة في التحالف الدولي ضد داعش في سوريا والعراق من خلال طائرات المراقبة وطائرات التزود بالوقود التابعة للحلف⁽³⁾، من ناحية ثانية فإن التصدي للتهديدات الإيرانية وخاصة التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج ودول الجوار، بالإضافة إلى البرامج النووية الإيرانية يمثل مصلحة

1 افتتاح مركز «الناتو» بالكويت غداً. 22 يناير، 2017. <http://alwatan.kuwait.tt/article/details.aspx?id=512562&yearquarter=20171>

(تاريخ الوصول 17 ديسمبر، 2018).

2 الناتو: باقون بالعراق «بناء على طلبه». 6 مارس، 2018. <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1027611>

(تاريخ الوصول 16 مارس، 2018)

3 علي زياد العلي. آفاق الشراكة الاستراتيجية بين العراق والناتو. 6 أغسطس، 2018.

<https://www.politics-dz.com/community/threads/afaq-alshrak-alastratigi-bin-alyraq-uxhlf-alnatu.15417/> (تاريخ الوصول 16 ديسمبر، 2018).

4 كاميل جراندي. الردع النووي والحلف في القرن الحادي والعشرين. 2016.

<https://www.nato.int/docu/review/2016/Also-in-2016/nuclear-deterrence-alliance-21st-century-nato/AR/index.htm>

(تاريخ الوصول 17 ديسمبر، 2018).

3- أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي والسعي لنظام متعدد الأطراف للطاقة في الشرق الأوسط والخليج العربي

د. سيلفيا كولومبو⁽¹⁾

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج

أساسية وهي:

ملخص الدراسة

1- على الرغم من التحديات الراهنة التي تواجه قطاع الطاقة سواء في منطقة الخليج العربي أو الشرق الأوسط عموماً فإنه يمكن للاتحاد الأوروبي تحديد مجالين للتعاون في هذا المجال الأول هو الطاقة المتجددة والثاني هو تعزيز المشاورات مع الأطراف الأساسية الفاعلة في مجال الطاقة وخاصة الولايات المتحدة وروسيا والصين.

2- أدت تهديدات أمن الطاقة خلال العقود الماضية إلى أن أصبحت تلك القضية موضوعاً أساسياً ضمن أجندة الاتحاد الأوروبي ففي عام 2011م قدمت مفوضية الاتحاد الأوروبي خطة شاملة لمواصلة تطوير سياسة الطاقة الخارجية للاتحاد.

3- تتسم علاقات الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي والشرق الأوسط بالتعقيد في مجال التعاون بشأن الطاقة وذلك بسبب التحديات الجيوسياسية التي تمثل عقبة أمام دور الاتحاد الأوروبي في تلك المنطقة عموماً.

تستهدف هذه الدراسة تحليل موقع قضية أمن الطاقة على اهتمامات الاتحاد الأوروبي وآفاق التعاون مع دول الخليج وذلك من خلال أربعة عناصر:

أولاً: تفعيل التكامل الأوروبي بشأن قضية أمن الطاقة

ثانياً: البعد الخارجي لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي والجغرافيا السياسية للطاقة على المستوى العالمي

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط والخليج العربي: التحديات الجيوسياسية داخلياً وخارجياً

1 رئيس برنامج دراسات البحر المتوسط والشرق الأوسط بمعهد الشؤون الدولية، إيطاليا.

تواجه الشرق الأوسط والخليج العربي لا سيما عندما يتعلق الأمر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب التحديات الجيوسياسية التي تواجهها المنطقة. وصولاً إلى تحديد بعض الاستراتيجيات والسياسات الرئيسية لاقتناص الفرص المتاحة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بآليات نظام متعدد الأطراف للطاقة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

أولاً: تفعيل التكامل الأوروبي بشأن قضية أمن الطاقة

كانت سياسة الطاقة الأوروبية دائماً أحد الأركان الأساسية للاندماج الأوروبي إلا أنها ازدادت أهمية في السنوات الأخيرة⁽¹⁾. وذلك لعدة عوامل رئيسية. أولاً، دفعت حصة الاتحاد الأوروبي المتناقصة من إجمالي عدد السكان في العالم وانكماش مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي التي نقصت بشكل أكثر حدة جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، دفعت أعضاء الاتحاد بصورة متزايدة للعمل بشكل مشترك فيما يتعلق بالقضايا الدولية حتى يتمكنوا من الحفاظ على دورهم في تشكيل النظام الدولي. ثانياً، فيما يتعلق بمجال الطاقة بشكل خاص، تفاقم هذا الضغط بسبب اعتماد الاتحاد الأوروبي

خلال العقد الماضي استحوذت أهمية أمن الطاقة على سلم أولويات الاتحاد الأوروبي وخاصة تلك التي تتعلق بالطاقة والسياسة الخارجية. وبهذا الخصوص تم توجيه الجهود نحو ربط أسواق الغاز بأسواق الكهرباء الوطنية وتنويع موردي الطاقة وتعزيز تجارة الطاقة حسب القواعد في الجوار الأوروبي الأوسع. وتتمثل الأهداف الرئيسية لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي في تقليل الاعتماد الاستراتيجي لأي من الدول الأعضاء على مورد خارجي واحد. ومع ذلك، يجب أيضاً تحقيق توازن بين أمن الطاقة والعوامل الأخرى المتعلقة بالقدرة على المنافسة بيئياً واقتصادياً. ونتيجة لذلك، لم تصبح الطاقة عاملاً أساسياً في السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي فقط، بل تضافرت عدة عوامل لجعل الاتحاد الأوروبي فاعلاً نشطاً في سياسات الطاقة العالمية. تستكشف هذه الدراسة هذه العملية من حيث دوافعها الداخلية على مستوى الاتحاد الأوروبي وآثارها على الديناميكيات التي تحكم الطاقة عالمياً. وسوف تركز الدراسة بشكل أساسي على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وهي منطقة لطالما تطلع الاتحاد الأوروبي لاستخدام آليات التعاون في مجال الطاقة فيها في محاولة لتبني نظام تشاركي متعدد الأطراف.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام: في القسم الأول والثاني ستتم مراجعة وتحليل العملية التي دفعت الاتحاد الأوروبي للتركيز على الطاقة كبعد رئيسي في عملية تكامله الداخلية وعلاقاته الخارجية بينما سوف يتضمن القسم الثالث التحديات التي

1 Sami Andoura. Energy solidarity in Europe: from independence to interdependence. Notre Europe – Jacques Delors Institute, 2013.

تجدر الإشارة إلى أن التركيز على عناصر سياسة الطاقة هذه ما زال عنصراً أساسياً من عناصر السيادة الوطنية لكل دولة عضو وليس فقط الاتحاد الأوروبي ككتلة.

نتيجة للدفع باتجاه تحقيق تنسيق أكبر في مجال الطاقة بين الدول الأعضاء على المستوى الداخلي المنصوص عليه في معاهدة لشبونة، كشفت المفوضية الأوروبية في فبراير 2015 م عن مخططات لإقامة اتحاد أوروبي للطاقة، وهو أحد أكثر المشاريع التي نوقشت على نطاق واسع في الأشهر الأولى من ولاية جان كلود يونكر رئيس المفوضية الأوروبية⁽²⁾. ويمثل "برنامج اتحاد الطاقة" الذي وضعته المفوضية وثيقة استراتيجية تهدف إلى تمهيد الطريق لإنشاء سوق أوروبية متكاملة للطاقة، حيث تتعاون الدول الأعضاء لتعزيز أمنها في مجال الطاقة، وخفض استخدام الطاقة الكربونية في اقتصاداتها والحد من الهدر في استهلاك الطاقة، وتمثل الأهداف الأكثر أهمية لاتحاد الطاقة في خفض اعتماد الاتحاد الأوروبي على موردي الطاقة الخارجيين وجعل قطاع الطاقة في الاتحاد الأوروبي أكثر ملاءمة للمناخ. وكما تم ذكره سابقاً، يعتمد الاتحاد الأوروبي بشدة على استيراد الطاقة من الخارج. في عام 2016 م كان الإنتاج الأساسي للطاقة في الاتحاد الأوروبي أقل من نصف الاستهلاك الإجمالي للاتحاد. وقد انخفض إنتاج الاتحاد الأوروبي بنسبة 15 في المائة منذ عام 2004 م ولا سيما بسبب الانخفاض في توليد الطاقة من مصادر الوقود الأحفوري المحلية المتناقصة. من ناحية أخرى، ارتفع اعتماد الاتحاد الأوروبي على

المتزايد باستمرار على الاستيراد لسد احتياجاته من الطاقة، وبالأخص بعد صدمة الانقطاعات التي تعرضت لها إمدادات الغاز الروسي عبر أوكرانيا في عامي 2006 م و 2009 م، مما جعل الاتحاد الأوروبي أكثر إدراكاً لحقيقة انكشافه لأي تغيير مفاجئ في الأسعار أو في السياسات التي تحدث خارج حدوده، وبالتالي لا يستطيع التحكم فيها. بعبارة أخرى، فإن خيارات روسيا الصارمة في مجال الطاقة خلال الخمسة عشر سنة الماضية، والتي يُعتقد أن وراءها دوافع سياسية، ساعدت على زيادة الوعي بأن سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي الموسع في حاجة إلى مقارنة مشتركة⁽¹⁾. ثالثاً، قامت معاهدة لشبونة، التي أصبحت سارية المفعول منذ عام 2009 م، بتفويض المزيد من المهام إلى الاتحاد الأوروبي في مجالي السياسة الخارجية والطاقة، حتى ولو تم تقاسم الصلاحيات في كلا المجالين مع الدول الأعضاء كدول منفردة، وهذا ما يوفر إمكانيات جديدة لصياغة سياسة طاقة منسقة من قبل الدول الأعضاء، الجدير بالذكر أن المادة 194 من معاهدة لشبونة تمنح الاتحاد الأوروبي أساساً قانونياً واضحاً يشكل الآن أساس سياسته العامة للطاقة. من خلال ذلك، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يلعب دوراً فعالاً في (أ) ضمان تشغيل سوق الطاقة، (ب) ضمان سلامة إمدادات الطاقة، (ج) تعزيز كفاءة الطاقة و (د) تعزيز قابلية الربط بين شبكات الطاقة. إن الأمن والفعالية والترابط هي بالفعل التوجهات الثلاثة الرئيسية التي عمل الاتحاد الأوروبي عليها خلال العقد الأخير لتحقيق إمكاناته في مجال الطاقة. ولكن في الوقت نفسه،

2 Marco Siddi. "The EU's Energy Union: A Sustainable Path to Energy Security?", The International Spectator, 51:1, 131-144, 2016.

1 Richard Youngs. "The EU's global climate and energy policies: gathering momentum?", FRIDE Working Paper no. 118, April 2013.

للاتحاد الأوروبي⁽¹⁾. وشملت الخطة (أ) تطوير البعد الخارجي لسوق الطاقة الداخلية للاتحاد الأوروبي؛ (ب) تعزيز الشراكات للحصول على مصادر طاقة أكثر أمنًا واستدامة وتنافسية؛ (ج) تحسين الوصول إلى مصادر طاقة مستدامة للدول النامية؛ (د) تحسين الترويج لسياسات ومعايير الطاقة الخاصة بالاتحاد الأوروبي خارج حدود الاتحاد الأوروبي. في الوقت نفسه، توصل الاتحاد الأوروبي إلى عدد من الاتفاقيات الثنائية مع شركاء وفاعلين رئيسيين في مجال الطاقة. تم الدخول في منندييات حوار استراتيجية مهمة أو معاهدات للاتحاد الأوروبي مع النرويج وروسيا ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والولايات المتحدة والبرازيل وأوكرانيا ومنطقة بحر قزوين والشرق الأوسط ودول الخليج العربي وجنوب البحر الأبيض المتوسط والصين والهند، ودول أخرى. تريد مفوضية الاتحاد الأوروبي استخدام هذه الأدوات لتحقيق درجة أكبر من التنسيق بين دولها الأعضاء فيما يتعلق بعلاقات الطاقة الخارجية الأوروبية من خلال الاستفادة من وجود مزايا واضحة للاتحاد الأوروبي في التنسيق والعمل ككتلة واحدة. وكمستهلك إجمالي للطاقة، لدى الاتحاد الأوروبي وزن سياسي أكبر من وزن الدول الأعضاء فيه.

وبتعزيز هذه الاتفاقيات الثنائية والتعاون، ساهم الاتحاد الأوروبي أيضا في دمج نفسه في شبكة من العلاقات الجيوسياسية التي تدور حول الطاقة. وبالتالي، فإن الجغرافيا السياسية العالمية للطاقة تعد اليوم جانباً أساسياً من البعد الخارجي لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي. لعقود من الزمان،

الواردات من 46 في المائة إلى 53 في المائة بين عامي 2000م و2016م، وواقع الحال أن الاعتماد على واردات الطاقة مرتفع بشكل خاص في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل قبرص ومالطا ولوكسمبورج (أكثر من 80 بالمائة من إجمالي استهلاك الطاقة) وإيطاليا وأيرلندا وألمانيا وإسبانيا والنمسا وليتوانيا وسلوفاكيا (بين 60 بالمائة و 80 بالمائة).

ولمعالجة هذا الوضع، يحدد برنامج اتحاد الطاقة خمس مهام أساسية ومتراصة للسياسة العامة: (أ) زيادة أمن الطاقة والتضامن والثقة؛ (ب) إنشاء سوق أوروبية شاملة ومتكاملة للطاقة؛ (ج) تحسين كفاءة الطاقة مع المساهمة في تقليل الطلب؛ (د) إزالة أوتخفيف الاعتماد على الكربون في الاقتصاد؛ (هـ) دعم البحث والابتكار والقدرة التنافسية. ويعيد البرنامج التأكيد على بعض الأهداف القديمة لسياسة الطاقة للاتحاد الأوروبي، لا سيما دمج سوق الطاقة الداخلية وتعزيز أمن إمدادات الطاقة من الخارج.

ثانياً: البعد الخارجي لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي والجغرافيا السياسية للطاقة على المستوى العالمي

على ذلك، لا يمكن تحقيق أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي دون التركيز على البعد الخارجي. في عام 2011م قدمت مفوضية الاتحاد الأوروبي خطة شاملة لمواصلة تطوير سياسة الطاقة الخارجية

1 Iana Dreyer and Gerald Stang. Energy Moves and Power Shifts. EU foreign policy and global energy security, EUISS Report No. 18, February 2014.

شركاء مثل إسرائيل ودول الخليج. ومع ذلك، فإن الواقع مختلف في الكثير من الحالات، حيث أن قيادة الولايات المتحدة لتحالف دولي لتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي عام 1991م خير دليل على ذلك. إلا أن السياسات الأمريكية غير المحددة تجاه إيران وكذلك تجاه الصراعات الإقليمية ومنها الأزمة السورية حيث أحجمت الولايات المتحدة عن الإطاحة بالنظام السوري عام 2013م ربما يكون مؤشراً على أن تأثير دول الخليج العربية على الإدارة الأمريكية لم يعد عما كان ذي قبل⁽²⁾. ونظراً لزيادة ثقتهما في أمن الطاقة لديها وباقتصاد أقوى مستفيداً من الطفرة في إنتاج الطاقة محلياً، قد تكون الولايات المتحدة مستعدة للتعامل بشكل أكثر شمولية، في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر، على أساس وقي يخدم مصالحها الظرفية. ومن ناحية أخرى، فإن تخفيضات الموازنة العسكرية، وما تعتبره الولايات المتحدة إنهاكاً من الحروب في أفغانستان والعراق والتركيز على شرق آسيا قد ينعكس على اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط.

إن المتغير الحقيقي في الجغرافيا السياسية على مستوى العالم هو صعود الصين كمستورد رئيسي للطاقة. وهذا المعنى، تعتبر خيارات وقرارات الصين مهمة هيكلياً لأسواق الطاقة العالمية. وعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة في الطاقة النووية وفي الطاقة المتجددة وإنتاج الوقود الأحفوري محلياً، فإن الصين لن تتمكن من العودة إلى الاكتفاء

شكلت المصالح المتضاربة لكبار مستوردي النفط، ومعظمهم من الدول المتقدمة، والمصدرين الرئيسيين بقيادة أوبك، الجغرافيا السياسية للطاقة. هذه الثنائية تتغير الآن، ويجب أن يكون أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي سبباً لنشوء بُعد إضافي للتجزؤ والمنافسة والتعارض على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي. لقد حدثت تغيرات جغرافية سياسية مهمة في مجال الطاقة في السنوات العشر الماضية حيث أصبحت الدول الآسيوية أكثر اعتماداً على استيراد الطاقة في حين أن الولايات المتحدة -نتيجة لثورة النفط الصخري/ الغاز - بدأت تصبح أكثر استقلالية في مجال الطاقة. وهذا يخلق تحديات جديدة لنظام الطاقة العالمي الذي يؤثر كثيراً على الاتحاد الأوروبي. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي في مشاركة أنماط اعتماده على الاستيراد ومخاوفه مع بلدان مثل اليابان والصين والهند في مواجهة الولايات المتحدة. وبشكل أكثر تفصيلاً، لا يزال تأثير التوقعات المستقبلية المتغيرة للطاقة في الولايات المتحدة على سياستها الخارجية مسألة نقاش، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. تاريخياً، لم يكن يذهب إلى الولايات المتحدة سوى كميات محدودة من نفط الشرق الأوسط، وقد تعزز هذا الاتجاه في السنوات الخمس الماضية⁽¹⁾. لذا، قد يتوقع المرء ألا يكون اهتمام وانخراط الولايات المتحدة بالشرق الأوسط مرتبطاً بالديناميكيات والاعتبارات المرتبطة بالطاقة، بل ستحدد عوامل أخرى هذا الاهتمام، مثل القلق بشأن الإرهاب، ومخاوف الانتشار النووي، ودعم

2 Gal Luft. The United States' Energy Transition: Implications for the MENA Region, German Marshall Fund of the United States, October 2013.

1 Bassam Fattouh and Amrita Sen. "The US tight oil revolution in a global perspective", Energy Comments, Oxford Institute for Energy Studies, September 2013.

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط والخليج العربي: التحديات الجيوسياسية داخلياً وخارجياً

تمثل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي أماكن رئيسية لهذه المنافسة الجيوسياسية والمواجهة المحتملة من ناحية الطاقة بين الولايات المتحدة وروسيا والصين والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للأخيرة، فإن تعرضهم المباشر لديناميكيات الطاقة من المنطقة، بما في ذلك شمال أفريقيا بالنسبة لعدد من الدول الأعضاء، يزيد من مخاطرها هذه المعركة الجيوسياسية. وبشكل أكثر تحديداً، يجب وضع معدل اعتماد الاتحاد الأوروبي على موارد الطاقة من هذه المنطقة في المنظور الصحيح. يمثل الوقود الأحفوري ما يقرب من 100% من واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر، على الرغم من أن حصة الجزائر من إمدادات الغاز للاتحاد الأوروبي قد انخفضت بنسبة 40% في العقد الماضي. في عام 2011م، كانت الجزائر تحتل المركز 11 ضمن قائمة أكبر موردي النفط للاتحاد الأوروبي (بحراً) وثالث أكبر مورد غاز (عن طريق ثلاثة خطوط أنابيب وبالبحر). كان إنتاج النفط ثابتاً عند مستواه لكنه كان لا يزال يمثل أكبر مصدر دخل للحكومة الجزائرية. لقد انخفض إنتاج الغاز في السنوات العشر الأخيرة، لكن لدى الجزائر احتياطيات ضخمة من الغاز التقليدي (المرتبة التاسعة على مستوى العالم) كما يقدر أن لديها أيضاً احتياطيات ضخمة من الغاز الصخري.

الذاتي من الطاقة⁽¹⁾. في تعهداتها الدولية لتأمين إمدادات النفط والغاز، أشارت الصين إلى تفضيلها لصفقات الطاقة طويلة المدى والسيطرة على أو امتلاك منشآت إنتاج الطاقة في الخارج، مما يوفر استقرار الطلب، وبرامج استثمار في البنية التحتية، ومساعدات مالية وتعاون سياسي دون التقدم بمطالب سياسية من شركائها. إن الاعتماد على عقود تجارية طويلة الأجل تدار من خلال آليات تقودها الدولة بدلاً من الأسواق المفتوحة يضمن وجود علاقة أوثق بين أمن الطاقة والجغرافيا السياسية أكثر مما هو معتاد مع المستوردين الغربيين الآخرين. وعلى ذلك فإن انتشار الصين المتزايد في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي من خلال الاتصالات والعلاقات على مستوى الدول يدل على الوعي المتزايد بأهمية تأمين وتشكيل ديناميكيات الطاقة في منطقة حيوية لتنمية الصين. إن الصين لديها علاقات تجارية مع الجميع (إسرائيل والسعودية وإيران والأكراد السوريين)، وتعد دول الشرق الأوسط هي أهم مزودي الصين بالنفط (أكثر من 50% من واردات النفط الصينية تأتي من الشرق الأوسط). غير أنه تجري حالياً صياغة روابط سياسية وعسكرية متنامية بطريقة تجعل على نحو متزايد عملية التوازن التي تقوم بها الصين غير مستدامة، خاصة في ضوء منافسة لاعبين خارجيين آخرين مثل روسيا. فيما يتعلق بأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، فإن للطريقة التي تقوم بها الولايات المتحدة والصين للتموضع على رقعة شطرنج الطاقة في الشرق الأوسط آثار مباشرة من حيث المنافسة في السوق أو حتى المواجهة المفتوحة نتيجة لمقتضيات المحافظة على إمدادات الطاقة.

إلى إيطاليا وبعض المرافق الثانوية للغاز الطبيعي المسال. وبالنظر إلى قلة عدد سكانها (6 ملايين نسمة)، يبدو من غير المحتمل أن يؤدي الاستخدام المحلي إلى الحاجة للقيام بعمليات تنقيب وعقود مستقبلية على العكس مما حدث في مصر خلال السنوات الخمس الماضية. ورغم هيمنة مشاكل عدم الاستقرار السياسي على الأوضاع في ليبيا على المدى القصير، إلا أنها لا تزال تمثل فرصة جذابة ومهمة للغاية للاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لمصر فقد كانت منذ فترة طويلة مصدراً للغاز وكانت سادس أكبر مورد للغاز إلى أوروبا في عام 2011م ومنذ ذلك الحين، شهد إنتاج الغاز العديد من التقلبات صعوداً وهبوطاً وقد وصل إلى أدنى مستوياته في عام 2012م عندما أصبحت واردات الدولة من الغاز أكثر من صادراتها. ومع ازدياد الطلب على الطاقة من السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة فإن استعادة مصر لدورها في تصدير الغاز سيكون محل جدل -وفقاً لبعض المصادر في هذا الشأن-⁽²⁾ كما يرتبط دور مصر في مجال الطاقة ارتباطاً وثيقاً باكتشاف وتطوير احتياطات الغاز المهمة في حوض شرق المتوسط الذي يعتقد أنه مستودعاً مهماً محتملاً للغاز الطبيعي⁽³⁾. ومع ذلك، فإن التقدم المنجز في هذا الاتجاه لا يزال حتى الآن بطيئاً بشكل عام، وذلك لعدة أسباب أهمها تأثير تقلب أسعار الطاقة والظروف الاقتصادية والمالية المضطربة على الصعيد العالمي وكذلك عدم اليقين

على الرغم من أن إنتاج الكهرباء المحلي ينمو بسرعة (في المقام الأول عن طريق مولدات تعمل بالغاز ولكن لدى الجزائر هدف معلن للتحويل إلى الطاقة الشمسية بنسبة 37٪ بحلول عام 2030م) لتلبية الاحتياجات المتزايدة للتصنيع والتوسع السكاني والصناعات التحويلية، فإن احتياطات الجزائر المؤكدة تكفي لأكثر من 50 عاماً من الإنتاج بالمعدلات الحالية⁽¹⁾. من حيث علاقات الطاقة، وقعت سوناطراك -شركة الطاقة الوطنية- وشركة جازبروم الروسية العملاقة مذكرة تفاهم في عام 2006م أثارت مخاوف في أوروبا من حدوث تنسيق بين أكبر اثنين من مصدري الغاز إلى أوروبا، على الرغم من أن التعاون بين الاثنين لم يتقدم كثيراً بسبب جمود السوق والعقبات البيروقراطية. ظلت البيئة الرقابية والتنظيمية الجزائرية غير جذابة على وجه الخصوص للاستثمارات الدولية، كما تعترى البلاد احتمالات مخاطر عدم الاستقرار السياسي. لا زال الانتقال النهائي السهل إلى حقبة ما بعد بوتفليقة بعيداً كل البعد عن كونه مضموناً، ولا يزال هذا الأمر مصدر قلق كبير لسكان الجزائر وشركائها الاقتصاديين الخارجيين.

وبالانتقال إلى ليبيا، فقد كانت تقليدياً مصدراً غير مهم للغاز على الرغم من احتياطات البلاد الكبيرة منه (رقم 22 في العالم، مع الكثير من التفاؤل بأن هناك الكثير من الغاز الذي يمكن العثور عليه)، وهي تركيز بدلاً من ذلك على صادرات النفط المربحة (حيث تحتوي على تاسع أكبر احتياطي نفط في العالم). يتم ضخ معظم النفط وكل الغاز الليبي تقريباً إلى أوروبا عبر خط أنابيب جرين ستريم

2 "Israeli gas exports to Egypt set to start next year", Financial Times, 27 September 2018, <https://www.ft.com/content/8506be4c-c267-11e8-8d55-54197280d3f7>

3 Ayla Gürel. "Eastern Mediterranean Gas: Source of Prosperity for the Region" in Silvia Colombo, Mohamed El Harrak and Nicolò Sartori (eds.), The Future of Natural Gas. Markets and Geopolitics, Hof van Twente, Lente/ European Energy Review, 2016, pp. 17-38.

1 Emanuela Menichetti, Abdelghani El Gharra, Barthelemy Duhamel and Sohbet Karbuz. The MENA Region in the Global Energy Markets, MENARA Working Paper No. 21, October 2018, http://www.menaraproject.eu/wp-content/uploads/2018/10/menara_wp_21.pdf

وحى الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني عام 2018م على المدى الطويل، قد تنضم إيران إلى قطر كمنتج رئيسي للغاز الطبيعي المسال، مما يضيف سيولة كبيرة إلى أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية، رغم أن اعتماد المواطنين الإيرانيين البالغ عددهم 76 مليوناً على الغاز المدعوم من قبل الحكومة والاستثمار في النفط لدعم إنتاجه سيقفل من هذا التأثير. تقع معظم الاحتياطات الإيرانية المعروفة في جنوب البلاد، مما يجعل التصدير عبر الخليج العربي أكثر جاذبية من الطرق الشمالية أو بحر قزوين. احتياطات إيران في منطقة بحر قزوين الشمالية صغيرة نسبياً وغير مطورة بشكل جيد. وتجرى مناقشات حالياً لزيادة مبيعات الغاز التركماني إلى إيران في حال كانت إيران قادرة على تطوير صادرات الغاز الطبيعي المسال عبر الخليج العربي⁽³⁾.

وفيما يتعلق بالدول الأخرى يمتلك العراق خامس أكبر احتياطي نفط مؤكد في العالم، ولديه القدرة على زيادة صادرات النفط على نطاق واسع، بل حتى يمكنه أن يصبح دولة منتجة «قادرة على زيادة وخفض الإنتاج للحفاظ على مستوى العرض في السوق» لا يختلف في ذلك عن المملكة العربية السعودية. وبينما تدهور الوضع الأمني في العراق في عام 2013م، ظلت الهجمات ضد البنية التحتية للنفط والغاز في البلد نادرة نسبياً. لم يطور العراق إنتاج الغاز بشكل ملحوظ على الرغم من أن احتياطات الغاز المؤكدة هي في المركز الثاني عشر على قائمة الدول ذات أكبر احتياطي غاز في

في سياسات الطاقة والتنظيم الرقابي والسياسة المالية في الدول ذات الصلة.

فيما يتعلق بالشرق الأوسط ودول الخليج العربي فإن علاقات الاتحاد الأوروبي معها في مجال الطاقة هي أقل عمقاً ولكنها أكثر تعقيداً بسبب التحديات الجيوسياسية في المنطقة مما يشكل عقبة رئيسية أمام حصول الاتحاد الأوروبي على دور لنفسه. ابتداءً من إيران التي لديها ثاني أكبر احتياطي للغاز في العالم بعد روسيا، وتستخدم كل إنتاجها منه حصرياً تقريباً للأغراض المحلية، مع مبيعات بسيطة إلى تركيا وكثيراً ما تتعطل بشكل دوري لأسباب فنية، كما تستورد إيران الغاز من تركمانستان بما يتجاوز في بعض الأحيان إجمالي الصادرات⁽¹⁾. تعتمد إيران في دخلها على صادرات النفط وليس الغاز. أدى المأزق السياسي الحالي بشأن البرنامج النووي الإيراني إلى منعها من أن تصبح مصدراً للطاقة إلى أوروبا، وذلك لأن إعادة فرض العقوبات من قبل الولايات المتحدة على إيران بعد انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني، من شأنه منع إيران من تطوير علاقاتها الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف مع عدد من الدول الغربية بما في ذلك الدول الأوروبية⁽²⁾. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم القيام بأي استثمارات ضرورية في صناعات النفط والغاز الإيرانية حتى الآن، كما أن تأجج المشاعر القومية وسط القيادة والسكان الإيرانيين وعقود من عدم الثقة وعدم اليقين بشأن ظروف وأوضاع الأعمال التجارية قد أبطأت الاستثمار حتى خلال فترة الانفتاح بين عام 2016م

1 Energy Information Administration (EIA). Iran Country Analysis Brief, March 2013.

2 Cornelius Adebahr. Europe and Iran: The economic and commercial dimension of a strained relationship. IAI Paper, forthcoming.

3 "Turkmenistan, Iran Talk Gas Swap Deals", Eurasianet, 27 March 2018, <https://eurasianet.org/turkmenistan-iran-talk-gas-swap-deals>

على أسواق النفط العالمية. كما شهدت المملكة العربية السعودية عدة إصلاحات اقتصادية مهمة منها تعزيز أنشطة القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بما يستهدف تنويع مصادر الدخل بعيداً عن قطاع النفط⁽⁵⁾، وقد بدأت المملكة بالتركيز على إبقاء الطلب المحلي على الطاقة تحت السيطرة من خلال فرض الضرائب والرسوم، كما تسعى لتحقيق هدف إنتاج 50٪ من حاجتها من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة (الطاقة الشمسية في المقام الأول) بحلول عام 2020م، وغني عن القول بأنه، حتى الآن، اعتمد تنفيذ حزمة الإصلاحات بشكل أساسي على رؤية المملكة 2030م و تمكنت من تفادي التحديات الإقليمية بانهاج سياسة فاعلة في مجال الطاقة⁽⁶⁾. وكما سيتم إيضاحه بمزيد من التفصيل أدناه، في حين أن تحولات العالم العربي منذ عام 2011م وحتى الآن لا تزال ترتب تداعيات أمنية الأمر الذي له تأثير قضية أمن الطاقة عموماً وعلى دور المملكة كمورد مرجح للنفط بشكل خاص، وأخيراً من المهم الإشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتشابه ظروفها مع المملكة العربية السعودية، أي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل تقليدي على إنتاج النفط والغاز (التي تحتل المرتبة السابعة في العالم في كل منهما). ومع ذلك، بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً كبيرة لتجاوز اقتصاد الهيدروكربونات، وأصبحت مركزاً مالياً وتجارياً في وقت مبكر سبق أي من الدول الأخرى في منطقة الخليج العربي.

العالم⁽¹⁾. ويتم إحراق معظم الغاز أو يعاد حقنه في الآبار أو استخدامه لإنتاج الكهرباء، وأي زيادات محتملة في إنتاج الغاز سوف توجه لإنتاج الكهرباء لتلبية الطلب المحلي. معظم إنتاج النفط يأتي من الجنوب ويتم تصديره عبر الخليج. إن الوصول إلى واستغلال ما يصل إلى 15-20٪ من النفط العراقي الموجود في الشمال معقد بسبب النزاع السياسي بين بغداد والحكومة الإقليمية في كردستان التي تتحكم في خطوط الأنابيب التي تربط الإقليم بتركيا. وقد وقعت تركيا صفقات مع الحكومة الإقليمية الكردية إلا أن معظم المستوردين، من الصين إلى الولايات المتحدة، لديهم علاقات مع الحكومة المركزية⁽²⁾.

وعلى الرغم من أن قطر لديها احتياطي نفطية كبيرة في المرتبة الثالثة عشر عالمياً كما تعد المورد الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم فإنها تحتل مرتبة أقل من إيران وروسيا في احتياطي الغاز حوالي 13٪ من الإجمالي العالمي، كما تنتج سائل غاز طبيعي (NGLs) أكثر من إنتاجها من النفط الخام⁽³⁾ وفي الثالث من ديسمبر عام 2018م، أعلنت قطر أنها ستخرج من منظمة البلدان المصدرة «أوبك»⁽⁴⁾ وبالحديث عن المملكة العربية السعودية، فإنها لا تزال إلى حد بعيد أكبر مصدر للنفط في العالم مع وجود عشرات من السنين من الاحتياطيات المتاحة والقدرة على زيادة الإنتاج أو خفضه للتأثير

1 Energy Information Administration (EIA). Iraq Country Analysis Brief, April 2013.

2 Iana Dreyer and Gerald Stang, Op. cit., p.45.

3 Iana Dreyer and Gerald Stang, Op. cit., p.46.

4 "Qatar will leave OPEC. Here's what this means", The Washington Post, 6 December 2018, https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2018/12/06/qatar-will-leave-opec-heres-what-this-means/?noredirect=on&utm_term=.51c1cd2dffc6

5 "Saudi Arabia's Vision 2030 Plan is Too Big to Fail – or Succeed", Stratfor Worldview, 27 July 2018, <https://worldview.stratfor.com/article/saudi-arabias-vision-2030-plan-too-big-fail-or-succeed>

6 Energy Information Administration (EIA). OPEC Revenues Fact Sheet, July 2012.

تنوع الصادرات»⁽¹⁾ ويعني ما تقدم أنه كان هناك اعتماد كبير على الطاقة مما حد من انتاج سياسات تستهدف تحقيق النمو المستدام، إلا أن نتائج تلك الدراسة لا تنطبق على المستجدات التي شهدتها دول الخليج العربية خلال السنوات القليلة الماضية حيث بدأت تلك الدول في تنفيذ رؤى اقتصادية طموحة تستهدف تنوع مصادر الدخل.

ومن ناحية أخرى، فإن البعد الخارجي لهذه التحديات الجيوسياسية يجعل من الصعب على الاتحاد الأوروبي العمل في هذه المنطقة على أساس مصالحه المتعلقة بأمن الطاقة.

إن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كان لها تاريخ طويل. فقد بدأ التعاون الاقتصادي منذ بداية إنشاء مجلس التعاون في عام 1981م وفي 22 يوليو 1985م أعرب مجلس الوزراء للجماعة الاقتصادية الأوروبية في ذلك الحين عن اهتمامه العميق بتطوير الروابط الاقتصادية والسياسية مع دول مجلس التعاون، وقرر من حيث المبدأ عقد اجتماع بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الخليج العربي تم عقد الاجتماع، الذي وصفه كلا الطرفين بأنه منعطف تاريخي في علاقاتهما، وفي لوكسمبورج في 14 أكتوبر 1985م قرر الطرفان تسريع المناقشات لإبرام اتفاقية شاملة تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين. تم التوقيع على اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون عام 1988م، وقد تم بموجبها إنشاء العديد من الهيئات المهمة: فعلى المستوى الاستراتيجي، تقرر عقد اجتماع سنوي مشترك بين وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون، واجتماع لكبار

ويتضح من التقييم أعلاه أن الاتجاهات الجيوسياسية الإقليمية والمحلية الحالية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي تطرح تحديات كبيرة في سبيل تعاون هذه الدول مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في مجال الطاقة. فمن ناحية، تتسم هذه التحديات ببعد داخلي مهم، حيث انخفضت عائدات النفط وقد لا ترتفع بشكل ملحوظ في المدى القصير إلى المتوسط. وعلى العكس من بعض التنبؤات التي تتوقع تعافياً معتدلاً لأسعار النفط والغاز في الأشهر المقبلة، هناك بالفعل احتمال حقيقي لأن تظل الأسعار أقل بكثير من التوقعات، ويعد هذا عنصراً مهماً يجب على الدول المنتجة للنفط والغاز أخذه بعين الاعتبار. في ظل هذا التقلب في الأسعار، يتضح أن الاعتماد على النفط والغاز يمثل مشكلة بالنسبة لدول الخليج العربي، ففي بداية التحولات التي شهدتها المنطقة العربية عام 2011م، كانت أسعار النفط مرتفعة، وظلت مرتفعة لبعض الوقت قبل أن تنهار. وكان لهذا تأثير كبير على قدرة هذه الدول على الاستجابة لمتطلبات التنمية عموماً ومنها توفير فرص عمل للشباب في القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى نتائج دراسة أجراها صندوق النقد الدولي في عام 2014م وخلاصتها أنه «منذ أن تم اكتشاف النفط في دول الخليج فقد أتاح تدفق عائداته فرصة لتطوير الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة. لقد استثمرت دول الخليج بقوة في البنية التحتية والصناعات الثقيلة، وبدأت في تطوير خدمات مثل التمويل واللوجستيات والتجارة والسياحة، وأنفقت بشكل كبير على الصحة والتعليم، ووفرت الغذاء والطاقة بأسعار معقولة لسكانها. ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط في الثمانينيات والتسعينيات لم يمهّد الطريق أمام

1 Reda Cherif and Fuad Hasanov. Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions, IMF Working Paper 177, 2014.

المسؤولين في لجنة التعاون المشتركة؛ وعلى المستوى التشغيلي، تم إنشاء مجموعة خبراء الطاقة التي بدأت عملها في أوائل التسعينيات⁽¹⁾.

ومنذ توقيع اتفاقية التعاون، جعلت الشراكة بين الطرفين، كتكتل، تركيزها بشكل كبير على الجوانب الاقتصادية والتجارية في ضوء التكامل بين مصالح كلا الطرفين. وخلال الاجتماعات اللاحقة للمجالس المشتركة ولجنة التعاون المشترك، وافق القادة الأوروبيون على تعزيز التعاون في مجال الطاقة وإبرام مذكرة تفاهم حول التعاون في هذا المجال. في إطار برنامج العمل المشترك 2010-2013 (JAP) بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون، شدد الطرفان على هدف تعزيز التعاون في مجالات محددة من الطاقة، والكهرباء والمياه، والسلامة النووية من بين الموضوعات الرئيسية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون. على وجه الخصوص،

توقع البرنامج ما يلي فيما يتعلق بالطاقة:

- تبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات بشأن تطورات سوق النفط والغاز، وسياسات الطاقة، والسياسات، والأطر، وأفضل الممارسات والتقنيات في مجالات التنقيب والإنتاج والصناعات التحويلية؛
- التعاون في مجال تصنيع معدات وآلات وقطع غيار الطاقة، لا سيما تلك المستخدمة في صناعات النفط والغاز؛
- التعاون بشأن تكنولوجيات الطاقة النظيفة والمتجددة، وسياسات وتدابير كفاءة الطاقة، وتكنولوجيات الطاقة الشمسية وأطر السياسات الخاصة بها.

وفي مجال الكهرباء والمياه، ذكر البرنامج ما يلي:

- التعاون التقني في جميع مراحل إنتاج الكهرباء والمياه (التوليد والنقل ومقدمي خدمات نقل وتوزيع الطاقة)، بما في ذلك نقل التكنولوجيا؛
- استفادة دول مجلس التعاون من خبرة الاتحاد الأوروبي في الربط بين شبكات الطاقة وإدارة الأحمال والإطار التنظيمي وإنشاء وتطوير أسواق إقليمية للتجارة في مجال في الكهرباء؛
- تبادل أفضل الممارسات في مجال الأبحاث والتطوير والتكنولوجيا (RDT) فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمياه من أجل تحقيق الأمن المائي في دول مجلس التعاون الخليجي، وأفضل الممارسات والتقنيات في الاستخدام الفعال للطاقة واستهلاك المياه.

وأخيرا، في مجال السلامة النووية، ركز البرنامج على:

- التعاون في مجال الطاقة الذرية وكذلك السلامة والأمن النوويين؛
- تبادل المعلومات والخبرات في أمور مثل الإطار القانوني للحماية من الإشعاعات، والأمن والسلامة النووية، والنفائات المشعة، والضمانات، والنظم الملائمة والمراقبة⁽²⁾.

ومما سبق يتضح أن الطاقة كانت ولا تزال حتى اليوم ذات أهمية مركزية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي الواقع، يبقى الوقود الأحفوري أهم منتج رئيسي للتجارة بين المنطقتين، ويرجع ذلك

2 Abdulaziz Al-Shalabi, Nicolas Cottret and Emanuela Menichetti. Op. cit.

1 Abdulaziz Al-Shalabi, Nicolas Cottret and Emanuela Menichetti. "EU-GCC Cooperation on Energy" in Silvia Colombo (ed.), Bridging the Gulf: EU-GCC Relations at a Crossroads, Nuova Cultura, 2014, pp. 157-222.

من حيث التنفيذ، هناك عدة عوامل تؤثر على إمكانية تنفيذ أجندة التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال سياسة الطاقة، وهي أولاً، تعثر التعاون المتعدد الأطراف بين الكتلتين بسبب هيمنة وقوة العلاقات الثنائية بين دول الخليج والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كدول وليس الاتحاد الأوروبي نفسه⁽²⁾. وثانياً، أدت التوترات الجيوسياسية المتنامية في منطقة الخليج العربي تحت تأثير التغيرات التي أحدثتها تحولات العالم العربي منذ عام 2011م، العربية وبلوغ هذه التوترات ذروتها في ظهور أزمات إقليمية مزمنة، إلى المساهمة "على الأقل مؤقتاً" في إنهاء إطار التعاون المتعدد الأطراف بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الخلاصة: الحاجة إلى نظام متعدد الأطراف للطاقة

مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الداخلية والخارجية للتحديات الجيوسياسية التي تواجه الشرق الأوسط والخليج العربي ومدى تأثيرها على تعاون الاتحاد الأوروبي مع هذه الدول، من الممكن تحديد جانبين أساسيين ينبغي على الاتحاد الأوروبي استثمار رأسماله فيهما لغرض إدارة التحديات الجيوسياسية الحالية وبالتالي ضمان أن يتبع ذلك جني «أرباح السلام» للطاقة.

الجانب الأول هو تعزيز الطاقة المتجددة باعتبارها سياسة رئيسية لتحقيق أمن الطاقة. إن خفض الطلب العالمي على الوقود الأحفوري هو هدف من أهداف أمن الطاقة وهدف تنافسي بقدر ما

أساساً إلى القرب الإقليمي وتكامل أنماط إنتاج واستهلاك الطاقة في المنطقة مما يخلق ظروفاً مواتية للتبادل بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون. ويتم تنظيم هذه التبادلات التجارية بشكل أساسي بموجب المادة 6 من اتفاقية التعاون بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، والتي تنص على أنه «في مجال الطاقة، يسعى الطرفان المتعاقدان لتشجيع وتسهيل أمور منها: التعاون في المنطقتين من خلال مشاريع الطاقة... و" تبادل وجهات النظر والمعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة بشكل عام وسياسات الطاقة الخاصة بها، دون المساس بالالتزامات الدولية للطرفين"⁽¹⁾.

وفي إطار برنامج العمل المشترك، تم إيلاء اهتمام خاص لمسألة تنوع الطاقة من خلال تطوير تكنولوجيات الطاقة البديلة (مثل تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتطوير كفاءة الطاقة لتكنولوجيات الطاقة التقليدية)، وكذلك تطوير البنية التحتية للطاقة. وبالفعل، منذ بداية التعاون، شددت اجتماعات المجالس المشتركة ولجنة التعاون المشتركة على الحاجة لدعم سياسات تشجيع خيارات الطاقة المتجددة وزيادة كفاءة الطاقة التقليدية في دول مجلس التعاون. وقد أكدت العديد من نتائج اجتماعات الخبراء بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون على أهمية تعزيز التعاون في مجال الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على كفاءة الطاقة والمحافظة عليها، والطاقة النظيفة، وتغير المناخ، ونقل التكنولوجيا. وقد طُرحت ثلاث آليات رئيسية لمتابعة تنفيذ هذه الأهداف، وهي تشكيل فرق عمل متخصصة، وتنظيم الفعاليات مثل الحلقات الدراسية وورش العمل والمعارض، وثالثاً التدريب وبناء القدرات.

2 Silvia Colombo and Camilla Committeri. "Need to Rethink the EU-GCC Strategic Relation" in Silvia Colombo (ed.), Bridging the Gulf: EU-GCC Relations at a Crossroads, Nuova Cultura, 2014, pp. 19-45.

1 http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2008/september/tradoc_140300.pdf

العربي في حين أنه من الصحيح أن تدويل أسواق الطاقة يزيد من الجاذبية النسبية للاتحاد الأوروبي في إقامة شراكات «ثنائية» في مجال الطاقة مع الدول التي تقع في الجوار المباشر له، من المهم أيضاً الإقرار بأنه لا يمكن توقع اتجاهات الطاقة العالمية والإقليمية وإدارتها بدون مقاربة متعددة الأطراف. وهذا يعني أنه يجب على الاتحاد الأوروبي أن يزيد من مشاركته مع مجموعات الفاعلين الرئيسيين لتشكيل ديناميكيات الطاقة عالمياً وإقليمياً التي يكون لها تأثير مباشر تقريباً على علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الشرق الأوسط والخليج العربي في مجال الطاقة. في هذا الصدد، تطرح سياسات الولايات المتحدة وروسيا في المنطقة ومواقفهما الحازمة بشكل متزايد إزاء الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في عدد من الملفات «من عدم انتشار الأسلحة إلى السياسة المناخية، ومن الهجرة إلى المنافسات الجيوسياسية في أوروبا الشرقية» مجموعات متعددة من التحديات. وعلى الرغم من هذه التحديات والاحتكاكات، لا يمكن للاتحاد الأوروبي الاستغناء عن التعاون مع واشنطن وموسكو عندما يتعلق الأمر بصياغة وتنفيذ سياسة الطاقة في العلاقات مع الشرق الأوسط والخليج العربي، فضلاً عن أهمية تناول سياسة الصين في هذا الشأن، فالصين في حد ذاتها ليست لاعباً مهماً في مجال الطاقة فحسب، ولكنها أيضاً تعد النموذج الذي يحتذي به الآخرون في العالم النامي، ويرجع ذلك جزئياً إلى نجاح تجربتها في التنمية وأيضاً كنتيجة طبيعية لوزنها على المسرح العالمي. ولذلك، فإن الاستثمار في علاقة الطاقة بين الاتحاد الأوروبي والصين أيضاً يمكن، بالنظر إلى الدور المتنامي للأخيرة في الشرق الأوسط والخليج العربي أن يجلب منافع لأسواق الطاقة ومفاوضات المناخ، وفي نهاية المطاف أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي.

هو هدف بيئي. في هذا السياق، قد تمثل الطاقة المتجددة واحدة من أكبر الفرص لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط والخليج العربي نظراً للإمكانات العالية للطاقة المتجددة "خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح" في المنطقة والدور البارز للاتحاد الأوروبي في تطوير مصادر الطاقة المتجددة على المستوى العالمي والقدرة الصناعية والتكنولوجية الكبيرة ودرجة الابتكار التي تتمتع بها شركات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال وتوافر رأس المال في دول الخليج لاستثمارات مربحة في مجال الطاقة المتجددة. على المستوى العملي، بالإضافة إلى حل مسائل تكامل السوق وقضايا ربط النظم، يجب أن يأخذ تنفيذ مثل هذه المشاريع الطموحة في الحسبان سلسلة من الجوانب الفنية التي تتعلق في معظمها بالطبيعة المتقطعة لموارد الطاقة البديلة وبالظروف المناخية القاسية وهو ما يقلل من كفاءة النظم. يجب أن يركز التعاون المشترك على تطوير التكنولوجيا والابتكار، بالإضافة إلى البحث والتطوير بما في ذلك تطوير مواد جديدة. إلى جانب دراسة هذه الجوانب الفنية، يمكن أن تستفيد دول الشرق الأوسط والخليج العربي بشكل خاص من خبرة الاتحاد الأوروبي في وضع سياسات وأطر تنظيمية فعالة للطاقة المتجددة. من المؤكد أن تقييم تأثير آليات الحوافز والعوائق التقنية وغير التقنية الرئيسية التي تجب معالجتها عند تصميم سياسات الطاقة المتجددة "على سبيل المثال وجود إعانات كبيرة لخفض سعر الكهرباء التي يتم إنتاجها عن طريق الوقود الأحفوري"، سيفيد هذه الدول وسيتمكنها من التعلم من التجارب السابقة للاتحاد الأوروبي والتجارب العالمية لأجل تجنب تكرار الأخطاء نفسها.

الجانب الثاني يتعلق بتحسين المقاربات المتعددة الأطراف لأمن الطاقة في الشرق الأوسط والخليج

4- المخاطر التي تهدد عبور الطاقة عبر مضيق هرمز وباب المندب

روبن ميلز⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحديد المخاطر التي تواجه مرور النفط من مضيق هرمز وباب المندب والخيارات المتاحة لدول الخليج لمواجهة تلك المخاطر وذلك من خلال ثلاثة عناصر أساسية وهي:

الأول: تحديد نقاط الضعف الرئيسية في إمدادات الطاقة وعبورها في مضيق هرمز وباب المندب.

والثاني: دراسة تأثير احتمال انقطاع تصدير الطاقة على دول الشرق الأوسط.

والثالث: الرد المتوقع من جانب دول الخليج والقوى الدولية تجاه مثل تلك التهديدات.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

1- تتزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسي في الشرق الأوسط بسبب الأزمات المزمعة في المنطقة جراء التدخلات الإيرانية في تلك الأزمات، وعلى الرغم من تهديداتها، فإن إيران لن تقم بإغلاق مضيق هرمز ما لم تواجه تهديداً وجودياً، مثل الاشتباك في صراع عسكري إقليمي وأمريكي أو انهيار اقتصادي قد تسببه العقوبات.

2- يشكل مضيق باب المندب تهديداً أمنياً أكبر للنقل البحري مقارنة بمضيق هرمز. ويكمن التهديد من جانب الميليشيات الحوثية بسبب الهجمات المتكررة من جانب تلك الميليشيات ليس فقط على ناقلات النفط الخليجية وإنما على بعض القطع البحرية الأمريكية الأمر الذي حداً بها للرد.

3- إزاء التهديدات الحالية والمحتملة لطرق مرور النفط الحالية توجد لدى دول الخليج طرق بديلة لنقل النفط وتم تنفيذ بعضها بالفعل في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان.

1 باحث بريطاني، خبير في قضايا استراتيجيات الطاقة والاقتصاد

مقدمة

ولكلها أمور لها عواقب على من قد يشكل تهديداً لأمن الطاقة في المنطقة ومن قد يكون هدفاً لمثل هذه التهديدات.

أولاً: تاريخ تهديدات أمن الطاقة في مضيق هرمز وباب المندب

حددت إدارة معلومات الطاقة (EIA) عدداً من «نقاط الاختناق» العالمية التي تتحكم في مسارات عبور الطاقة العالمية. هذه الطرق محصورة جغرافياً وتتسم بالهشاشة من حيث قابلية التعرض لعرقلة العبور وتمر من خلالها كميات كبيرة من النفط والغاز والغاز الطبيعي المسال (بالإضافة إلى حركة البضائع التجارية الأخرى). تقع أربع من نقاط الاختناق هذه في منطقة الشرق الأوسط وهي: مضيق هرمز عند مخرج الخليج العربي، وباب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وقناة السويس وخط أنابيب سوميد الذي يربط البحر الأحمر والبحر المتوسط، ومضيق البسفور الذي يربط البحر الأسود والبحر المتوسط. تشكل قناة السويس/ خط أنابيب سوميد ممراً مشتركاً مع باب المندب لعبور الصادرات، باستثناء صادرات النفط من ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر أو إلى مصفاة جازان أو إلى محطة مصر للغاز الطبيعي المسال في العين السخنة. وبالإضافة إلى صادرات البترول، تعد الدول الخليجية أيضاً من الدول المهمة المصدرة للبترول وكيماويات والألومنيوم، ومعظم هذه الصادرات تمر عبر هرمز، ولو أن هذا الأمر لا تركز عليه الدراسات كثيراً.

لطالما كان أمن صادرات الطاقة وعبورها من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصدر قلق كبير نظراً لحيوية هذه المنطقة للاقتصاد العالمي⁽¹⁾. ومع أنه لم يحدث أن تحقق أي من سيناريوهات أسوأ الحالات، إلا أن لدى المنطقة تاريخ طويل من الانقطاعات في إنتاج ونقل النفط والغاز. وتحظى مخاطر المرور عبر مضيق هرمز وباب المندب بقدر كبير من الاهتمام، ذلك أنه لا توجد هناك سوى خيارات محدودة لتجاوز نقاط الاختناق هذه التي تمر عبرها تدفقات نفطية كبيرة تصل إلى 18.5 مليون برميل يومياً من النفط الخام و4.8 مليون برميل يومياً من المنتجات البترولية وذلك وفقاً لتقديرات عام 2016م.

إن الوضع السياسي الحالي، ولا سيما بعد إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران ودعم المملكة العربية السعودية ودول الخليج للقرار الأمريكي، يجعل هذه التهديدات أكثر حضوراً، حتى في الوقت الذي تكون فيه أسعار الطاقة العالمية معتدلة لا يبدو أن الأسواق تولي اهتماماً كبيراً لمثل هذه المخاطر. لن يتم التطرق بالتفصيل هنا للأسباب بعيدة المدى التي أدت لتطور الحالة الأمنية في المنطقة، ولكن ستنم مناقشة قضايا مهمة مثل سيادة الانطباع عن تقلص الدور الأمريكي، وانهاج سياسة أكثر استباقية من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وزيادة انخراط روسيا في بعض الأزمات الإقليمية وربما الصين مستقبلاً،

1 Mills, Robin. 2016. Risky Routes: Energy Transit in the Middle East. Brookings Institution.. Accessed 1 24, 2019. <https://www.brookings.edu/research/risky-routes-energy-transit-in-the-middle-east/>

بين تلك السفن التي تعرضت للهجوم، غرقت 55 ناقلة نفط أو تضررت بشكل يتعذر إصلاحه، ولكن ثبت أن إغراق ناقلات النفط كان أصعب من إغراق ناقلات البضائع السائبة أو سفن الشحن. وإبان تلك الحرب، هدد مسؤولون إيرانيون بإغلاق المضيق⁽¹⁾ ومن ذلك تحذير السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة سعيد رجائي خراساني في عام 1984م بالقول «إذا قاموا (العراق) بعمل شيء سخييف للغاية، فسيتم إغلاق مضيق هرمز ونحن مستعدون لإغلاقه. لن تكون هناك حركة شحن من أو إلى الخليج». وذكر قصف العراق لمنشآت نفط إيرانية كمثال على ما يقصده بعبارة «شيء سخييف».

وعلى الرغم من حرب الناقلات، واصلت صادرات النفط من الخليج العبور من خلال ذلك المضيق مع استعداد المستهلكين لتحمل أقساط أكبر للتأمين على السفن والناقلات. كما قامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي برفع أعلامهما على ناقلات الدول المحايدة وقامت سفن البحرية الأمريكية بمرافقتها خلالها عبورها المضيق. وقد تعرضت بعض منشآت النفط البحرية الإيرانية لأضرار أو تم تدميرها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عندما تم الاشتباه في استخدامها كقواعد لشن هجمات على السفن. كما تأثرت صادرات النفط العراقية في ذلك الوقت بشكل بالغ، حيث أنه بالإضافة إلى الحرب في الخليج العربي أغلقت سوريا، حليفة إيران خط أنابيب التصدير العراقي الذي يمر عبر أراضيها. بعد ذلك قام العراق ببناء طريق بديل إلى البحر المتوسط عبر تركيا.

توجد خطوط نقل طاقة مهمة أخرى، على الرغم من عدم وجود «نقاط اختناق» فيها، وتشمل طريق القوقاز من أذربيجان عبر جورجيا إلى تركيا والبحر المتوسط، والطريق الذي يربط شمال العراق، بما في ذلك المنطقة الكردية عبر تركيا بالبحر المتوسط، وخط الأنابيب الذي يربط منشأة أبيق النفطية التابعة لشركة أرامكو السعودية في شرق المملكة العربية السعودية بمصفاة بابكو في البحرين، وخط أنابيب دولفين من الدوحة إلى أبوظبي والذي يمتد محلياً إلى الإمارات الأخرى وإلى عمان، وصادرات الغاز الإسرائيلي إلى الأردن التي بدأت في عام 2017م وصادرات الغاز الإسرائيلي إلى مصر، وصادرات الغاز الليبي إلى أوروبا عبر خط أنابيب الدفق الأخضر (Green stream)، والطرق الرئيسية لتصدير الغاز من الجزائر إلى إيطاليا وإسبانيا، بما في ذلك تلك التي تمر عبر المغرب. تشمل الطرق الجديدة المحتملة أيضاً طريقاً من العراق إلى الكويت لصادرات الغاز ومن العراق إلى العقبة في الأردن لصادرات النفط، بالإضافة إلى طرق محتملة أخرى من آسيا الوسطى عبر إيران، ومن إيران إلى باكستان والهند.

وبنظرة تاريخية لتهديد أمن الطاقة في مضيق هرمز وباب المندب نجد أنه على الرغم من هشاشة وضع مضيق هرمز وباب المندب من حيث سهولة إغلاقهما، فإن العرقلة الفعلية لطرق عبور الطاقة الرئيسية هذه كانت تاريخياً محدودة، إذ لم يغلق مضيق هرمز من قبل، بيد أن الملاحاة الخليجية في ذلك المضيق تأثرت بشكل بالغ خلال الحرب الإيرانية العراقية (1980-1988) والتي شهدت ما عرف «بحرب الناقلات» والتي استهدف خلالها الجانبان سفن الشحن. إذ تمت مهاجمة 411 سفينة من قبل الجانبين، منها 239 ناقلة نفط. ومن

1 Robert Strauss Center. n.d. "Strait of Hormuz." Accessed 14, 2019. <https://www.strausscenter.org/hormuz/straitofhormuz.html>.

وفي أعقاب انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية تراجعت المخاوف بشأن مضيق هرمز، إلا أنها عادت مجدداً أثناء حقبة الرئيس أحمدني نجاد التصاديمية (2005-2013)، خاصة خلال الفترات التي واجهت فيها إيران احتمال إعادة فرض العقوبات عليها حيث كانت إيران ترى أن الولايات المتحدة تتحدى سيادتها الاقتصادية.

وفي نهاية عام 2011م وحتى بداية عام 2012م مع تشديد العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، قال محمد رضا رحيمي نائب الرئيس الإيراني آنذاك «لن تمرقطة نفط واحدة عبر مضيق هرمز»، وقال قائد البحرية الإيرانية إن إغلاق المضيق سيكون «سهلاً». ولم يتم تنفيذ أي من تلك التهديدات لأن إغلاق الممر في الواقع كان سيكون عملاً عدائياً ومدمراً لإيران قبل الدول الأخرى، ومع ذلك، قامت إيران في أبريل 2015م باحتجاز سفينة شحن بضائع تابعة لشركة «ميرسك»، بسبب نزاع تجاري حسبما ادعت، وأرسلت الولايات المتحدة مدمرة لمراقبة الوضع، وتم الإفراج عن السفينة في السابع من مايو في العام ذاته.

وعندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها بصدد الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران في الثامن من مايو 2018م -وهو القرار الذي عارضه كل من الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وتركيا - فقد ظهرت التهديدات الإيرانية مجدداً، ففي الثالث من يوليو عام 2018م قال الرئيس الإيراني حسن روحاني على موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت «يزعم الأمريكيون أنهم يريدون وقف صادرات النفط الإيرانية بالكامل. إنهم لا يفهمون معنى هذا الكلام، لأنه لا معنى لأن يتم وقف تصدير النفط الإيراني في حين يتم الاستمرار في تصدير

نفط المنطقة». وفي الوقت ذاته قال محمد علي جعفري قائد الحرس الثوري «إننا نأمل أن يتم تنفيذ هذه الخطة التي عبر عنها رئيسنا إذا لزم الأمر. سنجعل العدو يفهم أنه بإمكان الجميع استخدام مضيق هرمز أولاً أحد». وفي الثاني والعشرين من يوليو 2018م قال الرئيس الإيراني في خطاب له «نحن ... من يضمن أمن المجرى المائي للمنطقة عبر التاريخ. لا تلعب بذيل الأسد؛ سوف تندم على ذلك» ورداً على ذلك، قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «إياك أن تهدد الولايات المتحدة مرة أخرى، وإلا فسوف تواجه عواقب لم يتعرض لها سوى قلة من الناس على مر التاريخ...»، وضمن تلك التهديدات المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة ينبغي التأكيد على أن تعامل الإدارة الأمريكية مع التهديدات الإيرانية يبدو مختلفاً عن إدارة الرئيس السابق باراك أوباما التي قللت من التهديدات الإيرانية وواصلت التفاوض مع إيران، بينما تنتهج إدارة ترامب سياسة متشددة تجاه السياسات الإيرانية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وفي الوقت التي تحاول الولايات المتحدة تعزيز تحالفاتها وشراكاتها مع دول المنطقة ومنها إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فإنها في الوقت ذاته تمارس الضغوط الاقتصادية على إيران بهدف إجبارها على الجلوس على طاولة المفاوضات وذلك بعد خفض صادراتها النفطية إلى الصفر، في حين منحت إدارة أوباما إيران إعفاءات بنسبة 20٪ للدول الرئيسية المستوردة للنفط الإيراني. الأمر الذي أتاح لإيران الحفاظ على واردات نفطية تجاوزت المليون برميل خلال اليوم الواحد، وذلك خلال فترة فرض العقوبات على إيران ما بين عامي (2012م -2015م) وتأسيساً على سياسة الرئيس ترامب الراهنة تجاه إيران فإن

الأخيرة لم تبد أي تحركات بشأن إيجاد حلول بعيداً عن آلية العقوبات الاقتصادية بالرغم من وجود العديد من التوقعات بشأن ركود محتمل للاقتصاد الإيراني في عام 2019م، وربما تراهن إيران على أن الرئيس ترمب ربما يغادر منصبه في عام 2020م بعد أن يكون قد أنهى فترة ولاية واحدة.

من ناحية أخرى يشهد مضيق باب المندب العديد من التهديدات الإرهابية من جانب تنظيم القاعدة والميليشيات الحوثية في اليمن، فضلاً عن حركة الشباب في الصومال وإلى حد أقل، القرصنة. ففي أكتوبر عام 2000م شن تنظيم القاعدة هجوماً على المدمرة يو إس إس كول، وهي مدمرة مزودة بصواريخ موجهة تابعة للبحرية الأمريكية أثناء تزودها بالوقود في ميناء عدن باليمن. مما أسفر عن مقتل 17 بحاراً أمريكياً وإصابة 39 آخرين، ومنذ ذلك الحين، قامت منظمات إرهابية بالتخطيط لشن هجمات إرهابية ضد ناقلات النفط في منطقة الخليج العربي وحول القرن الأفريقي ففي أكتوبر 2002م هاجم تنظيم القاعدة ناقلة النفط الفرنسية العملاقة (ليمبورج) والتي كانت تحمل على متنها 397 ألف برميل من النفط الخام من إيران إلى ماليزيا وهي «مستأجرة من قبل شركة » بتروناس» قبالة اليمن مما أدى إلى تسرب نحو 90 ألف برميل من النفط إلى خليج عدن ووفاة أحد أفراد الطاقم وإصابة 12 شخصاً آخرين، ورغم أن المسؤولين اليمنيين زعموا في البداية أن الانفجار ناجم عن حادث، فإن التحقيقات قد أثبتت وجود آثار لمادة تي إن تي على السفينة المتضررة. ونتيجة لذلك الهجوم فقد ارتفعت أقساط التأمين المفروضة على الناقلات التي تمر عبر المياه اليمنية إلى ثلاثة أضعاف. إذ ارتفع قسط التأمين بالنسبة

لناقلة عملاقة تحمل نحو مليوني برميل من النفط، إلى 450 ألف دولار في الرحلة الواحدة بعد أن كان 150 ألف دولار، وهو ما يعني إضافة حوالي 15 سنتاً للبرميل إلى تكلفة التسليم للنفط، لسفينة واحدة فقط، في حين أن الكمية التي تحملها السفينة يتم التأمين عليها بشكل منفصل⁽¹⁾.

وفي 25 أكتوبر 2016م، تعرضت جاليسيا سبيريت، وهي ناقلة غاز طبيعي مسال ترفع العلم الإسباني، لهجوم قبالة السواحل اليمنية عندما أطلقت قذيفة صاروخية «آر بي جي» من قارب صغير اعترض طريق السفينة ثم تلا ذلك هجوم بالأسلحة الخفيفة. وقد نجت السفينة التجارية بقليل من الضرر. وبعد يومين فقط، تعرضت ناقلة الغاز الطبيعي المسال ميلاتي ساتو لهجوم في المنطقة ذاتها، وبقذائف آر بي جي أيضاً. وأرسل طاقم السفينة ميلاتي ساتو نداء استغاثة وتم إنقاذها من قبل سفينة تابعة للبحرية السعودية. ولم يتم التعرف على المهاجمين بشكل رسمي ودوافعهم في كلا الحادتين. وفي وقت سابق من ذلك الشهر ذاته، تعرضت السفينتان يو إس إس ماسون ويو إس إس بونس، وهما مدمرتان مسلحتان بصواريخ موجهة، للهجوم في باب المندب بهجوم صاروخي أطلق من الشاطئ اليمني من قبل الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الرد من خلال ثلاث ضربات بصواريخ كروز تجاه مصدر إطلاق تلك الصواريخ.

1 Bradsher, Neela Banerjee and Keith. 2002. "A Vulnerable Time to be Moving Oil by Sea." New York Times, 19 10. <https://www.nytimes.com/2002/10/19/business/international-business-a-vulnerable-time-to-be-moving-oil-by-sea.html>.

التي تعرضت لأضرار بليغة في الحادث وأصبحت غير صالحة للعمل.

كما تعرضت المملكة العربية السعودية لأكثر من هجوم على سفنها في مضيق البحر الأحمر. ففي يناير 2018م هاجمت ثلاثة قوارب فرقاطة سعودية كانت تقوم بأعمال دورية. ومن بين القوارب الثلاثة، تمكن واحد فقط من الوصول إلى السفينة وتسبب في انفجار أسفر عن مقتل اثنين وإصابة ثلاثة بحارة من البحرية السعودية. ونقلت تقارير لاحقة عن مسؤولين أمريكيين قولهم إن القارب كان مسيراً عن طريق التحكم عن بعد بدون أن يكون أحد فيه. وهذه تقنية متطورة يصعب على الحوثيين الحصول عليها بمفردهم مما يؤكد مجدداً أن إيران هي من تقوم بتزويد الميليشيات الحوثية بالأسلحة والدعم المالي. على الرغم من نفي قناة «المسيرة» التلفزيونية التابعة للميليشيات الحوثية تلك التقارير.

وفي أبريل 2018م شنت الميليشيات الحوثية المسلحة هجوماً على ناقلة نفط سعودية إلا أن سفينة تابعة لقوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن قامت بصدد ذلك الهجوم وقد تعرضت الناقلة لأضرار طفيفة واستمرت في مسارها شمالاً بمرافقة إحدى القطع البحرية. وقد أعلنت الميليشيات الحوثية أنها استهدفت سفينة تابعة للبحرية السعودية رداً على غارة سعودية استهدفت ميناء الحديدة، وفي الخامس والعشرين من يوليو من العام ذاته أدى هجوم أكثر خطورة على ناقلات نفط سعودية إلى قيام المملكة العربية السعودية بوقف شحنات النفط عبر المضيق مؤقتاً، حيث أوقفت شركة أرامكو السعودية بشكل مؤقت شحنات النفط عبر مضيق باب المندب بعد أن هاجمت قوات الحوثيين اثنتين من الناقلات والجدير بالذكر أن ذلك التوقف

وفي الحادي والثلاثين من مايو عام 2017م فتح ثلاثة مسلحين في قارب صغير النار على ناقلة نفط في مضيق باب المندب ترفع علم جزر مارشال. ولم تؤكد القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي عما إذا كان المهاجمون قراصنة صوماليين أم من الميليشيات الحوثية على الرغم من أنها ذكرت أن تلك المنطقة لا تستخدم عادة من قبل القراصنة الصوماليين لمهاجمة السفن التجارية. وقال المتحدث باسم بحرية الاتحاد الأوروبي، جاكوي شريف، «لم تحصل بحرية الاتحاد الأوروبي على أي معلومات تؤكد مشاهدة معدات تتعلق بأعمال القرصنة أثناء الهجوم» ويشير هذا إلى أن الحادثة ربما تكون مرتبطة باستمرار عدم الاستقرار في البحر الأحمر قبالة سواحل اليمن⁽¹⁾.

من ناحية أخرى هاجمت الميليشيات الحوثية سفناً من كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في الثالث عشر من يونيو 2018م حيث قامت تلك الميليشيات باستهداف سفينة تابعة للبحرية الإماراتية تعمل في البحر الأحمر قبالة مدينة الحديدة اليمنية. ولم يتم تحديد مدى الضرر وعدد الإصابات في ذلك الحادث، بينما أكد مسؤولون أمريكيون أن الميليشيات الحوثية كانت وراء تلك الهجمات. وفي أعقاب ذلك الهجوم صدر بيان عن الميليشيات الحوثية جاء فيه «إن عملية «تدمير سفينة البحرية لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة» وكانت الإمارات العربية المتحدة قد استهدفت من قبل في الأول من أكتوبر 2016م حيث أصاب صاروخ سفينة قطمران أتش إس في 2- سويفت

1 Schuler, Mike. 2017. "Marshall Islands-Flagged Oil Tanker Attacked by Pirates in Bab-el-Mandeb Strait." gCaptain, 31 5. <https://gcaptain.com/marshall-islands-flagged-oil-tanker-attacked-pirates-bab-el-mandeb-strait/>.

كما تعرضت الملاحة في خليج عدن، الذي يؤدي إلى باب المندب، للقرصنة. والجدير بالذكر أن القراصنة الصوماليين الذين يهاجمون السفن التجارية لا يمثلون تهديداً كبيراً في الوقت الحالي، حيث أن معدل تلك الحوادث قد تراجع بشكل كبير بعد أن قامت الدوريات البحرية الدولية بتنظيم قوافل مرافقة السفن عبر المناطق الأكثر خطورة. إذ أن فترة الذروة لأعمال القرصنة الصومالية قد تراوحت بين عام 2009م وعام 2011م. وسجلت عمليات بحرية الاتحاد الأوروبي في الصومال، التي تساهم في الردع والوقاية وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية، حوالي 513 هجوماً من قبل القراصنة خلال الفترة المشار إليها إلا أن تلك الهجمات قد انخفضت إلى هجومين اثنين فقد وذلك في عام 2018م⁽²⁾.

ثانياً: المخاطر الراهنة التي تواجه مرور الطاقة في مضيق هرمز وباب المندب مرور الطاقة

1- مضيق هرمز

مضيق هرمز هو ممر مائي يربط بين خليج عمان والخليج العربي، وبه مساران للملاحة عبر المضيق، واحد في كل اتجاه ويعتبر هرمز المضيق الأكثر أهمية على مستوى العالم، كما أنه الممر الوحيد الذي يتعرض لتهديد مباشر بالإغلاق من قبل دولة تقع بالقرب منه، ويمر عبر المضيق حوالي 18.5 مليون برميل يومياً من النفط الخام و 4 مليون برميل يومياً من المنتجات المكررة بما يعادل يمثل خمس

قد استمر لمدة عشرة أيام وتم بعدها استئناف الصادرات في الرابع من أغسطس 2018م.

ومن المعروف أيضاً أنه توجد ألغام بحرية تم زرعها في هذا الممر المائي الاستراتيجي، ويُشتبه أيضاً في أن تكون هذه الألغام من جانب إيران وقامت بتزويد الميليشيات الحوثية بها، وفقاً لمصادر كل من الحكومة اليمنية والولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن.

وفي الحادي عشر عام 2017م، اصطدمت إحدى سفن خفر السواحل اليمنية بأحد الألغام، مما أسفر عن مقتل اثنين وإصابة ثمانية من طاقمها. وقد أدى ذلك إلى قيام القوات اليمنية بتنفيذ عملية لإزالة الألغام من المنطقة وتم تعطيل عدد منها، إلا أن زرع المزيد من الألغام يمكن أن يكون تهديداً واضحاً للملاحة. ويذكر أن البحرية السعودية قامت بنشاط ملحوظ تجاه عمليات إزالة الألغام. وفي عام 2017م، أصدر المكتب الأمريكي للمخابرات البحرية تحذيراً يؤكد أن خطر الألغام البحرية يتنامى في مضيق باب المندب وخاصة مع استمرار الحرب في اليمن وأن ذلك من شأنه تعطيل الملاحة بشكل كبير عبر هذا الممر المائي الاستراتيجي⁽¹⁾. كما ذكرت البحرية الأمريكية أنها ستقوم باتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها إبقاء ذلك الممر المائي متاحاً للملاحة، إلا أنه لم يكن واضحاً عما إذا كانت هناك خطط أمريكية شاملة لإزالة الألغام من المنطقة على مدى زمني بعيد.

1 Henderson, Jeremy Vaughan and Simon. 2017. Bab al-Mandab Shipping Chokepoint under Threat. Washington Institute for Near-East Policy. Accessed 1 24, 2019. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/bab-al-mandab-shipping-chokepoint-under-threat>.

2 EU Navfor Somalia. 2019. 24 1. <https://eunavfor.eu/>

مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة أو أحد حلفائها أو إذا شهدت إيران حالة من الركود طويل الأمد بسبب العقوبات، ويمكن تناول السلوك الإيراني ضمن أي من السيناريوهين على النحو التالي:

السيناريو الأول: المواجهة العسكرية وهو أمر غير محتمل حدوثه لأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يريد تجنب أي صراع عسكري قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2020م، كما أن مؤيدو الرئيس ليست لديهم الرغبة في تورط الولايات المتحدة في أي تعقيدات سياسية إضافية في منطقة الشرق الأوسط. ومن ناحية أخرى، فإن إيران ليست في وضع اقتصادي يمكنها من الدخول في مواجهة عسكرية ذات تكلفة عالية، ولهذا من المرجح أن تستمر في الانخراط في الحروب بالوكالة في كل من سوريا واليمن.

السيناريو الثاني: على الرغم من احتمال أن تشهد إيران حالة من الركود في عام 2019م، فإن هناك بعض الآراء ترى أن إيران بإمكانها التأقلم مع أي تداعيات يمكن أن يسببها ذلك الركود، إذ تشير خبرة الماضي إلى أن إيران كان بإمكانها التكيف مع الانعزال عن التجارة الدولية حيث أن إيران ربما يكون جل تركيزها على إدارة وحماية احتياطات العملة الصعبة، مع تعزيز الاستثمار المحلي من خلال القطاع العام. ثانياً، أن علاقات إيران مع كل من الصين وروسيا وتركيا من شأنها أن تمثل دعماً لها في تطوير اقتصادها والحفاظ على تجارتها في النفط وغيره مع تلك البلدان. ثالثاً: سعي كل من الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا لتطوير أداة لإدارة المعاملات مع إيران من داخل الاتحاد الأوروبي "في محاولة للتفاف على العقوبات الأمريكية" ربما

الطلب العالمي على النفط وثلث التجارة العالمية من النفط، وتعتمد عليه كل من البحرين والكويت وقطر وإيران في تصدير النفط الخام والمنتجات المكررة. كما يعتمد العراق إلى حد كبير على هذا الممر، وتستخدمه كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على نطاق كبير، كما تمر جميع صادرات النفط من جنوب العراق، حوالي 3.6 مليون برميل يومياً، عبر ذلك المضيق وحيث أن خط الأنابيب الشمالي العراقي لا يعمل في الوقت الحالي فإن الحكومة العراقية تعتمد على خط أنابيب كردستان - جيهان إلى تركيا، الذي تمت توسعته حديثاً لتبلغ طاقته 1 مليون برميل يومياً، إلا أن قدرتها على استخدام خط الأنابيب الكردي هذا يعتمد على الاتفاق الذي يمكن أن تعقده مع حكومة إقليم كردستان، ومن ذلك الاتفاق الموقع في نوفمبر عام 2018م لتصدير ما بين 50 - 100 ألف برميل يومياً.

وبالإضافة إلى تدفقات النفط، تعتمد كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر على المضيق في صادراتهما من الغاز الطبيعي المسال، والتي بلغت 111 مليار متر مكعب في عام 2017م، بما يمثل 28% من الإجمالي العالمي للغاز، فضلاً عن ذلك يعتمد مستوردو الغاز الطبيعي المسال في المنطقة وهم الكويت والإمارات والبحرين، على المضيق إذ لا توجد طرق بديلة لنقلات الغاز الطبيعي المسال، مما يعني أنه حال تهديد تلك الخطوط سوف تواجه تلك الدول مخاطر بالغة حيث لا توجد خطوط أنابيب غاز طبيعي مسال بين دول الإقليم.

وتنبع مخاطر عبور الطاقة عبر مضيق هرمز من قدرة إيران على إغلاق هذا الممر المائي بشكل كامل. إلا أن ذلك يمكن أن يحدث فقط في حال نشوب

على مثل تلك الخطوة- والتي تعد أمراً مستبعداً- فإن فترة الإغلاق لن تدوم طويلاً في ظل قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على ممارسة الردع تجاه التهديدات الإيرانية وهو الأمر الذي يعكسه تصريح وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس في السابع والعشرين من يوليو 2018م بالقول أنه «إذا أغلقت إيران مضيق هرمز، سيؤدي ذلك إلى رد عسكري من الولايات المتحدة وآخرين للحفاظ على حرية الملاحة في هذا الممر المائي» وأضاف «في حال اختارت إيران إغلاق مضيق هرمز عسكرياً، ستكون الولايات المتحدة وحلفاؤها في الخليج العربي قادرين على إعادة الملاحة فيه في غضون أيام»⁽¹⁾.

ومع أهمية ما سبق تجدر الإشارة إلى أن إيران لديها أسلحة قد تعزز من قدرتها على شن هجمات بحرية ومنها الغواصات التي حرصت على تطويرها في أعقاب الحرب الإيرانية العراقية إذ حصلت على ثلاث غواصات هجومية من التصنيف الثاني من روسيا. وفي أكتوبر 2018م، أضافت غواصتين جديدتين إلى أسطولها، وهما الأحدث من حيث التكنولوجيا وتتميزان بقدرات متطورة⁽²⁾ وهذا يعني أن قدرة إيران على شن هجمات مركزة بصواريخ مضادة للسفن ستمنحها ميزة كبيرة، خاصة إذا قامت إيران بتركيز جهودها على أهداف فردية محددة بدلاً من الإغلاق الكامل للمضيق. إلا أن القوة العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها

سوف يمثل ثغرة لإيران تمكّنها من الالتفاف حول العقوبات الأمريكية، ومع أن مستوردي النفط الأوروبيين سيظل لديهم حذراً بشأن التعامل مع إيران حتى في ظل وجود أداة الغرض الخاص، فإن الشركات الصغرى قد تكون قادرة على استخدام تلك الأداة لأعمال أخرى قد لا تتصل بصناعة وتجارة النفط بشكل ملفت. رابعاً كلما انخفضت صادرات النفط الإيرانية "مع بقاء الأمور الأخرى على حالها" سترتفع أسعار النفط العالمية، وهو ما سوف يؤدي جزئياً إلى تخفيف الأثر على الوضع المالي الإيراني. لذلك فإنه ما لم ينهار الاقتصاد الإيراني وما يترتب عليه ذلك من اندلاع انتفاضة شعبية بسبب سوء إدارة المالية العامة واستغلال الجماعات السياسية المعارضة للأوضاع الاقتصادية الصعبة، فإن إيران سوف لن تقوم بإغلاق مضيق هرمز خشية أن يؤدي ذلك إلى توتر علاقتهما مع كل من الاتحاد الأوروبي والصين والهند وتركيا تلك الأطراف التي سوف تتأثر مصالحها بشكل بالغ حال إقدام إيران على إغلاق المضيق.

ومن أجل صياغة تقييمات صحيحة بشأن التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز يلاحظ أنه بالرغم من تعدد تلك التهديدات فإن إيران لم تقم بتنفيذ أي منها بل أنه لم تكن هناك أي محاولات بهذا الشأن لسبب رئيسي وهو أن صادراتها و وارداتها ستكون عرضة لتوقف حال إقدامها على إغلاق المضيق، ومن ثم فإن التقييم الصحيح هو أن إيران تقوم بتوظيف تلك الورقة من أن لأخر ضمن صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية أو تهديد جيرانها من دول الخليج في رسالة مؤداها أنه بإمكانها إيجاد اضطرابات هائلة للاقتصاد العالمي وأسعار النفط، ولكن بافتراض إقدام إيران

1 Gewirtz, Jason. 2018. "If Iran tries to close this strait crucial to the oil trade, the US Navy can unblock it quickly — Adm. Stavridis." CNBC, 23 7. Accessed 1 24, 2019. <https://www.cnbc.com/2018/07/23/what-the-us-can-do-if-iran-closes-the-strait-of-hormuz.html>.

2 Yan. 2018. "Iran launches 2 advanced submarines." Xinhua, 3 10. Accessed 1 24, 2018. http://www.xinhuanet.com/english/2018-10/03/c_137507968.htm.

أو الصواريخ أو غيرها من الوسائل⁽²⁾ وبالرغم مما سبق فإن قرار إغلاق المضيق سيكون هو الخيار الأخير لإيران لأنه هذا من شأنه أن يسبب ضرراً هائلاً لإيران من خلال وقف صادراتها والكثير من وارداتها، فضلاً عن تدمير سواحلها من خلال التسربات النفطية المتوقعة ، بالإضافة إلى الإضرار بمصالح الدول الصديقة لها مثل الصين والهند، كما أن ذلك القرار سيكون إيذاناً بإعلان الحرب مما يؤدي إلى رد أمريكي هائل.⁽³⁾

2- مضيق باب المندب

مضيق باب المندب هو ممر مائي استراتيجي يقع بين جيبوتي واليمن يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط والمحيط الهندي. يجب أن تمر الصادرات من الخليج العربي وآسيا المتجهة إلى الأسواق الأوروبية عن طريق قناة السويس عبر هذا المضيق. ويعتبر باب المندب واحداً من أكثر المضائق عرضة للخطر في العالم بسبب وقوعه ضمن نطاق جغرافي يشهد حالة من عدم الاستقرار ومن ذلك الحرب في اليمن وأعمال القرصنة في الصومال، فضلاً عن النزاع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي، و خلال السنوات القليلة الماضية قامت كل من الولايات المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والاتحاد الأوروبي بعمليات لمكافحة الإرهاب والقرصنة قبالة

الإقليميين من شأنها السيطرة على الوضع بسرعة حال اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة، إلا أنه في الوقت ذاته قد تلجأ إيران لأساليب أخرى منها مضايقة السفن العسكرية الأمريكية أو المتحالفة معها، أو الناقلات التي تحمل النفط الخام السعودي أو الإماراتي، أو منصات الإنتاج البحرية السعودية أو الإماراتية، ويمكن أن تستمر في التهديد بإغلاق الممر لخلق حالة من عدم اليقين في أسواق النفط العالمية، والتي لا تؤثر على التدفق الفعلي لإمدادات النفط. يمكن أن تكون هناك أيضاً هجمات بسيطة ومجهولة يسهل التنصل من المسؤولية عنها، بالإضافة إلى إمكانية قيام إيران بزرع الألغام في الممر المائي لإعاقة حركة الملاحة فيه ومن ثم حصار السفن في ذلك الممر، وسيكون هذا تكتيكاً أكثر خطورة من إغلاق المضيق حيث أنه سوف يتسبب في أضرار مدمرة للسفن والأرواح، ويؤدي إلى تسرب النفط، وكذلك زيادة كبيرة في أقساط التأمين على السفن التي تمر بالمضيق، كما أن عملية إزالة الألغام من جانب الولايات المتحدة وحلفائها ستكون عملية بالغة التعقيد وربما تستغرق ثلاثة أسابيع على الأقل⁽¹⁾ ومع ذلك لاتزال تتباين آراء الخبراء العسكريين حول مدى سهولة إنهاء الولايات المتحدة لإغلاق إيران لمضيق هرمز بواسطة الألغام أو الغواصات أو السفن الصغيرة

2 Talmadge, William D. O'Neil and Caitlin. 2008/9. "Costs and Difficulties of Blocking the Strait of Hormuz: Correspondence." International Security 33 (3): 190-198. Accessed 1 24, 2019. https://www.jstor.org/stable/40207146?seq=1#page_scan_tab_contents.

3 Talmadge, Caitlin. 2008. "Closing Time: Assessing the Iranian Threat to the Strait of Hormuz." International Security 33 (1): 82-117. Accessed 1 24, 2019. <https://www.belfercenter.org/publication/closing-time-assessing-iranian-threat-strait-hormuz>.

1 Entous, Greg Jaffe and Adam. 2017. "As a general, Mattis urged action against Iran. As a defense secretary, he may be a voice of caution." Washington Post, 8 1. Accessed 1 24, 2018. https://www.washingtonpost.com/world/national-security/as-a-general-mattis-urged-action-against-iran-as-a-defense-secretary-he-may-be-a-voice-of-caution/2017/01/08/5a196ade-d391-11e6-a783-cd3fa950f2fd_story.html?utm_term=.795d5b630d32.

ثالثاً: الخيارات الخليجية لمواجهة تهديد مرور الطاقة عبر مضيق هرمز وباب المندب والجهود الدولية في هذا الشأن

1- جهود دول الخليج لإيجاد طرق بديلة لتصدير النفط

لتفادي تعرض إمدادات الطاقة عبر مضيق هرمز للمخاطر تعمل دول الخليج على إيجاد طرق بديلة للإمدادات حيث أن إيران ذاتها لديها خطط لطريق بديل في حال قررت إغلاق المضيق ضمن استراتيجية تنويع طرق تصدير النفط الإيراني، فلديها على سبيل المثال خطة لتطوير خط أنابيب النفط المتجه إلى ميناء بندر جاسك على الساحل الجنوبي لإيران على المحيط الهندي، وفي أكتوبر 2018 م تم منح شركة هندسة وتطوير النفط الإيرانية عقداً لبناء منشأة لتخزين النفط في المنطقة تبلغ طاقتها 10 ملايين برميل من النفط الخام الخفيف والثقيل. كما خصصت أرضاً للمنشأة وحصلت على تصاريح البناء اللازمة لإنشاء خط الأنابيب. إلا أن العقوبات الأمريكية وما تسببه من آثارها نقص التمويل من شأنها أن تطيل أمد تنفيذ ذلك المشروع والذي تقدر تكلفته الإجمالية بحوالي 226 مليون دولار⁽²⁾ وفي الوقت الراهن تحتفظ إيران بمعظم نفطها المخزن في منشأتها البحرية في كل من جزيرة خرج وحقل وسوروش بما

سواحل القرن الإفريقي وخليج عدن ، فضلاً عن أنه يوجد لدى كل من الولايات المتحدة والصين وألمانيا وفرنسا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا وقطر واليابان وإيطاليا شكلاً أو آخر من أشكال التواجد العسكري بالقرب من مضيق باب المندب⁽¹⁾.

إلا أنه حال تعرض ذلك المضيق للإغلاق يعني أن إمدادات النفط من شمال أفريقيا وبعض بلدان أمريكا الشمالية لن يكون متاحاً لها أن تسلك الطريق الأكثر مباشرة وسهولة إلى الأسواق الآسيوية، وبدلاً من ذلك سوف يتعين عليها تغيير مسارها إلى رأس الرجاء الصالح، كما أن الإغلاق سيمنع ناقلات النفط الخليجية من الوصول إلى قناة السويس أو خط أنابيب سوميد، وسيكون إغلاق باب المندب أقل تأثيراً من إغلاق مضيق هرمز، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أنه من خلال ذلك المضيق يتم نقل صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال من دول الخليج إلى قناة السويس وأوروبا، بالإضافة إلى 0.5-0.7 مليون برميل يومياً من صادرات النفط السعودية من ينبع المتجهة جنوباً إلى آسيا.

2 13 Tank Storage Magazine. 2018. "Iran to build 10-million-barrel storage terminal." Tank Storage Magazine, 1 10. Accessed 1 24, 2019. http://www.tankstoragemag.com/display_news/10354/Iran_to_build_10_million_barrel_storage_terminal/.

1 Mastrostefano, Sofia. 2018. NATO Defense College Foundation. Accessed 1 24, 2019. <http://www.natofoundation.org/africa/africa-april-2018-2/>.

كما أعادت المملكة العربية السعودية فتح مرفأ المعجز الذي يقع على البحر الأحمر لتصدير النفط وتبلغ طاقته الاستيعابية 3.5 مليون برميل يومياً، وبدأ تحميل النفط الخام من المحطة التي أعيد تأهيلها في أكتوبر 2018م، وهذا الأمر يحدث لأول مرة منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً⁽⁴⁾. وإلى جانب مرافق تصدير النفط في ينبع التي تصل طاقتها إلى 4 ملايين برميل يومياً، سيؤدي ذلك إلى رفع طاقة التصدير عن طريق البحر الأحمر إلى نحو 6.1 مليون برميل يومياً ويبلغ إجمالي قدرة التصدير للمملكة 15 مليون برميل يومياً. ومع ذلك فإن هجوم الميليشيات الحوثية في أغسطس 2018م على ناقلة نفط سعودية قد أثار بعض المخاوف بشأن وضع ينبع كنقطة تصدير بديلة.

تواجه المملكة العربية السعودية مخاطر عبور الطاقة من كل من مضيق هرمز «معظمها إلى آسيا» وباب المندب للشحنات من الخليج إلى أوروبا. كما يمثل باب المندب أيضاً بوابة لشركة أرامكو السعودية، وهي شركة النفط الوطنية، لإرسال النفط إلى مصفاة جيزان الجديدة في الجنوب الغربي، أو من ينبع، محطة خط أنابيب بترولاًين، إلى آسيا. وبدون باب المندب، سيتعين على الشحنات المتجهة إلى أوروبا أن تدور حول رأس الرجاء الصالح وتحمل تكاليف نقل باهظة وردياً على الهجمات التي استهدفت ناقلات النفط السعودية في باب المندب، طرحت المملكة العربية السعودية خطة بناء مرفأ نفطي في المهرة باليمن وهي منطقة تسيطر عليها القوات المتحالفة مع قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، وهي منطقة بعيدة عن

يعادل 13 مليون برميل⁽¹⁾ وذلك على مقربة من ممر مضيق هرمز.

أما معظم صادرات النفط الخام السعودية فيتم نقلها في الوقت الحالي من محطة رأس تنورة في الخليج، وهو الموقع الأكثر ملاءمة للتسليم إلى آسيا. وتبلغ طاقة خط بترولاًين السعودي إلى ينبع على البحر الأحمر حوالي 5 ملايين برميل يومياً، وكانت هناك جهود من أجل توسعته إلى 7 ملايين برميل يومياً بحلول نهاية عام 2018م، على الرغم من أن بعض النفط سيتم تحويله إلى مصافي تكرير محلية. فإن إجمالي الطلب من مصافي الساحل الغربي يبلغ 1.52 مليون برميل يومياً ويعد جزءاً فقط من سعة خط الأنابيب⁽²⁾ فضلاً عن ذلك فإن خط الأنابيب العراقي عبر السعودية (إبسا) القديم الذي تبلغ طاقته 1.65 مليون برميل يومياً، والذي كان يزود الخام العراقي للمعجز حتى عام 1991 وتمت مصادرتة بعد حرب الخليج 1990-1991، يستعمل حالياً لنقل الغاز من شرق المملكة العربية السعودية إلى غربها، ولكن يمكن تحويله إلى نقل النفط إذا لزم الأمر. ويمكن استخدام مواد لتسريع انسياب النفط لزيادة إجمالي طاقة بترولاًين/إبسا إلى 11 مليون برميل يومياً، ويعد هذا كافياً للغاية لنقل جميع الصادرات السعودية بالإضافة إلى الطلب من مصافي الساحل الغربي⁽³⁾.

4 Bunkerworld. 2018. "Saudi Arabia resumes crude exports from Al-Muajjiz terminal." Bunkerworld, 16 10. Accessed 1 24, 2019. <http://www.bunkerworld.com/news/Saudi-Arabia-resumes-crude-exports-from-Al-Muajjiz-terminal-152126>.

1 Anthony Dipaola, Julian Lee, Alex Longley. 2018. "Iran Resorts to Storing Oil in Fleet of Supertankers. Again." Bloomberg, 12 9. Accessed 1 24, 2019. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-09-11/iran-resorts-to-floating-storage-for-its-oil-as-buyers-retreat>.

2 Middle East Economic Survey. 2017. "Saudi Aramco's Mu'ajjiz Port Development Enhances Flexibility." Middle East Economic Survey, 19 5: 8

3 M. Webster Ewell, Dagobert Brito, John Noer. 2012. An Alternative Pipeline Strategy in the Gulf. James A. Baker III Institute for Public Policy at Rice University. http://large.stanford.edu/publications/coal/references/baker/studies/tme/docs/TrendsInMiddleEast_AlternativePipelineStrategy.pdf.

(بطاقة تخزين تبلغ 62.9 مليون برميل من الخام ومنتجات النفط وفقاً لتقديرات عام 2014م)، وتقوم شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) ببناء منشأة تحت الأرض لتخزين النفط الخام في الفجيرة بسعة تخزين تقدر بحوالي 40 مليون برميل من النفط، ومن المتوقع أن يكتمل إنشاؤها بحلول عام 2020⁽¹⁾ كما تخطط أدنوك أيضاً لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 4 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020 و5 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من أهمية وجود طرق تصدير بديلة.

ويمكن للعراق استخدام السعة غير المستعملة وهي 0.6 مليون برميل يومياً من طاقة خط أنبوب كردستان التي تبلغ 1 مليون برميل في اليوم، الذي يرتبط بخط الأنابيب عبر تركيا إلى جيهان. إلا أنه سوف يتعين على الحكومة العراقية التوصل إلى اتفاق مع السلطات الكردية بهذا الشأن، وقد تم استئناف الصادرات على أساس تجريبي⁽²⁾ كما يخطط العراق لمد خط أنابيب بسعة 1 مليون برميل يومياً من البصرة، المنطقة الرئيسية المنتجة للنفط في العراق، عبر الأردن إلى ميناء العقبة على البحر الأحمر، وسيتم تسليم 0.15 مليون برميل يومياً من هذه الكمية إلى مصفاة الزرقاء في الأردن التي

القتال بين قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن والمليشيات الحوثية في منطقة الساحل اليمني على البحر الأحمر، وسوف يمنح مرفأ المهرة المملكة العربية السعودية ميزة استراتيجية فريدة، حيث أنها لن تكون مقيدة سواء بمضيق هرمز أو باب المندب. إذ أنه بإمكان المملكة العربية السعودية تعزيز نفوذها في المدينة الساحلية مع الإمارات العربية المتحدة من خلال الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والأمن وتزويد محطة النفط في المهرة عن طريق خط أنابيب يمر عبر صحراء الربع الخالي، إلا أن ذلك المشروع سيكون مكلفاً وهدفاً للمليشيات الحوثية وبالتالي ربما لن يتم تنفيذه بالنظر إلى الحرب في اليمن وبدلاً من ذلك ربما ستقوم المملكة العربية السعودية بالتركيز على زيادة سعة خط أنابيب بترولالين واستخدام مرفأ التصدير الجديد في المعجز جنوب ينبع كبديل لباب المندب لتصدير النفط إلى أوروبا.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فستستخدم خط أنابيب نفط أبو ظبي (أدكوب) الذي تبلغ طاقته الاستيعابية 1.5 مليون برميل يومياً ويمتد من حبشان (نقطة تجمع لحقول النفط البرية في أبو ظبي) إلى ميناء الفجيرة على خليج عمان على المحيط الهندي، مما يسمح لشحنات النفط الخام بتفادي مضيق هرمز وتغطي طاقة خط الأنابيب حوالي نصف صادرات النفط الإماراتية. ومع ذلك، لا يزال ذلك الخط غير بعيد عن المضيق، وقد يكون عرضة للتهديد عند نشوب أعمال عنادية. وتخطط الإمارات العربية المتحدة لزيادة طاقة خط الأنابيب هذا إلى 1.8 مليون برميل يومياً، ولكن لم يتم إحراز تقدم ملموس في هذا الشأن حتى الآن. كما أن لدى دولة الإمارات العربية المتحدة محطة تخزين في الفجيرة على ساحل المحيط الهندي في الشرق

1 Reuters. 2018. "UAE's ADNOC builds crude storage facility in Fujairah Mountains - sources." Reuters, 10 10. <https://www.reuters.com/article/adnoc-crude-storage/uaes-adnoc-builds-crude-storage-facility-in-fujairah-mountains-sources-idUSL8N1WQ4GJ>.

2 Iraq Oil Report. 2018. "Kirkuk exports resume in political test run." Iraq Oil Report, 16 11. Accessed 1 24, 2019. <https://www.iraqoilreport.com/news/kirkuk-exports-resume-in-political-test-run-33861/>.

Iraqi Business Council Abu Dhabi. 2013/14. "The Iraq Strategic Basra-Aqaba Crude Oil Pipeline Project." Accessed 1 24, 2019. <https://www.engerati.com/sites/default/files/State%20Company%20for%20Oil%20Projects%20%28SCOP%29.pdf>.

المملكة العربية السعودية، والكويت والمملكة العربية السعودية بخط أنابيب يمر عبر سلطنة عمان إلى رأس مركز. وهذا بدوره يمكن ربطه بخط أنابيب حبشان - الفجيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة (والذي من المحتمل أن يتطلب توأمة لاستيعاب الكميات المتزايدة). حيث يقع حقل الشببة الكبير في المملكة العربية السعودية بالقرب من حدود دولة الإمارات العربية المتحدة. غير أن هذه الشبكة تواجه تحديات، فضلاً عن مشكلة استيعاب المستويات المتفاوتة من درجات النفط الخام والمكثفات التي تنتجها كل دولة.

أما خطوط الأنابيب الأخرى، مثل خط الأنابيب العربي (التابلاين) الذي يمتد من المملكة العربية السعودية إلى لبنان أو خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا فهي غير صالحة للاستعمال بسبب الأضرار الناجمة عن الحروب أو عدم الاستخدام أو الخلافات السياسية، وهي تحتاج إلى الكثير من الوقت لتجديدها أو مفاوضات مكثفة بين الأطراف المعنية قبل أن يمكن البدء بنقل أي نفط. وإذا أغلق مضيق هرمز يمكن نقل كميات صغيرة نسبياً، عدة مئات الآلاف من براميل النفط على الأكثر خلال اليوم الواحد براً بواسطة شاحنات الصهاريج، على سبيل المثال من الكويت إلى المملكة العربية السعودية، أو العراق إلى تركيا. أما شبكة السكك الحديدية في دول مجلس لدول الخليج العربية فهي غير مناسبة حالياً أو غير متطورة بشكل كاف لاستخدامها في نقل النفط.

وفي حالة حدوث أي تعطيل في تدفقات النفط، فإن الخيار الأكثر احتمالاً للتخفيف من آثار الانقطاع هو استخدام خطوط الأنابيب أو الطرق البحرية البديلة. ونجد أن الطاقة الاستيعابية غير

تستورد حالياً الخام عبر ميناء العقبة. ومن العقبة، سيتعين على الصادرات العراقية استخدام قناة السويس أو خط أنابيب سوميد إلى البحر المتوسط، أو باب المندب إلى آسيا. وبالتالي يمكن للعراق تطوير طرق بديلة لنحو 2 مليون برميل يومياً فقط من إجمالي إنتاجه الحالي الذي يبلغ حوالي 3.7 مليون برميل يومياً ويتوقع أن يرتفع أكثر مع استمرار تطوير حقول العراق النفطية.

ويقع ميناء الفحل، مركز تصدير النفط الرئيسي في سلطنة عمان، خارج مضيق هرمز بالفعل ولكن السلطنة تتطلع إلى تحويل تركيزها بعيداً عن مناطق الصراع المحتملة إلى مدينة الدقم في الجنوب الشرقي وذلك بإنشاء خط أنابيب جديد (إلى رأس مركز)، ومصفاة (بطاقة استيعابية تبلغ 230 ألف برميل يومياً) وحقل خزانات (ستبلغ طاقته الأولية 25 مليون برميل). كما أجرت سلطنة عمان مباحثات مع الكويت للربط المحتمل بين الدقم وصادرات النفط الخام الكويتي، على الأرجح عبر الربط مع جبل الظنة في غرب أبو ظبي. وهذا من شأنه أن يمكن الكويت من تجنب مضيق هرمز الذي تعتمد عليه بشكل كامل. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذا المشروع غير مرجح بسبب التكاليف الباهظة ونقص الحماس من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تفرغ ناقلات النفط من دول الخليج الأخرى شحناتها في جبل الظنة، ومن ثم إرسالها عبر الطريق العماني. حيث تبلغ المسافة بين الكويت ورأس مركز حوالي 1500 كم، وسوف تبلغ نفقات ذلك المشروع حوالي 11 مليار دولار.

وبوجه عام فإن شبكة الأنابيب المحتملة لدول مجلس التعاون ستربط الكويت ببترولاين في

الحرب العراقية-الإيرانية ويمكن أن يطبق على أي قوة قد تمثل تهديداً لحرية الملاحة في تلك الممرات مستقبلاً، حيث تحتفظ الولايات المتحدة بوجود عسكري قوي في المنطقة، لا سيما من خلال الأسطول الخامس في مملكة البحرين. إلا أن زيادة معدل إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسعيها لتحقيق الاكتفاء الذاتي قد أدى لسيادة الجدل في الولايات المتحدة بأنها لا تحتاج إلى إنفاق الكثير من الأموال على حماية إمدادات النفط في المنطقة، ويجب أن يضطلع الآخرون بذلك العبء. ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة كدولة مستهلكة للنفط عرضة لتأثيرات تقلبات أسعار النفط العالمية طالما أنها تواصل المشاركة في استيراد وتصدير النفط. ومن هنا، سوف يتضرر الاقتصاد الأمريكي إذا أدى انقطاع إمدادات النفط إلى الإضرار بالشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة. كما أن السيطرة على الصادرات النفطية تمنح الولايات المتحدة ميزة استراتيجية قوية ضد المنافسين لها، لا سيما الصين⁽²⁾.

ومع تنامي النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط عموماً ودعم إيران والنظام السوري على نحو خاص، بالإضافة إلى الاتفاق مع المملكة العربية السعودية وشركائها في الأوبك بشأن أسعار النفط، فضلاً عن توقيع العديد من الصفقات بشأن الطاقة مع كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وكذلك تقديم القروض لإقليم كردستان فإن روسيا سوف تستفيد من ارتفاع النفط والغاز نتيجة لأي انقطاع في الإمدادات

المستخدمة لخطوط الأنابيب البديلة، بترولاًين وأدكوب، سوف تغطي فقط 34 ٪ من إجمالي شحنات النفط التي تمر عبر المضيق (18.5 مليون برميل يومياً). فإذا كان هناك تعطل بنسبة 20٪ في تدفقات النفط عبر مضيق هرمز لمدة سبعة أيام على سبيل المثال، فإن ذلك يعني توقف تدفق 3.7 مليون برميل يومياً، وستكون سعة خط الأنابيب البديلة غير المستخدمة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة كافية لتغطية أي خسائر، غير أنه لا يمكن تغطية انقطاع قدره 50٪ أي 9.25 مليون برميل يومياً من خلال الطاقة الاستيعابية لخط الأنابيب وحده، وبالتالي فإنه سيتعين على دول الخليج اللجوء إلى مرافق تخزين للنفط خارج مضيق هرمز للحفاظ على عمليات التسليم للعملاء.

2- دور القوى العالمية في حماية إمدادات النفط الخليجية

اضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية بدور مهم للغاية في حماية إمدادات النفط في الخليج منذ إعلان «مبدأ كارتر» في يناير 1980م، الذي ينص على أن «أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسوف يتم صد هذا الهجوم بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية»⁽¹⁾ وكان الهدف من هذا المبدأ هوردد الاتحاد السوفياتي، الذي قام بغزو أفغانستان في عام 1979م، ولكن تم تطبيقه منذ ذلك الحين على العراق في عهد صدام حسين، وإيران خلال

2 Mills, Robin. 2018. "Strait of Hormuz is not the most dangerous risk for blockade." The National, 13 7. Accessed 1 24, 2019. <https://www.thenational.ae/business/energy/strait-of-hormuz-is-not-the-most-dangerous-risk-for-blockade-1.755062>.

1 1980. State of the Union Address. Performed by Jimmy Carter. Washington, D.C.

هامبانتوتا في سريلانكا وماراو في جزر المالديف. وفي مقابل ذلك، ظلت الهند تدعم ميناء تشابهار الإيراني بالقرب من جوادار والقريب من مضيق هرمز. ومع ذلك، من المرجح أن تحاول الصين، على ضوء استراتيجيتها «البحر البعيد»، تعزيز وجودها السياسي والاقتصادي والعسكري في منطقة الخليج العربي لحماية وارداتها النفطية من المنطقة. وفي نهاية المطاف، قد تسعى الصين إلى محاولة تغيير الوضع الإقليمي الراهن الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى حد كبير، رغم أن هذا الأمر يبدو بعيداً للغاية في الوقت الحالي. إلا أنه بوجه عام فإن الصين تتطلع إلى أن تصبح وسيطاً رئيسياً للسلام في الشرق الأوسط، وأن تجعل السياسات الإقليمية تميل تدريجياً لصالحها من خلال استخدام نهج القوة الذكية.

وإذا ما نجحت إيران في تشغيل ميناء جاسك بحلول عام 2021 م بدعم من الحكومة الصينية، فإن ذلك يعني أن إيران لن تعاني من عواقب إغلاق مضيق هرمز على تصدير النفط. ومع ذلك، ستظل إيران معتمدة بشكل كبير على المضيق لمرور صادراتها البتروكيمياوية وكذلك جزء كبير من وارداتها، كما أن احتمالية التحرك العسكري الأمريكي ستظل قوية. فضلاً عن أن الصين سوف تواجه تحديات إذا ما تم إغلاق مضيق هرمز، لأنها ستفقد إمكانية الوصول إلى نفط الخليج العربي والغاز الطبيعي المسال وهو أمر يكتسب أهمية كبرى بالنسبة للصين مقارنة بأي مكاسب متوقعة من إيران.

وإذا ما قررت روسيا المضي قدماً ببرنامجها المقترح للنفط مقابل البضائع مع إيران الذي تبلغ قيمته 50 مليار دولار، ووقعت صفقات بقيمة 15 مليار دولار في التنقيب عن النفط الخام وإنتاجه، فإن

عبر باب المندب أو مضيق هرمز، بيد أنه من غير المحتمل أن تقوم روسيا بتحدي الولايات المتحدة بشكل مباشر. كما أن روسيا لا ترغب في أن ترى حليفها إيران تتورط في نزاع عسكري ينتهي بتدمير مصالحهما معها.

أما الصين فهي في وضع مغاير إذ تعتمد بشكل كبير على منطقة الخليج العربي لتأمين احتياجاتها من النفط وإلى حد متزايد للغاز، على الرغم من تطوير خطوط أنابيب تربطها بروسيا وآسيا الوسطى. ولهذا، سعت الصين إلى تطوير طرق استيراد بديلة، مثل باكستان وبورما، تكون أقل عرضة لمخاطر إغلاق المضائق الآسيوية ولا سيما مضيق ملقا. وبالنظر إلى أن الصين تعد حليفاً لإيران والمستثمر الرئيسي فيها يلاحظ أن لديها تصميم على تجاهل العقوبات الأمريكية بقدر ما تستطيع عملياً. ولا ترغب الصين في حدوث أي انقطاع لصادرات الطاقة من المنطقة، خاصة إذا كان ذلك سيؤدي إلى تعزيز الوجود الأمريكي، وتذكر الصين مدى الإحباط الذي تعاني منه إيران في تأمين الاستثمار اللازم لمرفأ جاسك، مما يمنحها فرصة جيدة للحصول على صفقة مربحة قدر الإمكان إذا ما أرادت تطوير هذا الميناء. وسيكون لهذا الأمر تأثيراً مزدوجاً لصالح الصين يتمثل أولاً في تعزيز موقعها في الحرب التجارية الجارية مع الولايات المتحدة، وثانياً توسيع نفوذها في المنطقة بما يتماشى مع هدفها المستمر منذ عقود بإحباط سياسة الولايات المتحدة. على سبيل المثال، أنشأت الصين في السنة الماضية أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي، لمراقبة باب المندب عن كثب. كما تقوم بتطوير ميناء جوادار الاستراتيجي في غرب باكستان، بالإضافة إلى موانئ أخرى في المحيط الهندي مثل

التي هي أيضا ستستفيد من تلك المبادرة. ومن ناحية أخرى، فإن العراق، الذي يعتمد بشكل كامل تقريباً في كل صادراته من النفط الخام على مضيق هرمز، سيواجه معضلة نظراً لكمية الغاز والكهرباء التي يستوردها من إيران. وبينما يحاول العراق الحد من اعتماده على إيران سيقرر في نهاية المطاف عدم تحدي إيران أو الموافقة على إجراءات انتقامية ضدها إذا ما تصاعدت التوترات المتعلقة بالمضيق. وبالمقابل، من غير المرجح أن تنفذ إيران تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز إلا في حالات الضرورة القصوى.

أما بالنسبة للهند فقد كانت ضامناً للأمن في منطقة الخليج العربي عندما كانت جزءاً من الإمبراطورية البريطانية. الآن، لديها مصالح تجارية قوية في المنطقة وتعتمد بشكل كبير على وارداتها من النفط والغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج العربي، مع الحفاظ على علاقات جيدة مع إيران. ولا يزال لديها شكوك بشأن أنشطة الصين وحليفها باكستان في المنطقة، لكن على الرغم من قرب الهند من منطقة الخليج العربي فإنه ليس لديها حضوراً عسكرياً كبيراً فيه، بيد أنه حال احتدام المنافسة على منطقة الخليج العربي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا سوف يتعين على الهند أيضاً المشاركة في تلك المنافسة لحماية لمصالحها.

وبغض النظر عن تلك المواقف فإن إيران لن تقوم فعلياً بإغلاق المضيق، حتى لو تمكنت من الانتهاء من بناء ميناء جاسك بحلول عام 2021م (وهو أمر غير مرجح). في سعيها لإظهار سياسة الحوار وتجنب العقوبات من الحلفاء البارزين في الاتحاد الأوروبي، والأهم من ذلك، لتجنب حدوث مواجهة عسكرية كارثية من شأنها أن تعرض الأسواق العالمية للخطر، ومع ذلك من المرجح أن تقوم إيران بالمزيد من الهجمات التي يمكن إنكارها مثل الحرب السيبرانية

احتمالات الخيار العسكري سوف تظل قائمة ، حيث أن روسيا لا تزال تعارض فرض عقوبات عليها من قبل الولايات المتحدة، فضلاً عن معارضة الصين للتعريفات التجارية المفروضة من جانب الولايات المتحدة وابدؤا كلا البلدين بدأ في تطوير علاقات صداقة أكثر مع بعضهما البعض (خاصة في الدفاع) ومع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي ربما يؤدي إلى عزلة للولايات المتحدة الأمريكية ولكن مع بقاء شراكاتها وتحالفاتها الإقليمية حيث يتمركز الأسطول الأمريكي الخامس في البحرين لصد أي تهديدات قد تواجه أمن دول الخليج العربي ، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار تمركز البحرية الإيرانية في جاسك، الأمر الذي من شأنه أن يوفر لها شكلاً من أشكال ضمان الأمن يمكنها من ممارسة التجارة من الميناء دون المخاطرة بمواجهة عسكرية في الخارج. ستدفع السياسة الروسية والصينية باتجاه تأمين الاستخدام العادل للمضيق (ذلك أن الصين تحصل على إمدادات النفط من خلاله)، ولكن هذه السياسات لا تخلو من منافسة- لا تزال سلمية في الوقت الراهن- لتوسيع نطاق نفوذهما والحد من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.

ومن غير المحتمل أن تقوم إيران بتصدير كميات كبيرة من النفط إلى تركيا عبر أي طريق غير الخليج، وذلك بسبب طول المسافة بين الحقول الإيرانية في الجنوب والمصافي التركية الرئيسية على ساحل البحر المتوسط. حيث تقوم تركيا بالفعل بتنمية العلاقات مع الصين كجزء من مبادرة الحزام والطريق⁽¹⁾ وهو ما يعطيها حافزاً أكبر لدعم إيران،

1 Alkin, Kerem. 2018. "From Iranian streets to Strait of Hormuz and the Great Wall of China." Daily Sabah, 5 1. Accessed 1 24, 2019. <https://www.dailysabah.com/columns/alkin-kerem/2018/01/06/from-iranian-streets-to-strait-of-hormuz-and-the-great-wall-of-china>.

أو إصدار التهديدات دون تنفيذها. ومع ذلك، ونظراً للانطباع السائد بانحسار نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، تمكنت إيران من تكريس تدخلاتها في الأزمات الإقليمية بدعم من الصين وروسيا، وعلى المدى الطويل، سيظل الوجود العسكري للولايات المتحدة متمركزاً في الخليج العربي لكنه سيخسر بشكل متزايد احتكار هذا الدور الإقليمي، حيث سوف تسعى الدول الأوروبية والدول الأخرى المناوئة للسياسة الأمريكية عموماً للحفاظ على استمرار الاتفاق النووي الإيراني.

الخلاصة

يواجه كل من مضيق هرمز وباب المندب عدة تهديدات يمكن أن تعرقل أو توقف عبور الطاقة من خلال هذين الممرين الحيويين، ومن بين تلك التهديدات احتمال قيام إيران بإغلاق أي من المضيقين أو كلاهما معاً. لكن ذلك أمر غير مرجح لأسباب عسكرية واقتصادية وسياسية عديدة، إلا في حالة الضرورة القصوى. وفي حالة الإغلاق، من المرجح أن تتمكن القوات العسكرية الأمريكية من إعادة فتحهما للملاحة سريعاً، وبدلاً من الإغلاق يمكن لإيران القيام بمضايقات وهجمات بسيطة يمكن إنكارها، ويبدو أن هذه المضايقات تحدث الآن بالفعل، على الأقل في باب المندب.

وفي ظل التهديدات التي تواجه مرور الطاقة في هذين المضيقين فقد قامت دول الخليج بتطوير بدائل من أجل تأمين تصدير النفط للخارج حيث حققت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان تقدماً كبيراً في تطوير طرق بديلة، ولدى العراق بعض الخيارات المحدودة الأخرى، لكن ليس لدى الكويت والبحرين سوى القليل من البدائل.

من ناحية ثالثة فإن إيران أيضاً لا تستطيع تصدير نفطها دون استخدام مضيق هرمز، وهناك شكوك حول مدى السرعة التي تتمكن فيها إيران من تطوير ميناء جاسك البديل.

وفي كل الأحوال، من المنطقي أن تقوم دول الخليج العربية بتنفيذ خيارات إنشاء خطوط أنابيب أخرى، كما أن تأسيس منشآت تخزين استراتيجية في نقاط مثل الدقم في سلطنة عمان، وسيدي كرير على ساحل البحر المتوسط في مصر، وفي نقاط قريبة من المستهلكين في الهند واليابان والصين من شأنه أن يوفر تغطية مناسبة للانقطاعات القصيرة في الإمدادات⁽¹⁾ والأهم من ذلك، يجب على دول الخليج وضع خطط واضحة ومبادئ توجيهية للعمل في حالة توقف الإمدادات وتحديد الكيفية التي سيتم التعامل بها مع هذا التوقف ربما بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة، وآلية إطلاق المخزون الاستراتيجي. وهذا سيكون مفيداً ليس فقط في حالة إغلاق محتمل لمضيق باب المندب أو مضيق هرمز، ولكن لأي حالة انقطاع أخرى في إمدادات الطاقة سواء بسبب صراع أو خلل تقني أو كوارث طبيعية.

وعلى المدى البعيد فإن الصراع بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، بالإضافة إلى سعي كل من الهند وتركيا للحفاظ على مصالحهما في منطقة القرن الإفريقي على سبيل المثال أمر يدعو دول الخليج لاتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية بحيث يكون لديها عدد من طرق التصدير والاستيراد، حيث أن نشوب صراع بين تلك الأطراف يظل أمراً محتملاً.

1 Khan, Sarmad. 2018. "Adnoc signs preliminary accord for crude storage with India's ISPR." The National, 12 11. Accessed 1 24, 2019. <https://www.thenational.ae/business/energy/adnoc-signs-preliminary-accord-for-crude-storage-with-india-s-isprl-1.791026>

القسم الثالث القضايا الإقليمية

تقديم القضايا الإقليمية

بناء القدرات الأمنية والدفاعية العراقية: المقومات والتحديات

د. مثنى العبيدي

تقديم القضايا الإقليمية

كثيرة هي التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي ودول الجوار والتي تتسارع وتيرتها، وبالنظر إلى التداخل الشديد بين تلك التحولات تحرص دورية «دراسات» على تناول بعض من هذه التحولات من خلال تسليط الضوء على تطوراتها بل والأهم كيفية تأثيرها سواء على المستوى الإقليمي عموماً أو دول مجلس التعاون على نحو خاص.

وتأسيساً على ما سبق يخصص هذا العدد من دورية دراسات قسم «القضايا الإقليمية» لتناول قضية إقليمية يقدمها الدكتور مثنى العبيدي بعنوان «بناء القدرات الأمنية والدفاعية العراقية: القدرات والتحديات» والتي تلقي نظرة تاريخية على تطور القوات الأمنية والدفاعية العراقية وصولاً إلى الواقع الراهن مع إبراز أهم الخطط والاستراتيجيات الراهنة التي تستهدف دعم قدرات تلك القوات في ظل التحديات الأمنية التي يواجهها العراق في الوقت الراهن مع تحديد أهم التحديات التي تواجه تنفيذ تلك الخطط على المستويين الداخلي والخارجي.

بناء القدرات الأمنية والدفاعية العراقية: المقومات والتحديات

د. مثنى العبيدي⁽¹⁾

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة تحليل واقع القدرات الأمنية والدفاعية العراقية من خلال أربعة عناصر:

الأول: نشأة وتطور القوات الأمنية والدفاعية العراقية

والثاني: القوات الأمنية والدفاعية عام 2014م

والثالث: خطط بناء القوات الأمنية والدفاعية في العراق

والرابع: تحديات بناء القدرات الأمنية والدفاعية العراقية

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

الأولى: تتعدد معوقات بناء القوات الأمنية والدفاعية العراقية ما بين تحديات داخلية تتمثل في غياب الاستراتيجية العسكرية التي تتلاءم مع الأوضاع والتطورات والتحديات في العراق، وعدم وجود صناعة وطنية عسكرية من شأنها دعم تلك القوات، والاختلافات السياسية التي لها انعكاس على اتخاذ القرارات بشأن دعم تلك القوات، فضلاً عن التحديات المالية، وتعدد التشكيلات والقيادات، وتحديات خارجية تتمثل في الصراع الإقليمي -الدولي على العراق.

والثانية: كان عام 2003م عاماً مفصلياً في تاريخ القوات الأمنية والدفاعية والعراقية حيث أدى ضعف تلك القوات إلى اختراق الحدود الأمر الذي أتاح للجماعات الإرهابية التسلل من وإلى العراق لدول الجوار.

والثالثة: كان لعدم جاهزية القوات الأمنية العراقية أثركبير في عدم القدرة على مواجهة تنظيم داعش عام 2014م.

العسكرية والأمنية بحث بناء تطور القوات الأمنية والدفاعية العراقية منذ عام 1921م وواقعها والتحديات التي تعرضت لها في عام 2014م كونه عاماً مفصلياً بالنسبة لها، ومن ثم خطط بنائها والتحديات التي تواجهها.

أولاً: القوات الأمنية والدفاعية العراقية: النشأة والتطور

يعود تأسيس الجيش العراقي وتشكيل أول فوج عسكري تحت مسمى «فوج موسى الكاظم» إلى العهد الملكي عام 1921م، حيث كانت الخدمة في المؤسسة العسكرية بشكل طوعي، وأولت الدولة العراقية الحديثة ذلك التأسيس آنذاك اهتماماً كبيراً من خلال بناء المؤسسة العسكرية والسعي لضمان إيجاد الموارد الكافية لنجاحها تزامناً مع استحداث تشكيلات جديدة فيها تمثل في القوة البرية والقوة الجوية والقوة البحرية وقوات حرس الحدود وذلك وفقاً لمعاهدة تم الاتفاق عليها بين العراق وبريطانيا عام 1922م لاستكمال بناء وتأسيس تلك التشكيلات⁽¹⁾.

وفي أعقاب ذلك تم تطوير المؤسسات الأمنية والدفاعية وتأسيس الشرطة العراقية خلال العهد

تُشكل القدرات الأمنية والعسكرية لأي دولة من الدول مرتكزاً مهماً في مجال قوتها، كما أوضحت أحد مقاييس صعود الدول وقوة أدوارها المحلية والإقليمية والدولية، كما أن عوامل تأثيرها في مختلف القضايا هو ما تملكه من قدرات عسكرية متطورة، كما ترتبط باقي القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ارتباطاً لا يمكن تجاهله بقدراتها العسكرية والدفاعية. فمن خلال هذه القدرات تستطيع الدول مواجهة أي تحديات داخلية أو تهديدات خارجية وحماية مصالحها الوطنية والحفاظ على استقرارها الأمني والاقتصادي والسياسي.

والحال في مجال أهمية القدرات العسكرية والدفاعية للدولة لا يختلف عن ذلك بالنسبة للعراق الذي مرتبه تحولات وتحديات خلال الحقب المختلفة للدولة العراقية، إذ مرت المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية بمراحل تحول عدة تزامناً وتأثراً بالأحداث والتطورات التي يشهدها العراق سلباً وإيجاباً، فتارة امتلكت المؤسسات الأمنية والعسكرية عناصر القوة والتطور وتارة أخرى تعرضت للتراجع نتيجة لعوامل ومؤثرات الداخل والخارج. وبالرغم من وجود المؤسسات الأمنية والدفاعية في العراق منذ زمن بعيد فإن مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي عام 2003م قد شهدت هيكلاً جديداً وأسساً مختلفة للجيش العراقي عما كانت عليه في المراحل السابقة، ومن هنا جاءت أهمية بناء القوات الأمنية والعسكرية بمختلف تشكيلاتها، والأهم محاولات إبعاد الجيش العراقي عن التدخل في الشؤون السياسية.

وتقتضي دراسة عملية بناء قدرات الدولة العراقية

1 حسن تركي عمير. المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق. 14 يناير، 2015.

<https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-12-2015-dafatir/2218-2015-01-14-08-19-25>

(تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

الملكي (1921-1958)، وأصبح للمؤسسة العسكرية دور في الحياة السياسية عندما تولت الحكم في عام 1958م، وعند دخول العراق الحرب العراقية الإيرانية عام 1980م كانت قواته لا تزيد عن 12 فرقة عسكرية منها 4 فرق مدرعة، وقوات جوية لا تتجاوز 400 طائرة وقوة بحرية متواضعة ذات مهام ترتبط بحماية السواحل، إلا أنه في نهاية الحرب عام 1988م شهدت القدرات الأمنية والدفاعية قفزة كبيرة، فبلغ عدد منتسبيها ما يقرب من مليون جندي، و57 فرقة عسكرية بين مدرعة وآلية ومشاة وقوات خاصة، وفي عام 2003م كانت هناك العديد من التشكيلات العسكرية والأمنية النظامية وغير النظامية مثل قوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص والجيش الشعبي وجيش القدس، وكان لعدد منها مهام تتعلق بحماية النظام السياسي السابق وذات ارتباط به⁽¹⁾.

وشكل عام 2003م عامًا محوريًا في تاريخ المؤسسات الأمنية والدفاعية العراقية حينما تم حلها جميعاً بقرار من سلطة الائتلاف التي شكلتها القوات الأمريكية في إبريل 2003م، إلا أنه بعد أشهر قليلة من القرار وفي ظل أجواء الفراغ الأمني وتداعياته السلبية جاء الأمر رقم (22) لسلطة الائتلاف المؤقتة في 23 يونيو 2003م الذي يقضي بتشكيل جيش جديد وقوات أمنية في العراق وقد تم تشكيل «الفيلق العراقي الجديد» (New Iraq corps NIA) الذي استبدلت تسميته بـ «الجيش العراقي الجديد» (New Iraq Army NIA)، وتبعها في مطلع شهر يناير

1 عبد الجليل زيد المرهون. إعادة بناء الجيش العراقي. 9 يناير، 2015. <http://www.alriyadh.com/1011499> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

2004م تأسيس وزارة الدفاع العراقية الجديدة⁽²⁾، وتأسيس وزارة الداخلية وباقي الأجهزة والتشكيلات الأمنية التابعة لهما، وكانت هذه التشكيلات تخضع لتدريب القوات الأمريكية، ولكن ظهرت في هذه المرحلة تحديات أمنية دفعت إلى تعديل استراتيجية بناء القدرات الأمنية باستمرار فتم دمج وحدات «الحرس الوطني» التي تم تشكيلها آنذاك بمعدل لواء لكل محافظة مع وحدات الجيش، مما جعل بناء القدرات يمر بشكل متسارع دون الوصول إلى مستوى الجاهزية القتالية، مثلما لم يكن عملها مستقلاً عن عمل ودور القوات الأمريكية حتى عام 2008م عندما بدأت عملية نقل المسؤولية إلى الوحدات الأمنية العراقية، فبلغ عدد الفرق العسكرية 13 فرقة عام 2013م⁽³⁾.

وتتوزع قوات الأمن والدفاع العراقية بين القوات التي تتبع وزارة الدفاع وهي قوات مسلحة نظامية تنقسم إلى خمسة أفرع تتمثل في «القوة البرية، القوة الجوية، القوة البحرية، والدفاع الجوي، وطيران الجيش»⁽⁴⁾ ويصل تعداد الجيش العراقي إلى 318 ألف مقاتل، ويمتلك 301 من الدبابات،

2 عماد علو. الجيش العراقي ودوره في مراحل بناء وتطور الدولة. 6 يناير، 2018. <https://www.azzaman.com/>

(تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

3 محمد ماضي. العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي: حقيقة الجيش العراقي الجديد وأسباب الانتكاسات المتلاحقة. 7 يوليو، 2015. <https://www.swissinfo.ch/ara/>

(تاريخ الوصول 2 فبراير، 2019).

4 ما هو سر قوة الجيش العراقي؟ هذه أبرز الحروب التي خاضها منذ تأسيسه. 6 يناير، 2018. <http://oneiraqnews.com/index.php?aa=news&id22=3661#.XCzWuVwzbIU>

(تاريخ الوصول 2 يناير، 2019)

على أسلحة ومعدات ومقرات هذه القوات التي أنفق عليها مبالغ طائلة تقدر بمليارات الدولارات، ويمكن تحديد عدة أسباب لقصور القوات العراقية آنذاك وهي:

1- عدم تناسب خطة التسليح وتجهيز القوات الأمنية التي أطلقت منذ عام 2006م مع متطلبات استراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية، إذ كان التركيز على التسليح التقليدي مثل المدفعية والهاونات والدبابات، بينما المواجهة مع التنظيمات الإرهابية والمليشيات تتطلب تسليح القوات وفق استراتيجية مختلفة من شأنها أن تتيح لتلك القوات سرعة الحركة والمرونة العالية وحرب الشوارع والتدخل السريع، وجميعها تحتاج إلى معدات عسكرية من نوع خاص كالعجلات المدرعة والطائرات المروحية وأجهزة كشف ومعالجة العبوات الناسفة والمتفجرات، بالإضافة إلى تدريب القوات على القتال والتدخل غير التقليدي.

2- الخلافات بين قيادات العمليات العسكرية المنتشرة في عدد من المحافظات وسلطات الحكومات المحلية في تلك المحافظات مما أدى إلى وجود تصدع في العلاقات بينهما وهو الأمر الذي مكن الجماعات الإرهابية من تعزيز نفوذها وتأثيرها على تلك المناطق⁽³⁾.

3- ضعف الجهد الاستخباراتي، إذ لم يكن بمستوى وحجم التهديدات التي تشهدها الساحة العراقية، فضلاً عن اختراق عدد من الأجهزة الأمنية والاستخباراتية من قبل هذه الجماعات الإرهابية وحصول هذه الجماعات على معلومات المنتسبين الأمنيين وأسمائهم وأعدادهم مما

ومدرعات بعدد 5000، وطائرات حربية 151، و161 طائرة هليكوبتر⁽¹⁾ أما التشكيلات الأمنية التي تتبع وزارة الداخلية فهي قوات الشرطة الاتحادية والشرطة المحلية ومغاوير الشرطة وقوات التدخل السريع وقوات مكافحة الشغب وشرطة حماية المنشآت وأفواج الطوارئ وغيرها من التشكيلات المختلفة⁽²⁾ فضلاً عن الأجهزة الاستخبارية ومكاتب الأمن الوطني.

ثانياً: القوات الأمنية والدفاعية العراقية عام 2014م

على الرغم من التدهور والأزمات المتكررة التي شهدتها العراق بعد عام 2003م وعلى الصعيد المختلفة سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً فإن عام 2014م كان كاشفاً لأوجه القصور التي كانت تعترى الجيش العراقي آنذاك عندما استولى تنظيم داعش على عدة محافظات منها الأنبار ونيوى وصالح الدين ومناطق من كركوك وديالى وبما نسبته 40% من مساحة العراق ليعلن فيها «خلافته» المزعومة، وذلك بعد انهيار ما يقرب من 4 فرق عسكرية والعديد من أفواج الشرطة المحلية والاتحادية في تلك المحافظات واستولى عناصره

1 ابتهاج علي. جيش العراق .. من "الملكية" إلى الترتيب 59 في تصنيف "غلوبال فاير باور" 22 يوليو، 2017.

<https://kitabab.com/news/>

(تاريخ الوصول 2 يناير، 2019)

2 سامي الزبيدي. الهيكل الحالي لوزارتي الدفاع والداخلية.. هدر للموارد. 22 يناير، 2016.

[/https://www.azzaman.com](https://www.azzaman.com)

(تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

3 اسماعيل السوداني، مصدر سبق ذكره.

فضلاً عن ظاهرة سميت محلياً بـ "الفضائيون" للدلالة على وجود أعداد كبيرة لأسماء وهمية من منتسبي القوات الأمنية والعسكرية، فحسب تقارير كانت منشورة آنذاك أشارت إلى وجود أكثر من مليون منتسب في المؤسسات الأمنية والدفاعية المختلفة بينما في الواقع العدد الحقيقي هو أقل بكثير من ذلك والفارق هو إما أسماء وهمية وصل عددها ما يقرب من 50 ألف أولاًشخاص حقيقيين ولكن غير موجودين في الخدمة وإنما يتقاضون رواتبهم فقط⁽⁴⁾.

7- اعتماد معيار الكم على حساب النوع في تطوير القدرات الأمنية والدفاعية كان سبباً في وجود ترهل وتشتت وإهدار للموارد والجهود، وكذلك اختلال التوازن في الرتب بالنسبة للضباط وارتباك في الأداء.

8- أدى استمرار اضطراب الأوضاع الأمنية ومشاركة القوات المستمرة في المواجهات مع الجماعات الإرهابية والمليشيات في مختلف أنحاء العراق إلى اختلال الإرادة القتالية بسبب ضغوط الحرب وحصول إجهاد نفسي ومعنوي كان أحد أسباب إلقاء السلاح أثناء أحداث يونيو عام 2014م وترك المواقع العسكرية أمام عناصر داعش⁽⁵⁾.

9- تم من خلال تأسيس مكتب القائد العام للقوات المسلحة سحب صلاحيات الوزارات والوكالات الأمنية وشغور منصب وزير الدفاع والداخلية واحتكار السلطة بيد رئيس الوزراء لعدة سنوات، مما أدى إلى ضعف القدرات التنظيمية

مكنها من استهداف العديد منهم وتنفيذ الهجمات على مراكز الأمن والشرطة والوزارات واقتحام السجون وإطلاق سراح العديد من قياداتها⁽¹⁾.

4- خضعت المؤسسات الأمنية والعسكرية لسياسة المحاصصة في توزيع الحقائب الوزارية "الدفاع للعرب السنة" و"الداخلية للعرب الشيعة"، و"رئاسة أركان الجيش للکرد"، وتندسج هذه المحاصصة حتى على قادة الفرق والألوية العسكرية وباقي مفصل القوات الأخرى مما انعكس سلباً على أداء هذه القوات⁽²⁾.

5- عدم استكمال جاهزية قوات الأمن والدفاع العراقية، إذ انسحبت القوات الأمريكية في عام 2011م، من دون أن تفي بالتزامات استكمال جاهزية القوات العراقية من تسليح وتجهيز وتدريب يتلاءم والتهديدات التي كان يشهدها العراق آنذاك وذلك في مقابل امتلاك التنظيمات الإرهابية تجهيزات كبيرة وخبرة قتالية أدت في النهاية إلى قدرتها على مواجهة وهزيمة القوات الأمنية العراقية عام 2014م⁽³⁾.

6- أدى استئثار الفساد المالي والإداري إلى ضعف أداء القوات الأمنية والدفاعية العراقية وهو أحد أسباب أزمتها في عام 2014م، وذلك من خلال وجود "صفقات السلاح الفاسدة" والوهمية وعمليات التسليح الرديء مقابل أموال طائلة،

1 عادل الجبوري. أين تكمن مشكلة الأمن في العراق؟ وما هو الحل؟ 15 مايو، 2015. <http://ftp.burathanews.com/arabic/reports/236652> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

2 حسن تركي عمير، مصدر سبق ذكره، ص 131.

3 جوناثان ماركوس. عوامل وقفت وراء انهيار الجيش العراقي السريع. 14 يونيو، 2014.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/06/140614_factors_behind_iraqi_army_collapse (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

4 عقبات بناء جيش عراقي بعيون خبراء مؤتمر "الجيش والسياسة". 3 أكتوبر، 2016.

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2016/10/2> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

5 اسماعيل السوداني، مصدر سبق ذكره.

والتخطيطية الأمر الذي سهل من التنصل من المسؤولية، فضلاً عن عدم تحديد المسؤولين عن ذلك القصور قد أدى إلى تكرار الخروقات الأمنية نظراً لتعدد القنوات التي ترتبط بالمؤسسة التي احتكرت إصدار القرارات والأوامر⁽¹⁾.

وفي خضم تطورات عام 2014م التي شهدتها الساحة العراقية وتزايد نشاطات التنظيمات الإرهابية وخطرها على الأمن الداخلي في العراق، فضلاً عن مخاطرها على الأمن الإقليمي وتزامناً مع تشكيل حكومة جديدة آنذاك، وجدت المؤسسات الأمنية والعسكرية ذاتها أمام عدد من المعضلات، أهمها:

1- إعادة التشكيل، فعند تلاشي ما يقرب من 4 فرق عسكرية والعديد من أفواج وتشكيلات الشرطة واستيلاء عناصر داعش على معداتها وأسلحتها تناقصت القوة القتالية إلى 85 ألف منتسب وفقاً لبعض التقارير، ومن ثم فإن المعضلة كانت تكمن في تحقيق مسعى لبناء 9 ألوية جديدة للجيش العراقي وبإجمالي قوة يبلغ قوامها 45 ألف جندي وتأهيلهم للمشاركة في القتال⁽²⁾.

2- الأزمة المالية، شهد عام 2014م انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط العالية ونظراً لأن اقتصاد العراق أحادي الجانب في اعتماده على النفط فقد انعكس ذلك على الموازنة المالية للبلاد فحدثت أزمة مالية وتم اعتماد سياسات تقشفية لمواجهة في ظل الحاجة للمزيد من الأموال لتغطية تكاليف الحرب

ضد الإرهاب، مثلما انعكست على مجهودات تسليح وإعادة تشكيل القوات الأمنية والدفاعية حينها.

3- الحصول على الدعم الدولي، إذ تتطلب الحرب الحصول على الدعم والمساعدة الدولية في مجال تدريب وتأهيل وتسليح القوات الأمنية للقيام بالعمليات العسكرية لمواجهة تنظيم داعش، وهو أمر أكدته آنذاك رئيس مجلس الوزراء آنذاك حيدر العبادي بالقول «إن التحدي الذي نواجهه بحاجة إلى مساعدة دولية على الصعيد العسكري والإسناد الجوي والتدريب والتسليح وبناء القدرات القوات الأمنية العراقية»⁽³⁾.

4- ضبط الحدود، فالاضطرابات في سوريا وعدد دول المنطقة وانشغال الدول بها جعل من ضبط الحدود العراقية لمنع تسلل الإرهابيين وتهريب السلاح إلى العراق مهمة ليست باليسيرة ومعضلة تتطلب المعالجة.

5- انتشار السلاح ويعد من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة العراقية والقوات الأمنية في ظل توجهها لبسط الأمن والاستقرار، فالعديد من الفصائل المسلحة والمليشيات والعشائر وحتى الأفراد أصبحوا يمتلكون مختلف أنواع السلاح، وبقاء هذا السلاح يشكل تحدياً لهيئة الدولة ومؤسساتها المختلفة وفي مقدمتها المؤسسات الأمنية⁽⁴⁾.

6- بعد أحداث عام 2014م أصبحت القوات الأمنية والدفاعية العراقية أمام تحدي مهم ذو جانبين: الأول، أهمية تأدية دورها في تحرير الأراضي التي استولى عليها تنظيم داعش ومحاربه وهو أمر ليس باليسير، فالتنظيم استطاع آنذاك أن يبني

1 علي العبادي. بحث موجز في ملف القوات المسلحة العراقية للعام 2015 وما بعده. 17 يناير، 2015. <http://www.alnoor.se/article.asp?id=264863> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

2 ميس ريان، إرين كينغهام. 9 نوفمبر، 2014. <https://aawsat.com/home/article> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

3 علي العبادي، مصدر سبق ذكره.

4 عماد علو، مستقبل الاستراتيجية العسكرية العراقية. 23 إبريل، 2015. <https://www.europarabct.com> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

ثالثاً: خطط بناء القدرات الأمنية والدفاعية العراقية

يُعد بناء القدرات الامنية والدفاعية في العراق مرتكزاً أساسياً في عملية إعادة البناء والإعمار في مرحلة ما بعد القضاء على تنظيم داعش، كما أن خطط عملية بناء القدرات المطلوبة يجب أن تكون وفقاً للمتطلبات التي تخط مسارها العوامل الدفاعية كما يشكل بناء القدرات حاجة وطنية لتأمين سيادة ووحدة الدولة وأمن البلاد واستقراره⁽³⁾.

وفي مرحلة ما بعد يونيو 2014م تم تبني خطط وخطوات فعلية في مجال بناء القدرات الأمنية والدفاعية العراقية وأدرجت كأحد بنود البرنامج الحكومي للحكومة العراقية التي تشكلت في ذلك الوقت والتي تبنت تعزيز الشفافية وإصلاح وتطوير المؤسسات الأمنية والدفاعية من خلال عدة خطوات. فبدأت بإحالة 10 من قادة العمليات في الجيش العراقي إلى التقاعد بينهم رئيس الأركان، وتم تعيين 18 آخرين في مناصب قيادية في وزارة الدفاع، مثلما تم إعفاء 26 من كبار ضباط وزارة الداخلية من مناصبهم، وتم الكشف عن وجود 50 ألف منتسب وهمي في المؤسسة العسكرية⁽⁴⁾.

وتبنت الحكومة العراقية خططاً لتسليح وتطوير المعدات والقدرات الحربية فأبرمت العديد من الاتفاقيات لشراء الاسلحة التي تحتاجها القوات العراقية في حربها ضد الارهاب، فتسلم العراق

قوة عسكرية، فضلاً عن تحصن عناصره في المدن والأحياء السكنية ويعتمد على أسلوب الكمائن والسيارات المفخخة والانتحاريين مما يزيد من تعقيد المعارك معه. والثاني، استعادة مكانتها بعد انهيار عدة تشكيلات منها⁽¹⁾.

7- السيطرة على الأراضي المحررة، وهو الأمر الذي يتطلب توفير قوات أمنية لتولي مهام حفظ الأمن ومعالجة وجود العبوات الناسفة والألغام في مساحات ومناطق كبيرة وحمايتها من عودة عناصر داعش، وحماية الأهداف الحيوية والبنية التحتية في المناطق المحررة، وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر بأسلوب الانفتاح والتوزيع والانتشار لقطعات الجيش في أنحاء العراق⁽²⁾.

3 هيثم الحلي الحسيني. المرتكزات الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية العراقية في خيار التسليح الروسي. 29 نوفمبر، 2012.

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=334565&r=0>

(تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

4 - عبد الجليل زيد مرهون، مصدر سبق ذكره.

1 علي مراد العبادي. بسط الأمن في العراق: التحدي الأكبر بعد الجسم العسكري. 19 أغسطس، 2017.

<https://m.annabaa.org/arabic/authors/articles/12196> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

2 عماد علو، "مستقبل الاستراتيجية العسكرية العراقية ما بعد داعش"، مصدر سبق ذكره.

عام 2014م معدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت قيمتها 14 مليار دولار، تضمنت مقاتلات F16 وطائرات أباتشي، وأسلحة من أنواع أخرى⁽¹⁾ كما اتبعتها خلال الأعوام اللاحقة بصفقات تسليح أمريكية تضمنت طائرات حربية وعربات مدرعة ومناطق مراقبة وعتاد مختلف. ، كما أبرم العراق أيضاً صفقات تسليح مع روسيا تشمل أنظمة صواريخ «بانتسير-إس 1 الدفاعية وقاذفات Dzhigit المحمولة وطائرات هجومية من طراز Sukhoi-25 وطائرات ميغ 35 وتجهيز العراق بلواء مدرع متكامل، وصفقات سلاح أخرى مع كل من التشيك وكوريا الجنوبية وبريطانيا وبولندا وهنغاريا ودول أخرى تتضمن شراء طائرات حربية ودبابات ومنظومات صاروخي وأجهزة رادار حديثة⁽²⁾.

كما أن تطوير الصناعات العسكرية والاستفادة من الأسلحة المصنعة محلياً كانت أحد أبرز جهود بناء القوات الأمنية العراقية حيث تم إنتاج أسلحة خفيفة وعتاد وقنابل جوية من وزن (100-200) كجم وصواريخ اليقين (أرض-أرض) بحمولات مختلفة، وإنتاج صاروخ كاتيوشا 107 المطور وقنابل الهاون، وتصنيع الآلاف من قطع الغيار للأسلحة التي دمرتها المعارك والمواجهات المسلحة، كما تبنت وزارة الدفاع العراقية مطلع عام 2018م خطة لإعادة هيكلة القوات المسلحة، تتكون من مرحلتين: الأولى، تتضمن زيادة الجهد الاستخباراتي والأمني للقضاء على بقايا عناصر وخلايا التنظيمات الإرهابية. والثانية تتضمن إعادة هيكلة العديد

من الوحدات العسكرية وإعادة تنظيمها وتسليحها بما يتلاءم ومستوى التحديات المستقبلية وبخاصة قوات الحدود وزيادة عدد الطائرات المقاتلة حتى تتمكن القوة الجوية العراقية من التعامل بمرونة في مجال مكافحة التنظيمات الإرهابية أو أي عدوان خارجي⁽³⁾.

أما فيما يخص الدعم الدولي للعراق في مجال عملية بناء القدرات الدفاعية والأمنية فيتمثل فيما يلي:

- الدعم الأمريكي، فقد تلقى العراق الدعم الأمني والعسكري من الولايات المتحدة الأمريكية في الجوانب الأمنية والعسكرية في يونيو 2014م من خلال القيام بتدريبات مشتركة في الأردن بين القوات الخاصة الأمريكية والعراقية لمكافحة الإرهاب، وخصصت مبلغاً قدره 1.6 مليار دولار لتسليح وتدريب القوات العراقية ولدعم عملية إعادة بناء الجيش العراقي حتى يكون قادراً على مواجهة الإرهاب⁽⁴⁾ ويتضمن الدعم الأمريكي للقوات العراقية وجود عسكري مباشر يتضمن مهام عديدة منها المشاركة في المعارك ضد تنظيم داعش في المجالين البري والجوي وتقديم المشورة في القتال، فضلاً عن مهام التدريب والتأهيل لمنسوبي القوات الأمنية وقوات الجيش. وستواصل القوات الأمريكية تمركزها في عدد من القواعد العسكرية ومنها قاعدة عين الأسد في محافظة الأنبار ليتمكن ذلك من الاستمرار في تقديم الدعم بما يتناسب

1 - علي العبادي، مصدر سبق ذكره.

2 سلام الجاف. تعزيز الجيش العراقي: استراتيجية أمريكية لمنع استنساخ التجربة اللبنانية. 25 سبتمبر، 2017. <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/9/29> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

3 وزارة الدفاع: خطة لإعادة هيكلة القوات المسلحة من مرحلتين. 24 يناير، 2018. <https://www.thebaghdadpost.com/ar/Story/80446> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

4 علي العبادي، مصدر سبق ذكره.

رابعاً: تحديات بناء القدرات الأمنية والدفاعية العراقية

مع أهمية الجهود المشار إليها لبناء القدرات الأمنية والدفاعية العراقية فإن تلك الجهود لاتزال تواجه عدة تحديات أهمها:

1- غموض العقيدة العسكرية للقوات المسلحة وغياب الاستراتيجية العسكرية التي تتلاءم مع الأوضاع والتطورات والتحديات في العراق.

2- عدم وجود صناعة وطنية عسكرية للأسلحة والذخيرة والتجهيزات العسكرية من شأنها أن تلبى حاجة القوات الأمنية وتسهم في إدامة حالة الاستعداد وتديم القدرة القتالية للقوات المسلحة⁽³⁾.

3- الخلافات السياسية، تشهد العملية السياسية في العراق صراعات مستمرة بين الأحزاب السياسية تؤثر بدورها على الجهود التي تتطلبها عملية بناء القدرات الأمنية وبخاصة التي تحتاج إلى توافق السلطين التشريعية والتنفيذية، على تشريعات بهذا الشأن، حيث أن تلك الاختلافات من شأنها إتاحة المزيد من التدخل في الشؤون والقرارات العسكرية أيضاً⁽⁴⁾، ويبرز ذلك في الجدل حول إلغاء قيادات العمليات التي يعتبرها عدد من نواب البرلمان غير دستورية وتم استحداثها في ظل الحكومة العراقية السابقة برئاسة نوري المالكي، بينما يبدي البعض اعتراضاً على إلغائها، كذلك الجدل حول وجود القوات الأمريكية

ومتطلبات القوات العراقية في المستقبل⁽¹⁾.

- دعم حلف شمال الاطلسي «الناتو»، الذي أعلن في يوليو 2015م تبني دول الحلف حزمة من الإجراءات لتعزيز قدرات العراق الدفاعية والأمنية، وتشمل سبعة مجالات مهمة تتمثل في «إصلاح قطاع الأمن، ومكافحة العصابات النافسة، وتحييد وإزالة الذخائر المتفجرة، والتخطيط المدني العسكري، والدفاع السيبراني «أمن الإنترنت» والطب العسكري، والمساعدات الطبية، والتدريب العسكري، والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية»، فضلاً عن الاتفاق بين الحكومة العراقية، كما صرّح بيان عن الحلف في فبراير 2018م يتضمن اعتراف الحلف بتجيز قوات الحدود العراقية بأسلحة متطورة وكاميرات مراقبة وطائرات مسيرة لحماية الحدود ومنع تسلل الإرهابيين إلى داخل العراق، بالإضافة إلى الدعم الأوروبي، وقدمته عدة دول بشكل ثنائي مع العراق أو ضمن الاتحاد الأوروبي أو ضمن جهود التحالف الدولي لمحاربة الارهاب ومنها ألمانيا والنرويج وفرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية التي قدمت دعمها وإن كان بأشكال متفاوتة لبناء قدرات العراق الأمنية والدفاعية⁽²⁾.

1 التحالف الدولي: سبق في العراق حسب الحاجة والتنسيق مع بغداد. 5 فبراير، 2018. https://arabic.rt.com/middle_east/925366 (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019)، مشتريات العراق من سلاح أمريكا 22 مليار دولار منذ 2005. 23 مارس، 2017. <http://alkhaleejonline.net> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

2 آفاق الشراكة الاستراتيجية بين العراق وحلف الناتو. 29 نوفمبر، 2012. <http://www.bayancenter.org/2018/08/4713> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

3 عماد علو، مستقبل الاستراتيجية العسكرية العراقية ما بعد داعش، مصدر سبق ذكره.

4 حسن تركي عمير، مصدر سبق ذكره، ص 131.

الدولتين في العراق فقد انعكس ذلك سلباً على عملية بناء القدرات الأمنية والدفاعية العراقية ولاسيما أن لإيران مستشارين عسكريين شاركوا في المعارك ضد داعش. أما في مسألة الصراع الأمريكي الروسي فقد كان للمحدد الأمريكي دوراً مؤثراً في تحجم التوجه العراقي لتنويع مصادر التسلح واستيراد الأسلحة الروسية وهو أمر ينعكس على عملية تسليح القوات العراقية⁽³⁾.

التي يُعد وجودها ضرورياً لدعم بناء القدرات الأمنية والعسكرية بينما تشهد القوى والاحزاب السياسية وممثلها في البرلمان العراقي اختلافاً في الرؤى حول وجودها أو انسحابها⁽¹⁾.

4- التحديات المالية فمنذ عام 2014م تشهد الموازنة المالية السنوية للعراق عجزاً مالياً كبيراً وليست موازنة عام 2019م ببعيدة عن العجز فعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط إلا أنها جاءت بعجز يقرب من 19 مليار دولار، الأمر الذي ينعكس على بناء القدرات الأمنية وبرامج التسلح التي تتطلب تخصيص مبالغ كبيرة لها.

5- تعدد التشكيلات والقيادات، مما يُشكل عائقاً أمام تطوير القدرات الأمنية وتداخل المهام بين قوات الجيش وقوات الشرطة والأمن الداخلي الأمر الذي يتسبب في وجود مشكلات بشأن القيادة والسيطرة وفي الجهود المبذولة لتعزيز القدرات وإهدار الكثير من الجهد والوقت والموارد⁽²⁾.

6- الصراع الإقليمي الدولي على العراق، حيث ينعكس الصراع الأمريكي الإيراني، والصراع الأمريكي الروسي على عملية بناء القدرات العراقية، فعلى الرغم من نفوذ إيران وتأثيرها فإن امتلاك العراق لقدرات عسكرية كبيرة تؤهله لاستعادة دوره الإقليمي ليس من مصلحتها وإبقائه في وضع المحتاج عسكرياً لها هو ما تعمل لتحقيقه وهو أمر يتعارض مع التوجهات الأمريكية، حيث أن الإدارة الأمريكية الحالية تدعم العراق من أجل تحجيم دور إيران في الساحتين العراقية والإقليمية، ونظراً لنفوذ وتأثير

3 أمريكا «تتابع» مع بغداد قضية صفقة الأسلحة الإيرانية رغم نفي وجودها. 25 فبراير، 2014. <https://arabic.cnn.com/world/2014/02/25/iran-usa-iraq-arm-deal> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).
البنّاغون يخطر الكونغرس ببيع 24 أباتشي إلى العراق لمواجهة الإرهاب. 28 يناير، 2014. <https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/01/28/apache-iraq-deal> (تاريخ الوصول 2 يناير، 2019).

1 محمد علي. جنرال عراقي: القوات الأجنبية لن تغادر في 2018. 21 ديسمبر، 2017. <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/12/31>

2 سامي الزبيدي، مصدر سبق ذكره.

الخاتمة

يتضح جلياً أهمية المؤسسات الأمنية والدفاعية في العراق، ويلاحظ أن مرحلة ما بعد عام 2003م كان لها تأثير سلبي على الأمن والاستقرار الداخليين، بالإضافة إلى تأثير ذلك على الدول المجاورة فقد أدى عدم ضبط الحدود إلى تسلل العناصر الإرهابية إلى العراق والتواصل فيما بين جناحي تنظيم داعش في كل من العراق وسوريا، وكذلك وجود جماعات -تصنفها بعض الدول بالإرهابية - على الأراضي العراقية مثل وجود عناصر حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان.

وكان لعدم جاهزية القوات الأمنية العراقية أثره في عدم قدرة تلك القوات على مواجهة تنظيم داعش عام 2014م، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية ما بعد عام 2014م كانت دافعاً مهماً من أجل تصحيح المسار وتوجه الحكومة العراقية للإصلاح وبناء القدرات العسكرية، وبالفعل تجسد ذلك واقعاً عندما تم استعادته كل المناطق التي استولى عليها تنظيم داعش عام 2014م.

ولكن عملية بناء القدرات العسكرية والأمنية ليست بالأمر اليسير بالنسبة لدولة مثل العراق يمر بأوضاع مضطربة معقده منذ عدة عقود على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وغيرها تتداخل فيها الأبعاد الداخلية والخارجية، فحتماً ستواجه عملية بناء القدرات الأمنية والدفاعية العديد من التحديات تبعاً لمعطيات تطورات الساحتين الداخلية والخارجية وإمكانية الحكومة العراقية في تجاوز هذه التحديات من عدمه.

القسم الرابع: عروض التقارير الاستراتيجية والكتب والمؤتمرات

تقديم الملف

أولاً: عروض التقارير الاستراتيجية والكتب.

ثانياً: المؤتمرات.

تقديم الملف

التقرير الثالث والذي يقدمه الأستاذ محمد بوحسن بعنوان «أمريكا وليس العولمة» الرئيس ترمب ومهمة أمريكية»، فيدور حول موضوع التقرير السابق ذاته وهو تحليل مضامين السياسة الخارجية الأمريكية ويقدم وجهة نظر تتلاقى أحياناً مع الأفكار الواردة في التقرير السابق ويصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا توجد سياسة واضحة من شأنها تحديد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية الحالية والأدوات التي ستستخدمها من أجل تحقيق هذه الأهداف، ومن ثم فإن العامل الأهم الذي يؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية على مستوى العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة هو المصلحة الوطنية، أما الكتاب الرابع والذي يقدمه الأستاذ محمد إسماعيل والذي جاء بعنوان «الأيدولوجيا والسياسة والتحديات الأمنية الجديدة في غرب آسيا» فيكتسب أهمية كونه يقدم رؤية أكاديمية من خلال الأوراق المقدمة إلى «مؤتمر غرب آسيا» الذي عقد في نيودلهي في يناير 2016م بتنظيم من معهد الهند للدراسات الدفاعية. تلك الأوراق التي تم تحديثها من خلال إضافة التطورات اللاحقة لذلك العام حيث صدر الكتاب في عام 2018م ويتضمن الكتاب إحدى وعشرين موضوعاً تتضمن رؤية مختلفة لكتاب ذوي اتجاهات وخبرات مختلفة بشأن رؤية الدول الآسيوية المحورية للتطورات في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

بالإضافة إلى عرض نتائج حوار المنامة الرابع عشر والذي عقد بمملكة البحرين خلال الفترة من 26-28 أكتوبر 2018م وتضمن جدول أعماله العديد من القضايا الإقليمية والدولية ويقدمه الدكتور أشرف كشك.

في ظل تسارع التطورات الإقليمية والدولية الراهنة فقد حرصت هيئة تحرير دورية «دراسات» على انتقاء عدد من الكتب والتقارير ذات الصلة بتلك التطورات من أجل الإلمام ليس فقط بمضامينها بل وتأثيرها على أمن منطقة الخليج العربي خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بوجه عام، ويتضمن هذا العدد كتابين وتقريرين ، ففي التقرير الأول بعنوان «تهديد إيران الإلكتروني: التجسس والتخريب والانتقام» عرض الأستاذة مروة العبيدي: يتضمن رصد وتحليل التهديدات الإيرانية في مجال الإرهاب الإلكتروني وكيف تعمل إيران على توظيف ذلك النوع من الهجمات خلال صراعاها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج ودول الجوار وهو ما تؤكد العديد من المؤشرات ، إلا أن التقرير يصل إلى نتيجة مؤداها أنه بالرغم من سياسات إيران التخريبية في هذا الشأن والتي تخصص لها الملايين من الدولارات فإنها لا تزال غير قادرة على توظيف ذلك النوع من الإرهاب على نطاق واسع، أما الكتاب الثاني والذي يقدمه الأستاذ محمود عبد الغفار بعنوان «الوهم الكبير: الأحلام الليبرالية والواقع الدولي»، فيتضمن تحليلاً أكاديمياً مهماً للمضامين الأيدولوجية للسياسة الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية عبر عقود مختلفة من حيث النجاحات والإخفاقات، وتطبيقها في حالات محددة وهو أمر مفيد في التعرف على ملامح تلك السياسة ونتائجها، ويصل الكتاب إلى نتيجة مؤداها أن الهيمنة الليبرالية يصعب تطبيقها في النظام الدولي الحالي، وبدلاً من ذلك يجب أن تعمل الدول وفقاً لمنطق توازن القوى من أجل تطبيق تلك الصيغة، أما

أولاً: عروض الكتب والتقارير الاستراتيجية

تورطت إيران في أكثر الهجمات تطوراً وتكلفة في تاريخ الهجمات عبر الإنترنت. اليوم تحولت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وإيران التي استمرت لأربعة عقود، إلى الفضاء السيبراني. حيث أصبحت العمليات السيبرانية البالغة الخطورة أداة أساسية في السياسة الإيرانية إذ تقوم إيران بتوظيفها لتحقيق هيمنتها الإقليمية، من هذا المنطلق يطرح المؤلفان في هذا التقرير تهديد إيران السيبراني من خلال التجسس والتخريب والانتقام من خلال قدرات إيران في الفضاء السيبراني.

ووفقاً للتقرير فقد أصبح الفضاء السيبراني أحدث نطاقات الصراع الأمريكي-الإيراني وهو ما يتضح من خلال ممارسات الجماعات المرتبطة بقوات الأمن الإيرانية وبالتحديد الحرس الثوري الإيراني ووزارة الاستخبارات التي أضحت أكثر قدرة على نحو متزايد في تنفيذ العديد من العمليات السيبرانية الخاصة بها. وتشمل هذه العمليات أهدافاً منها الجماعات التي تنتقد الحكومة الإيرانية داخل إيران وخارجها، والشركات، والمنظمات الغير حكومية، فضلاً عن المؤسسات الاقتصادية والدفاعية والدبلوماسية للعديد من البلدان وهي ألمانيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

وقد قدمت الحكومة الإيرانية روايات متضاربة حول عملياتها السيبرانية الهجومية، والتي تروج لإمكاناتها بينما تنكر مسؤولياتها عن الهجمات المنسوبة إليها. تماشياً مع استخدام السلطات الإيرانية لمجموعات (الوكلاء-proxy groups) من أجل تعزيز تدخلاتها الإقليمية، وتقوم إيران بممارسة تلك العمليات باستخدام الوسطاء (intermediaries)، وعلى الرغم من نفي إيران لمثل هذه العمليات، فإن المؤلفين أوضحوا في التقرير أن إيران استثمرت في القدرات السيبرانية المحلية للأغراض الدفاعية والهجومية، فضلاً عن استعدادها لاستخدام تلك



1- Iran's Cyber Threat: Espionage, Sabotage, and Revenge

Publisher: Carnegie Endowment for International Peace

Year of publication: January 2018

Author: Collin Anderson, Karim Sadjadpour

1- تهديد إيران الإلكتروني: التجسس والتخريب والانتقام

الناشر: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

سنة النشر: يناير 2018م

المؤلفان: كولين أندرسون وكريم سادجادبور

عرض: الأستاذة مروة العبيدي⁽¹⁾

1 محلل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ويشير التقرير إلى فكرة مؤداها أنه لطلما اعتقد علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية أن الولايات المتحدة لديها خطط للإطاحة بنظام الحكم الإيراني بالتحريض من خلال التعبئة الجماهيرية على غرار الثورة المخملية (الثورة الناعمة) التي أطاحت بالنظام الشيعي في تشيكوسلوفاكيا عام 1989م، وتأسيساً على ذلك رأت إيران أن دوافعها لشن هجمات سيبرانية كانت مدفوعة بمخاوف أن الفضاء السيبراني ربما يكون من شأنه الحد من التهديدات الخارجية لاستقرار النظام كما أن المنافسة من خلال الفضاء السيبراني بين المعارضة والنظام في إيران سوف تمهد الطريق لصراعات مستقبلية، بما في ذلك الصراعات مع القوى الأجنبية.

كما أشار المؤلفان إلى أن الحركة الخضراء (Green Movement)، شارك فيها متسللون موالون للنظام الإيراني ضمن استراتيجية متعددة للاختراق والتدخل وتعطيل المواقع، ومراقبة الشبكات وذلك خلال الفترة بين ديسمبر 2009م ويونيو 2013م حيث قامت مجموعة تطلق على نفسها (Iranian Cyber Army) بتشويه المواقع الإلكترونية المرتبطة بالمعارضة السياسية الإيرانية، وكذلك الشركات الإسرائيلية، ووسائل الإعلام الإيرانية المستقلة، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي. كما قامت ببث رسائل مؤيدة للحكومة من خلال تلك المواقع. وقد تم التجسس على منتقدي الحكومة من خلال برامج ضارة على هيئة معلومات حول خطط مستقبلية للاحتجاج والفوضى العامة. وفي الوقت نفسه تمكن هاكرباني من اختراق موقع شركة الأمن الهولندية DigiNotar لإصدار شهادات تشفير مكنت النظام الإيراني من التجسس على جميع مستخدمي Gmail المحليين، وقد اعتبر هذا الحدث أحد أكبر الاختراقات في تاريخ الإنترنت. وقد أدت حركات المراقبة التي كانت تمارسها قوات الأمن والنظام في إيران إلى إضعاف

القدرات في حالة وجود نزاع محتدم، وعلى الرغم من أن العمليات التي قامت بها إيران باستخدام طرق بسيطة نسبياً في هذه الهجمات فإنها قد أدت إلى خسائر مالية كبيرة والتي وجهتها إيران نحو أهداف تراها غير قادرة في الدفاع عن نفسها مثل شركات النفط في المملكة العربية السعودية، والبنوك الأمريكية والحكومات في منطقة الشرق الأوسط.

ومن خلال تلك الهجمات ووفقاً لوجهة نظر المؤلفين فإن إيران تحاول إثبات أن الدول الأضعف عسكرياً يمكنها توظيف القدرات السيبرانية للتعامل مع خصومها الأقوى عسكرياً والأكثر تقدماً، ويلاحظ أن عمليات إيران السيبرانية قد استهدفت المصالح الأجنبية غالباً من خلال عمليات تجسس وحملات تخريبية ضد أهداف تعتبرها سهلة في البلدان المنافسة، بدلاً من السرقات الاقتصادية. فقد استخدمت إيران غير ذي مرة هجمات سيبرانية مدمرة لإظهار قدرتها على إلحاق أضرار مادية انتقامية باللغة بخصومها، وقد تبين أن هذه الهجمات السيبرانية التي قامت بها إيران تمت بناء على حسابات استراتيجية مسبقة، وكانت مقتصرة على التبادل الثنائي خلال أوقات الصراع. ومع ذلك، فإن معظم الذين يقعون ضحايا للهجمات السيبرانية الإيرانية هم الذين يطلق عليهم «الأعداء الداخليين» الذين تخشاهم إيران.

كما يقدم هذا التقرير تحليلاً تاريخياً للأنشطة والقدرات المتوافرة للجهات الفاعلة (threat-actors) في إيران والتي تقوم بهجمات إيرانية سيبرانية، وعلى الأرجح لصالح الدولة. وأكد المؤلفان في التقرير أن إيران قامت بهجمات سيبرانية ضد منافسها في أوقات النزاع، وقد كشف تاريخ العمليات السيبرانية الإيرانية أن هدفها الرئيسي من خلال شن هذه الحملات هو التجسس.

السيبرانية. كما استخدمت إيران تقارير عن حوادث مدمرة لتصوير ذاتها كضحية للعدوان الأجنبي، وإبعاد الاتهامات عن عملياتها وممارستها السلبية تجاه الدول الأخرى، والتباهي بقدراتها على تحييد الهجمات المحتملة. وعندما اتهمت الولايات المتحدة إيران بتنفيذ هجوم سيبراني مدمر على البنوك الأمريكية، قال نائب وزير الخارجية الإيراني حسين جابري أنصاري «أن الحكومة الأمريكية تعرض الملايين من الأبرياء إلى خطر كارثة بيئية من خلال الهجمات السيبرانية على مرافق إيران النووية السلمية»-على حد وصفه-.

ولكن يؤكد المؤلفان أنه على الرغم من أن الحكومة الإيرانية قد خصصت عشرات الملايين من الدولارات في مجال تطوير الأمن السيبراني فإن حجم هذه الاستثمارات يتضاءل مقارنة بالمليارات التي تنفقها الحكومة الأمريكية سنوياً. وإذا قامت إيران بالتركيز على تطوير قدراتها الدفاعية، فإنها سوف تواجه معوقات كبيرة تتعلق بالعقوبات المفروضة عليها، فضلاً عن الضعف البيروقراطي، ونقص الخبرة. إيران تعتبر قوة سيبرانية من الدرجة الثالثة، تفتقر إلى جهاز متقدم للأمن السيبراني قادر على القيام بعمليات متطورة مثل الدول المتقدمة مثل الصين، وإسرائيل وروسيا والولايات المتحدة.

وقد ألقى المؤلفان الضوء على أهداف إيران الخارجية وأشارا إلى أن عدم قدرة إيران على تحدي أو ردع المعارضين الذين لديهم قدرات على التطوير المستمر لذا استخدمت الهجمات المدمرة لانتهاز الفرصة لإثبات قدراتها على الانتقام. وفي الشرق الأوسط خاصة، يمكن لإيران أن تقوم ببعض العمليات السيبرانية ضد ما تعتقد أنها أهداف ضعيفة التي ترى أنها قد تستهدف مواردها الاقتصادية والبنية التحتية في حال وقوع أي أعمال عدائية. وهذا يؤكد التهديد الإيراني من حين لآخر

الحركة الخضراء (Green Movement) وبحلول عام 2011م تراجعت الاحتجاجات العامة في إيران وأثبتت الحركة الخضراء (Green Movement) أنه من الممكن استخدام الفضاء السيبراني كأداة تشكل تحدياً فعالاً لاحتكار النظام للمعلومات. كما تم استخدام البنية التحتية والأدوات نفسها من قبل جهات التهديد الإيرانية (threat actors) للقيام بحملات ضد صناعة الدفاع الأمريكية وبرامج تنمية المرأة ونفس البرمجيات الخبيثة في الهجمات المدمرة ضد المؤسسات الحكومية السعودية والتي كانت تستخدم ذاتها لمراقبة أعضاء الحركة الخضراء (Green Movement)

وتطرق المؤلفان في التقرير إلى عرض قدرات إيران السيبرانية، وأضافا أنه قبل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركزت عمليات الاستخبارات الإيرانية على توظيف عملاء للتجسس واغتيال المعارضين للنظام الإيراني. وعلى مدى عقود، أصبحت الهجمات السيبرانية أداة أساسية في حكم النظام الإيراني لأغراض التجسس. حيث أن تتبع حسابات العمليات الإلكترونية الهجومية الإيرانية قد أضى نمطاً ثابتاً عبر الحملات وبين مختلف الجهات الفاعلة. إلا أن المؤلفين قد أكدوا على أن قدرات إيران الهجومية في الفضاء السيبراني لا زالت غير منظمة. ولكن بينما تتجه إيران في الكثير من الأحيان إلى هجمات مدمرة من أجل ممارسة الضغط، إلا أنها ليست لديها القدرات التي تمكنها من المواجهة وتهديد خصومها الأكثر تقدماً في الوقت الحالي.

ويرى المؤلفان أن إيران نادراً ما تعلن مسؤوليتها عن الهجمات السيبرانية المنسوبة إليها، بما في ذلك تلك الهجمات التي تدعم إيران، كما توجد تصريحات إيرانية متناقضة حول قدرات إيران السيبرانية. ولدى السلطات الإيرانية تاريخ طويل حول تطوير قدراتها العسكرية بما في ذلك العمليات

الداخل الإيراني حيث أن منظمات المجتمع المدني الإيرانية تعد آلية مهمة ضمن هذا التغيير إذا لم تنجح الحكومة الإيرانية في استهدافها من خلال الهجمات السيبرانية.

ومن ثم يتعين على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الاستمرار في تعزيز البرامج والمعايير المتعلقة بالوصول إلى الإنترنت والأمن السيبراني الذي يعطي الأولوية لتدفق المعلومات بحرية وأمان ضد التحديات من دول ليس فقط كإيران بل أيضاً مثل الصين وروسيا. وبغض النظر عن تمويل المجتمع المدني، يشمل هذا الترويج للقيم الديمقراطية ضمن أطر إدارة الإنترنت، مثل مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU). وهذا يسلط الضوء أيضاً على أهمية الجهود المبذولة من أجل حرية الإنترنت: فالمقترحات الرامية إلى إضعاف منتجات أمن المعلومات مثل تطبيقات الرسائل المشفرة من شأنها الإضرار بالأفراد في البلدان التي تكون فيها سيادة القانون ضعيفة ويتم الوصول لها عبر الباب الخلفي في شبكات الاتصالات بشكل عام.

كان تبادل المعلومات أحد أكثر الاستراتيجيات شيوعاً التي تتبعها الولايات المتحدة وأوروبا والقطاع الخاص لتقليل فعالية العمليات الإلكترونية الإيرانية. بعد هجوم أرامكو، استغلت الولايات المتحدة تفوقها في مراقبة ونشاط الأنشطة الإيرانية لتقوية العلاقات الاستخباراتية مع حلفائها من دول الخليج ويمكن البناء على هذا الأمر إلى جانب الحلفاء الإقليميين، الجدير بالذكر أن مكتب التحقيقات الفيدرالي قام بتقديم إخطارات وتسهيل تبادل المعلومات مع القطاع الخاص بشأن حملات إيرانية محددة. ويمكن توسيع هذه الجهود لتشمل المزيد من الشركاء ولتقديم البيانات إلى منظمات المجتمع المدني.

بإغلاق مضيق هرمز وخاصة في أوقات الأزمات والذي يمر عبره 60% من إمدادات النفط في العالم. وتشكل الحملات التي تقوم بها إيران خاصة خلال الأزمات وعلى نحو متزايد للانتقام آلية أساسية لمواجهة الأزمات والتهديدات. فعلى سبيل المثال أشار المؤلفان إلى حاث الحج الذي وقع في سبتمبر 2015م، والذي قتل فيه عدد من الحجاج من بينهم إيرانيون، وقد سعت إيران لتوظيف التجسس السيبراني لجمع المعلومات وتشويه الحقائق خلال ذلك الحادث.

وتعتبر الدنمارك وألمانيا وإسرائيل والولايات المتحدة من بين الدول التي كشفت علناً عن محاولات التجسس من قبل الجماعات الإيرانية ضد حكومتها أو مؤسساتها العسكرية أو العلمية. كما تستهدف إيران البلدان المجاورة في جميع أنحاء الشرق الأوسط من خلال تلك الهجمات ذاتها.

وذكر المؤلفان العديد من الأحداث التي تؤكد قيام إيران بشن هجمات سيبرانية على دول في مناطق مختلفة من العالم منها الولايات المتحدة وأوروبا. في سبتمبر 2012م أعلنت مجموعة تطلق على نفسها اسم «مقاتلة القسام» Izz ad-Din al-Qassam Cyber Fighters أنها قد قامت بهجمات سيبرانية ضد القطاع المالي الأمريكي.

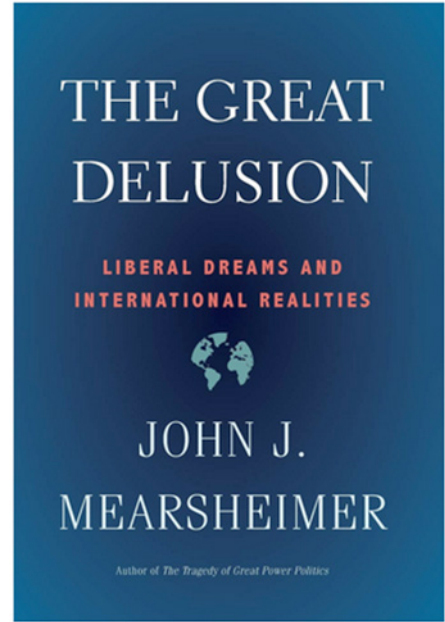
ومع تبيان تاريخ العمليات السيبرانية الهجومية الإيرانية، فإن العناصر الفاعلة نفسها المسؤولة عن التجسس ضد القطاع الخاص تنخرط في مراقبة المدافعين عن حقوق الإنسان، ومع المزيد من النجاح إلى حد كبير، بسبب القيود المفروضة على الموارد الإيرانية فإن هذه المجتمعات التي تتعرض للخطر يمكنها الرد على مثل تلك الهجمات، ولطالما أدرك صانعو القرار أن التغييرات التي سوف تجعل إيران دولة طبيعية في المجتمع الدولي تكمن في

بعد انتهاء الحرب الباردة، ساد الفخر لدى بعض مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية بتنفيذهم سياسة أدت الى انهيار النظام الشيوعي على غرار ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية حيث انهار النظام الفاشي في أعقاب انتهاء تلك الحرب.

ووفقاً للكاتب فإن هذين الحدثين كانا يعتبران جزءاً من مهمة الغرب في نشر القيم الليبرالية، مثل المحافظة على حقوق الانسان والنظام الرأسمالي في العديد من دول العالم أملاً في أن تصبح تلك الدول نسخاً مماثلة للنظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن جون ميرشايمر خبير العلاقات الدولية حذر من أن استراتيجية الهيمنة الليبرالية سيكون مآلها الفشل في القرن الحادي والعشرين.

فقد اعتبر ميرشايمر أن الهيمنة الليبرالية بالرغم من أنها استراتيجية طموحة في جذورها حيث تستهدف تحويل سياسات الدول الأخرى إلى سمات أكثر ديمقراطية، فضلاً عن أنها تعزز الاقتصاد الدولي وبناء مؤسسات دولية فإن تنفيذها سيكون على حساب ميزان القوى العالمي.

إلا أن الكثير من المسؤولين في وزارات الخارجية في الدول الغربية يعتبرون أن الهيمنة الليبرالية سياسة شديدة وتنفيذها يعد أمراً ضرورياً، كما يرون أن نشر الديمقراطية في مختلف أنحاء العالم يعد شيئاً واقعياً على المستويين الاستراتيجي والمعنوي، وخاصة في ظل الربط بين النظام الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان والنتيجة هي أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، الأمر الذي سوف يؤدي إلى نموذج دولي يتجاوز النظرية السياسية الواقعية وتعزيز السلام الدولي. بالإضافة إلى ما تحققه الهيمنة الليبرالية على المستوى المحلي من خلال تعزيز قيم الديمقراطية.



2-The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities

Publisher: Yale University Press

Year of publication: September 2018

Author: John J. Mearsheimer

2- الوهم الكبير: الأحلام الليبرالية والواقع الدولي

الناشر: مطبعة جامعة ييل

تاريخ النشر: سبتمبر 2018م

المؤلف: جون ميرشايمر⁽¹⁾

عرض: الأستاذ محمود عبد الغفار⁽²⁾

1 أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية ومتخصص في العلاقات الدولية

2 محلل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الدولة العظمى في نشر قيم الديمقراطية ودعم الأنظمة الرأسمالية في دول أخرى فإن ذلك ليس ضماناً لتحقيق السلام العالمي، ومن ثم فإن فهم محددات الهيمنة الليبرالية يتطلب تفسير علاقتها بالنظريات السياسية الأخرى مثل النظريات السياسية الوطنية والواقعية وكيف تتفاعل تلك النظريات مع بعضها البعض.

حيث يلاحظ أن مبادئ نظرية السياسة الوطنية تتناقض والسياسات الخارجية الليبرالية، ومن ذلك على سبيل المثال حرية الإرادة في تنفيذ سياسات الدولة وشؤونها بما يعنيه ذلك من أن الدول الأخرى سوف تعارض فرض نظام سياسي معين بالقوة» استيراد الديمقراطية» ، وواقع الأمر أن الهيمنة الليبرالية من الصعب أن تنأى بنفسها عن النظرية السياسية الواقعية. حيث تفترض الهيمنة الليبرالية أن العالم يظل بحاجة إلى من يقوم بإدارة الأمن والشؤون الدولية ولكن تلك الفرضية غير واقعية حيث لا توجد أي دولة مهما بلغت من قوة يمكنها السيطرة على الخلافات بين الدول لأن هيكل النظام الدولي فوضوياً وليس هرمياً وبالتالي فإن الهيمنة الليبرالية يصعب تطبيقها في النظام الدولي الحالي، ويتطلب ذلك أن تعمل الدول وفقاً لمنطق توازن القوى من أجل تطبيق تلك الصيغة، ولكن الواقع يعكس حقيقة مؤداها أن الدول سوف تدافع عن مصالحها الوطنية في مواجهة أي ضغوط خارجية.

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت في حالة نادرة للغاية بعد إسقاط الاتحاد السوفيتي في عام 1990م، المؤرخ الأمريكي الشهير فرانسيس فوكوياما جادل في كتابه المشهور «نهاية التاريخ» أن النظام الليبرالي قد تمكن من هزيمة النظام الفاشي والنظام الشيوعي حيث أنه لم يكن هناك أي نظام

إلا أن الكاتب يعتبر أن تلك الحجج بشأن الهيمنة الليبرالية خاطئة بشكل جوهري حيث أن الواقع الدولي وسياسات الدول العظمى لا تتيح تنفيذ تلك الاستراتيجية بشكل كامل، فمن المنظور الجيوسياسي فإن وجود أكثر من دولتين عظميين سيكون لهما سياساتهما وسلوكهما على الساحة الدولية، ووفقاً للنظرية الواقعية يتعين على الدول العظمى أن تنتبه إلى بعضها البعض لتحديد القرارات والسياسات المناسبة والملائمة لها وذلك بغض النظر عن أنظمتها السياسية حيث أنها تظل تلعب دوراً مهماً على الساحة العالمية سواء ضمن نظام دولي ثنائي أو متعدد الأقطاب.

ويرى الكاتب أن وجود مخاوف مشتركة بين الدول العظمى يزيد من احتمالية وقوع الحرب وهذا النمط من التفكير بلاشك يعزز سلوكيات وتنفيذ سياسات واقعية التي تقوم بتنفيذها الدول الغربية من منظور ليبرالي، وفي ظل تحقق توازن القوى الجيوسياسي فإن هذا سوف يتيح للدول الليبرالية تنفيذ استراتيجية الهيمنة وذلك إذا ما كان النظام العالمي أحادي القطبية على غرار ما شهده العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وكذلك انتهاء الحرب الباردة، حيث شهدت السياسات الأمريكية تراجعاً في السياسة الواقعية وتنامياً للتوجهات السياسية الليبرالية.

ويرى الكاتب أنه إذا ما قامت الدول العظمى بتنفيذ استراتيجية الهيمنة فإن هذا من شأنه النجح بها في «حروب عديدة وعميقة» الأمر الذي سوف يؤدي إلى زعزعة الوضع الأمني العالمي، وتنامي الإرهاب الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن أن الاتجاه العسكري المتشدد من شأنه هدم القيم المحلية للدولة العظمى، وأخيراً فإنه إذا نجحت

وثالثها: ما يراه ميرشايمر من أن التعاون مع جمهورية الصين الشعبية لا يعد سياسة ناجحة حيث أن دوائر صنع القرار الغربية كان لديها توقعاً مفاده أن الانفتاح والتعاون الاقتصادي سوف يؤدي إلى هزيمة النظام الشيوعي الصيني وتأسيس دولة ذات طابع ليبرالي في الصين، إلا أن سياسات الغرب قد أدت إلى تحويل الصين لمنافس استراتيجي على الساحة الدولية.

ملاحظات حول مضمون الكتاب

مع أهمية الكتاب كونه يقدم تحليلاً رصيناً ليس فقط لأهداف سياسة الهيمنة الليبرالية بل وتقديم أمثلة على النتائج التي سببتها تلك السياسة فإنه يمكن إبداء عدة ملاحظات تجاه ذلك التحليل وهي:

1- لوحظ استخدام الكاتب لمصطلح الليبرالية لوصف الإخفاق في السياسات الخارجية للولايات المتحدة وهذا يثير اللبس لدى القارئ حيث أن الليبرالية تتضمن مضامين إيجابية منها الحريات والحقوق الفردية وفقاً لما تناولته الأدبيات الأكاديمية الغربية الحديثة.

2- مع أهمية ما تضمنه الكتاب من شرح للنظريات السياسية بشكل مبسط خلال الفصول الثلاثة الأولى إلا أنه ربما لم يقدم جديداً حيث أن تلك النظريات معروفة وتم نشر مضامينها في مؤلفات سابقة، بل أن تقديم أمثلة مثل غزو العراق وأفغانستان والأزمة الأوكرانية هي حالات متفرقة ولا توجد رؤية استراتيجية عميقة لإثبات ما يحاول الكاتب إيصاله من أفكار.

سياسي بديل وتوقع أن دول العالم سوف تتبنى النظام الديمقراطي الأمر الذي من شأنه الحد من الخلافات فيما بينها، كما أن الخلافات بين الدول العظمى ستتوقف نهائياً. من ناحية ثانية فإن بعض خبراء العلوم السياسية كان لديهم توقعات بأن هزيمة النظام الشيوعي سوف تؤدي إلى انتهاء مسألة توازن القوى في العلاقات الدولية بسبب عدم وجود نظام منافس للولايات المتحدة بما يعنيه ذلك من توفير الوقت والجهد والتركيز على الشؤون التنموية والاقتصادية في العالم. والجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن كان أكثر الرؤساء الأمريكيين حماساً لتنفيذ استراتيجية الهيمنة الليبرالية في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م وتأسيس نظام ديمقراطي بالقوة في تلك الدولة -على حد وصف الكاتب-.

وأشار ميرشايمر إلى ثلاثة أحداث تدل على إخفاق سياسات الهيمنة الليبرالية :

أولها: التصور العام حول السياسات الخارجية للولايات المتحدة قد أصبح سلبياً، وأثيرت العديد من التساؤلات حول مدى الحاجة للتدخلات العسكرية المتعددة في مناطق مثل الشرق الأوسط وغيرها. وذكر الكاتب أن سياسات واشنطن تجاه دولة مثل أوكرانيا والتي تأسست على المبادئ الليبرالية كانت سبباً في الأزمة بين الدول الغربية وروسيا.

وثانيها: أن توسع حلف شمال الأطلسي «الناتو» قد أحدث قلقاً لدى روسيا، حيث أن عضوية تلك المنظمة قد أضحت على مشارف الحدود الروسية بما يعني أن رد فعل روسيا سيكون التدخل في أوكرانيا، وهذه الخطوة المتوقعة وفقاً لمضامين النظرية الواقعية.

3- لوحظ استخدام الكاتب مصطلح «النظرية الوطنية» وذلك بشكل عام دون المزيد من الخوض في شرح مضامينها، مع أنه أشار إلى آراء بعض علماء السياسة في تفسير تلك النظرية مثل «جلنر» و«أرنولد» و«ياك» إلا أن ذلك يدل على أن ميرشايمر يستخدم تفسيراتهم بطريقة محدودة للغاية لدعم نظريته في الكتاب. ويتضح أن الكاتب يربط مصطلح الوطنية مع أي التزام نخبة ما باستراتيجية عليا في أي دولة، إلا أنه يتجاهل أهمية الهوية الدينية والعرقية كقوة مطلقة، ودورها في تعزيز السياسة الخارجية عموماً، وفي الشرق الأوسط وجنوب آسيا على نحو خاص.

4- ما أشار إليه المؤلف بشأن الخلافات بين النظرية الليبرالية والنظرية الوطنية، ومحاولة إثبات أن النظرية الوطنية سيكون لها النصر على حساب النظرية الليبرالية في الوقت الذي رأى فيه العديد من الكتاب أن هناك مراحل تاريخية كانت النظريتان تكملان بعضهما البعض، فخلال القرن التاسع عشر كان هناك تياران يسودان وهما الوطنية والليبرالية في الوقت ذاته، حيث كانت هناك مطالبات للدول العظمى باحترام الأقليات في الإمبراطوريات والبلدان الأخرى ومنها الأقليات السويدية في فنلندا أو الاقلية الاستونية في روسيا.

والملاحظة ذاتها نجدها في فكرة «سيادة الدول» التي تتضمن عدم التدخل في الشؤون الداخلية من جانب أطراف خارجية، وعلى الرغم من أن بعض المفكرين والنخبة في حركة "neoliberal interventionist" رأوا أنه التدخلات الخارجية في عقد التسعينيات كانت مفيدة للدول العظمى، ويوجد اتفاق بين كلتا النظريتين الليبرالية والوطنية على أن التدخل يعد آلية سياسية تعزز المصالح الوطنية.

5- على الرغم من إخفاق بعض حالات التدخل الأمريكي منذ عام 1990 م وحتى الآن، نجد أن المؤلف نادراً ما يشير إلى أن ذلك الإخفاق نابع من الفكر الليبرالي ذاته بالرغم من أن الخطاب الرسمي لمسؤولي الولايات المتحدة سواء قبل أو بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م تضمن بعض المصطلحات الليبرالية مثل احترام حقوق الإنسان وبناء أنظمة ديمقراطية، مع أن المؤلف قد أشار إلى أن تأسيس نظام ديمقراطي في دولة أخرى أمر صعب للغاية مما يثير التساؤلات عما إذا كان لدى الولايات المتحدة النية الحقيقية لتأسيس ذلك النظام في العراق أم لا؟ وتوجد حالات أخرى وهي دول البلقان في عقد التسعينيات حيث أرسلت الولايات المتحدة قوات لحفظ السلام من أجل تأمين تلك المنطقة وترسيخ السلطة من خلال حكومة جديدة.

6- مع أهمية خيار التدخل العسكري من جانب الدول العظمى فإن الكاتب لم يتناول الخيارات الأخرى المتاحة لتلك الدول حال حدوث مقاومة من جانب الدول التي تشهد حالات التدخل تلك.

وبالرغم من تلك الملاحظات فإن الكتاب يكتسب أهمية كونه يعكس وجهة نظر أكاديمية أمريكية تتضمن المضامين الأيديولوجية للسياسة الخارجية الأمريكية وتطبيقها في حالات محددة وهو أمر مفيد في التعرف على ملامح تلك السياسة ونتائجها.

لاتزال السياسة الخارجية الأمريكية منذ تولي الرئيس ترمب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة في مطلع عام 2017م تستقطب اهتمام العديد من مراكز الدراسات ليس فقط داخل الولايات المتحدة بل أيضاً خارجها، ومن هنا تجيء أهمية هذا التقرير الصادر عن أحد مراكز الفكر الاستراتيجي في أستراليا والذي يقدم وجهة نظر تحليلية حول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس ترمب.

ويشير مؤلف التقرير إلى أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن تسود لدى كافة رؤساء الولايات المتحدة قناعة مؤداها أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مهمة خاصة تتمثل في نشر قيم الحرية والديمقراطية في كافة أرجاء العالم.

فمنذ عام 1945 م ثمة إجماع ملحوظ داخل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مضامين السياسة الخارجية الأمريكية حيث دعمت الإدارات المتعاقبة التي سبقت إدارة الرئيس ترمب سياسات ورؤى تعكس توجهات « للهيمنة الإقليمية والعالمية» عموماً وتجاه منطقة الشرق الأوسط على نحو خاص، وقد تمثل ذلك في مؤشرات عديدة منها إقامة القواعد العسكرية وقيادة العديد من التحالفات، بينما نجد أن الرئيس ترمب لديه توجهاً مختلفاً مفاده « أمريكا أولاً» بما يعنيه ذلك من أنه يتعين على الحكومة الأمريكية حماية مواطنيها والعمل على تحقيق المزيد من الازدهار لهم بدلاً من الانخراط في صراعات خارجية لا طائل منها.

ووفقاً للتقرير فإن السياسة الخارجية للرئيس ترمب تركز على الجانب الاقتصادي إذ يعتبر أن عودة قوة الولايات المتحدة ومجدها مرتين باقتصاد قوي يمكنها من السيطرة على العالم، ومن أجل



3- “Americanism, not globalism” President Trump and the American mission

Author: James Curran

Publisher: Lowy institute

Year of publication: 2018

3- “أمريكا وليس العولمة” الرئيس ترمب ومهمة أمريكية

الناشر: معهد لوي

سنة النشر: 2018 م

المؤلف: جيمس كوران

عرض: الأستاذ محمد جاسم علي بوحسن⁽¹⁾

1 باحث مساعد بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الكثير من الدول الغربية خلال السنوات السبعين الماضية، ومنها الجدل بشأن المساهمات المالية للولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، فضلاً عن قرار ترمب الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، بالإضافة إلى موقف الإدارة الأمريكية من اتفاقية التجارة الحرة، وتغيير الاتفاقيات وانتقادات ترمب المستمرة للمؤسسات المتعددة الأطراف كالأمم المتحدة وغيرها.

ويرى الكاتب أن الإخفاقات تجاه بعض الأزمات في منطقة الشرق الأوسط لم تكن سوى طموحات للنخب الأمريكية التي أرسلت قوات أمريكية من أجل تحقيق الديمقراطية في كل من العراق وأفغانستان، الأمر الذي نتج عنه وفاة وجرح العديد من هؤلاء الجنود، بينما يرى الرئيس ترمب أن مضامين السياسة الخارجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تكن صائبة ومن ثم فإن ترمب سوف يعمل خلال رئاسته على معالجة أوجه الإخفاق التي شهدتها تلك السياسة خلال العقود الماضية، وتتمثل مبادئ ترمب بشأن السياسة الخارجية الأمريكية في أربعة مبادئ أساسية وهي أن استخدام القوة العسكرية الأمريكية يكون بشكل استثنائي، وانتهاج آلية الحرب الاستباقية ونشر الأفكار الديمقراطية واستخدام القوة وذلك لمواجهة الاخطار المتمثلة في الإرهاب العالمي وتجفيف منابعه، ومواجهة الدول المارقة، والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما انتقد الرئيس ترمب المبادئ التي تقوم عليها تحالفات الولايات المتحدة الأمر الذي كبدها أعباءً كثيرة لا تتناسب مع أمن الولايات المتحدة سواء خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها.

تحقيق تلك القوة الاقتصادية يلاحظ تركيز الرئيس ترمب على البلدان التي يعتقد أن لديها فائضاً مالياً وعلاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتضمن التقرير أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1945م ظهرت المؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة السبع ويلاحظ أن معظم الرؤساء الأمريكيين السابقين كانوا يدعمون تلك المؤسسات ويعولون عليها كثيراً إلا أن الرئيس ترمب منذ تسلمه الرئاسة لم يبد اهتماماً بدعم تلك المؤسسات بل على العكس فقد رأى أن تجنبها يعد مصلحة للولايات المتحدة، حيث لا يؤمن بالمؤسسات والهيئات متعددة الأطراف بل لديه قناعة بأنه يجب أن تكون الكلمة الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية بحكم قوتها العسكرية والاقتصادية ومن هذا المنطلق يرى ترمب أن مجابهة الدول يعد الخيار الأفضل بدلاً من هذه المؤسسات والهيئات، علاوة على ذلك يرى الرئيس ترمب أنه يجب العمل على دعم سياسة خارجية أكثر طموحاً ويجب التفكير في طبيعة القوة الأمريكية بشكل مختلف.

منذ تولي الرئيس ترمب مقاليد الحكم شهدت السياسة الخارجية الأمريكية انتقادات كثيرة بسبب ما يراه الكاتب خروجاً لتلك السياسة عن مسارها التاريخي وزعزعة ثوابتها بشأن القضايا السياسية والاقتصادية العالمية، حيث يلاحظ توظيف الرئيس ترمب لقوة الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاقتصادية في خدمة الاقتصاد الأمريكي وذلك على العكس مما دأبت عليه الإدارات السابقة.

وقد تجلت تلك السياسات فيما اعتبره الكاتب سعيًا من الإدارة الأمريكية لتقويض النظام الليبرالي العالمي الذي كان يعتبر أساس ازدهار واستقرار

وتأسيساً على ما سبق فإن النهج الحالي للرئيس الأمريكي لا يتسق مع النهج الذي اتخذه كافة رؤساء الولايات المتحدة السابقين وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن والتي استهدفت دعم مبادئ الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والتي كانت واضحة في خطابات هؤلاء الرؤساء. إلا أن خطابات الرئيس ترمب لا تبدي اهتماماً كبيراً بدعم تلك القيم والمبادئ، من ناحية أخرى فإن الرئيس ترمب لا يؤمن ولا يقبل بفكرة أن العالم يمكن أن يقسم إلى مناطق نفوذ تسيطر فيها قوى عظمى كالولايات المتحدة وروسيا والصين.

ويشير التقرير إلى تهديدات الرئيس ترمب بإلغاء بعض الاتفاقيات التجارية وفرض رسوم جمركية على الواردات الصينية مما يؤدي إلى مخاوف بشأن إمكانية حدوث أزمة تجارية محتملة بين أكبر اقتصادين في العالم وهما الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني الأمر الذي قد سبب حالة من عدم الاستقرار في الأسواق العالمية عموماً.

ويورد المؤلف عدة استنتاجات ختامية لهذا التقرير كما يلي:

1- أن الراجح الأكبر من سياسات الرئيس ترمب سيكون كل من روسيا والصين حيث أن لديها هدفاً استراتيجياً مشتركاً وهو وضع نهاية للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة إذ مازالت الصين تسعى للحد الوجود الأمريكي في آسيا من خلال مجالات مختلفة أبرزها المجال الاقتصادي، بينما تعمل روسيا على العودة لتوازن القوى من خلال السعي لأن يكون لها دور ضمن تفاعلات النظام الدولي الراهن.

ويشير المؤلف إلى أنه منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م أعلن الرئيس السابق جورج بوش الابن وإدارته الحرب على الإرهاب من خلال الحرب على أفغانستان عام 2001م للإطاحة بتنظيم القاعدة، ثم غزو العراق عام 2003م للإطاحة بنظام صدام حسين.

وأشار التقرير إلى أن الأضرار التي لحقت بالنظام الليبرالي العالمي كانت نتيجة حربي أفغانستان والعراق.

ويشير المؤلف إلى ما ذكره الباحث جوزيف ناي من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة بالقول «أنه حتى عندما كانت الولايات المتحدة تتمتع بقوتها السابقة سابقاً لم تتمكن من بسط قوتها لحل الأزمات وتشكيل العالم».

وأشار التقرير إلى أن إطلاق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2017م ربما كان محاولة للتوفيق بين وجهة نظر الرئيس ترمب ومفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقود العالم مرة أخرى، وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية خلال العقود الماضية، حيث يلاحظ أن الرئيس ترمب وافق على استمرار العمل العسكري المباشر ضد الجماعات الإرهابية المسلحة، كما قام بتسليح جبهة شرق أوكرانيا بأسلحة دفاعية، كما غرد على حسابه في تويتر بضرورة دعم الشباب الإيراني الذي يحتج على النظام في طهران، وفي عام 2018م أصدر ترمب قراراً بتنفيذ غارات جوية محددة ودقيقة في سوريا، بالإضافة إلى تخفيض الوجود الأمريكي في أفغانستان، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن كلاً من كوريا واليابان لا يزال لديهما مظاهر قلق بشأن عدم الوضوح في سياسة ترمب وخاصة في ظل العديد من المفردات التي أوردها ترمب في حديثه ومنها «التضامن» و«التضحية المشتركة».

ومما سبق ذكره نستطيع يمكن التوصل إلى نتيجة مهمة وهي أنه بغض النظر عن التباين بين نهج إدارة الرئيس أوباما وإدارة الرئيس ترمب فإن هذا الاختلاف ربما يكون في الأدوات أي أنه اختلاف «تكتيكي» وليس «استراتيجي» حيث أن الولايات المتحدة كقوة عظمى لديها مصلحة في استمرار قيادتها للعالم في ظل احتدام التنافس مع الأطراف الدولية الأخرى الطامحة لمناوئة الولايات المتحدة قيادة هذا العالم.

2- لم تستطع الولايات المتحدة تحقيق ما أعلنته من أهداف سواء في العراق أو أفغانستان حيث يلاحظ أن الأهداف لم تكن مرتبطة بهاتين الدولتين فقد بل كانت محاولة لمعالجة الركود الذي كان يشهده الاقتصاد الأمريكي ومواجهة نفوذ كل من روسيا والصين.

3- أدت حربي أفغانستان والعراق إلى التأثير سلباً على صورة الولايات المتحدة الأمريكية داخلياً وخارجياً وخاصة فيما يتعلق باستمرارها في لعب دورها التقليدي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كضامن للسلام والاستقرار في العالم.

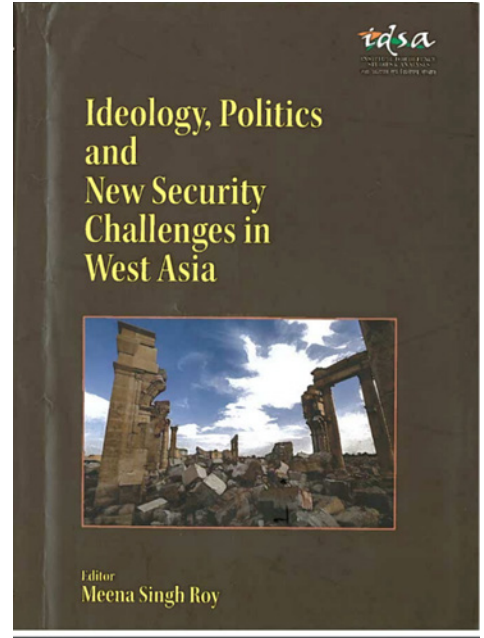
4- كان الانفاق العسكري الأمريكي على الحروب أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية تسببت في عجز الميزانية الأمريكية.

5- لا توجد سياسة واضحة من شأنها تحديد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية الحالية والأدوات التي ستستخدمها من أجل تحقيق هذه الأهداف، إن العامل الأهم الذي يؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية على مستوى العالم بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة هو المصلحة الوطنية، ويتضح من خلال تصريحات الرئيس ترمب أن لديه تصميم على استعادة الدور الأمريكي من خلال تحقيق التوازن بين التوجه السياسي والعسكري الاستراتيجي الأمريكي في الماضي والحاضر خاصة بالنسبة لمناطق العالم الأكثر أهمية من الناحية الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية ومنها منطقة الشرق الأوسط ومما يؤكد ذلك رسالة الرئيس ترمب إلى الكونجرس الأمريكي ومنها " إن الولايات المتحدة على استعداد مرة أخرى لقيادة العالم "

تعود أهمية كتاب «الأيدولوجيا والسياسة والتحديات الأمنية الجديدة في غرب آسيا» إلى كونه أنه يقدم رؤية أكاديمية من خلال الأوراق المقدمة إلى «مؤتمر غرب آسيا» الذي عقد في نيودلهي في يناير 2016م بتنظيم من معهد الهند للدراسات الدفاعية. فضلاً عن إضافة المحرر تحديثاً للتطورات اللاحقة لذلك العام حيث صدر الكتاب في عام 2018م ويتضمن الكتاب إحدى وعشرون موضوعاً تتضمن رؤية مختلفة لكتاب ذوي اتجاهات وخبرات مختلفة.

وينقسم الكتاب إلى ستة أجزاء، تتناول موضوعات مختلفة، وهي كما يلي: أولاً، النموذج الأمني المتغير في منطقة غرب آسيا، ثانياً، الأيدولوجيات المتعارضة وآثارها على المنطقة، ثالثاً، عودة وانتشار التطرف والإرهاب في غرب آسيا: صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» وتأثيره، رابعاً، التحول الاستراتيجي في غرب آسيا وتدخلات القوى غير الإقليمية، خامساً، الطاقة والجغرافيا السياسية المتغيرة في غرب آسيا، وسادساً وأخيراً، الهند ومنطقة الخليج العربي: بناء الشراكات وإدارة التحديات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام مصطلح «غرب آسيا وشمال أفريقيا» يعكس تصور الهند لمنطقة غرب آسيا الكبرى، والتي تشمل شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا وبلاد الشام وشبه القارة الهندية، أكثر من استخدام مصطلحات أكثر تقليدية مثل الشرق الأوسط.

ومن خلال تحليل الرؤى الواردة في هذا الكتاب يمكن القول إنه يكتسب أهمية بالغة كونه يقدم مجموعة متنوعة من وجهات النظر من خبراء وصانعي قرار مؤثرين من منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا وكذلك من أوروبا والولايات المتحدة وروسيا



4- Ideology, Politics and New Security Challenges in West Asia

Publisher: Institute for Defense Studies and Analyses, New, Delhi 2018

Year of publication: 2018

Dr. Mena Singh Roy

4- الأيدولوجيا والسياسة والتحديات الأمنية الجديدة في غرب آسيا

الناشر: معهد الهند للدراسات الدفاعية

سنة النشر: 2018

عرض: الأستاذ محمد اسماعيل⁽¹⁾

1 باحث مساعد بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

والصين واليابان وكوريا. تلك الآراء المتنوعة تتضمن وجهات نظر متباينة تأسيساً على خلفيات وقناعات مختلفة، ونظراً لصعوبة عرض كافة وجهات الواردة في الكتاب ضمن المساحة المخصصة لعرض الكتاب فإن هذا العرض سوف يقتصر على عرض بعض التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الخليج العربي ورؤى بعض الأطراف الدولية لها.

يتصدر الكتاب موضوعاً تمهيدياً كتبته المحررة مينا سينج روي. والذي يعد تعد تمهيداً وإطاراً عاماً للموضوعات التي تمت مناقشتها في هذا الكتاب، وتقول المحررة إنه بعد خمس سنوات منذ بداية ما يسمى «بالربيع العربي» لازالت منطقة غرب آسيا على «مفترق طرق استراتيجي»، وتضيف بأنه في حين أن المنطقة في «حاجة ملحة للسلام والاستقرار»، وجدت هذه المنطقة نفسها تغوص أكثر وأكثر في حالة من عدم الاستقرار في خضم صراعات أعمق أثارها على وجه الخصوص ظهور قوى فاعلة جديدة غير حكومية ومستويات متزايدة من العنف. وتشير سينج روي إلى أن الأيديولوجية تعد محركاً رئيسياً لهذا العنف، وتلقى باللوم على «عدم وجود آليات بديلة مجدية وعدم قدرة الدول على إدارة الفوضى الناجمة عن ذلك» كأسباب رئيسية وراء زيادة ذلك العنف، في حين أنه من الصحيح القول إنه يتم استخدام «الأيديولوجية» بطريقة عدوانية من قبل الإرهابيين، مثل داعش، لنشروإضفاء الشرعية على الإرهاب، إلا أنه ليس من العدل القول بأن الدول العربية تعاني من «عدم قدرة» على إدارة الفوضى. وبدلاً من هذا الانتقاد، يجب التأكيد على عدم رغبة بعض الدول، مثل إيران، في العمل مع الدول الأخرى لمكافحة الإرهاب، لأنها في موقع تستفيد فيه بطريقة مباشرة منه. ولقد أشارت إلى ذلك ثريا العريض في ورقتها بعنوان «الصراعات الأيديولوجية وبناء

الإمبراطورية»، حين تصف الأيديولوجية بصورة دقيقة بأنها «مجموعة من الآراء أو المعتقدات لمجموعة أو فرد»، وتضيف بأن «آخر مجموعة أيديولوجية بشعة ظهرت هي تنظيم دولة داعش وهو تنظيم لا إسلامي ولا دولة، بل مجموعة متطرفة مجنونة تجتذب الناس من جميع أنحاء العالم». وتؤكد ثريا العريض بأن الهدف الرئيسي لداعش هو منطقة الخليج العربي، لكن دول الخليج العربي تقف موحدة في «إطار من الثوابت والهويات المشتركة». وهذه الهويات تحميها الخطوط الحمراء لمبادئ التعامل بين الدول مثل «احترام الجار، عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، عدم التدخل غير الشرعي عدم التحريض على العنف»، ولكنها تضيف بأنه «للأسف، ليس من السهل تحقيق وضمان هذا الوضع المثالي للتعايش السلمي والتعاون لخدمة المصالح المشتركة». ومن هذا يتضح بأن ما يحول دون حل الصراعات في المنطقة العربية هو «تدخل» الدول الأخرى.

هذا ما تم تسليط الضوء عليه أيضاً في الفصل الذي كتبه أحمد الوحيشي. في ورقته بعنوان «الأيديولوجيا والسياسة والتحديات الأمنية الجديدة في غرب آسيا»، حيث يشجع الوحيشي على تعزيز الحوار بشكل أكبر بين الأمم. ويؤكد الوحيشي على أن إيران هي إحدى دول المنطقة لكنه أوضح أن اعتبار إيران دولة طبيعية يمكن التعامل معها يتوقف على السياسة الإيرانية ذاتها فإيران مطالبة بانتهاج سياسة حسن الجوار مع دول مجلس التعاون واحترام السيادة الوطنية لهذه الدول بعدم التدخل في شؤونها الداخلية. مشيراً إلى التدخل الإيراني في الأزمة اليمنية من خلال تقديم الدعم للميليشيات الحوثية يعد أحد المؤشرات على السياسات الإيرانية التي لا تحترم سيادة الدول واستقلالها وهو

أسوأ سيناريو» متطرفة، إلا إنها تقدم تحذيراً مهماً للحكومات خاصة وإن إيران لا تزال تتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية وكذلك دول الجوار في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي والعلاقات الدولية التي أقرتها المواثيق الأممية.

كما يناقش الكتاب السياسة الأمريكية وتأثيرها على منطقة الخليج العربي ومن بين الأوراق في هذا الشأن يقول أحد المشاركين من الصين وهو جين ليانجشيانج في ورقته بعنوان «التحديات في الشرق الأوسط ودور الصين»، أنه في حين أن التحديات التي تواجه الشرق الأوسط كثيرة وعديدة، إلا أنها ليست جديدة تماماً. حيث دارت الورقة في معظمها على تنفيذ فكرة أن الصين يمكنها الاستفادة من الوضع الحالي دون أن تبذل أي جهد للمساهمة في رفاهية وسلام المنطقة. وفي ظل وجود انتقادات بشأن تراجع دور الصين في منطقة الخليج العربي فقد دافع عن موقف بلاده قائلاً إنه على الرغم من أن الصين حافظت على «مستوى منخفض من الظهور» لتواجدها في منطقة الخليج العربي فإن ذلك لا يعني أن «الصين مجرد مشارك سلبي في الشؤون الإقليمية». وينتقد ليانجشيانج التدخل الأمريكي من خلال التواجد العسكري الذي يقصد منه بصورة رئيسية «حماية مصالحها الجيوسياسية»، حيث يرى أنه تدخل في غالبيته لا يستند إلى قرارات صادرة من الأمم المتحدة. والجدير بالذكر أن الكتاب يتضمن الكثير من النقاش حول الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية المتغيرة. وقد أشارت مينا سينج روي في ورقتها أنه في وقت إعداد هذه الدراسات في عام 2016م كان هناك غموض كبير حول توجهات السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة في ظل

أمريجب على كافة الدول الانتباه إليه، إلا أنه أشار إلى أنه حال حدوث كساد اقتصادي عالمي فإن ذلك سيكون فرصة سانحة لإيران للاستفادة من بيع العديد من السلع والخدمات إبان أزمة كهذه وهذا بدوره سيمكنها من الاستفادة في نهاية المطاف من «الاضطرابات واسعة النطاق» من ناحية أخرى فإنه كلما شهد العالم حالة من الفوضى العالمية فإن هذا سوف يتيح الفرصة لإيران للمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويتوقع سيناريوهات كارثية منها «انهيار الدولة الوطنية» مما يفتح الباب لازدياد «تصاعد التطرف». وفي حين يشير إلى أن توقعه هذا هو «حالة أسوأ سيناريو»، إلا أنه يقول أيضاً بأن التاريخ «مليء بالمستحيلات التي تتحقق فجأة على أرض الواقع». كما عرض الوحشي «حالة أفضل سيناريو»، رغم أن الوضع في تلك الحالة أيضاً سيظل سلبياً بشكل عام، حيث سيتمحور الأمر فقط حول تمكن «الاقتصاد العالمي من درء عواقب أي هبوط اقتصادي». ومع تراجع الطلب على النفط، يتوقع الوحشي أن تنقلص الإيرادات العامة للدول بشكل أسرع من قدرتها على تنويع مصادر دخلها. ومع زيادة الميزانيات المخصصة للأمن في حالة حدوث انهيار اقتصادي، يعتقد الكاتب بأن التنمية ستتباطأ وستتضاءل الفرص المتوفرة محلياً. على الرغم من تشاؤم هذه النظرة ومحدودية الحقائق التي تدعمها، إلا أن ما يطرحه الوحشي يعد أمراً مثيراً للاهتمام ومفيداً بعض الشيء. إنه يركز على الحل السلمي للصراعات من خلال «الالتزام والمصالحة وتعزيز المصالح المشتركة»، ويسلط الضوء على وجه الخصوص على خطة نهضة الشرق الأوسط باعتبارها الحل لكافة المشكلات الراهنة من خلال تقديم عدد من المقترحات في هذا الشأن، وفي حين قد تبدو «حالة

إفريقيا ،حيث لوحظ إضافة المحرر تحديثاً للتطورات التي تلت عام 2016م حيث يعد الكتاب منتجاً فكرياً جيداً ضمن إصدارات معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية الذي يعد مرجعاً مهماً للباحثين المهتمين برؤى دول منطقة غرب آسيا لقضايا الخليج العربي.

احتدام معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية، والتي أسفرت عن فوز دونالد ترمب في تلك الانتخابات ، إلا أن قيام ترمب بزيارة المملكة العربية السعودية وإسرائيل في أول زيارة خارجية رسمية له تعتبر مؤشراً مهماً على أن إدارة ترمب كانت بلا شك تضع المنطقة في بؤرة اهتماماتها آنذاك وترى سينج روي بأن توقعاتها قد حدثت بأن ترمب سوف يلغى الاتفاق النووي مع إيران، ومن الواضح أن إدارة ترمب انتهجت نهجاً صلباً بشأن دعم دول الخليج العربية في جهودها لمكافحة الإرهاب. مبتعدة في ذلك عن السياسة التي انتهجها أوباما. يمكن أن يظهر ذلك أيضاً من خلال دعم الولايات المتحدة للحرب ضد المتمردين الحوثيين في اليمن المدعومين من إيران، والذين لا يزال لهم نفوذ على الأرض في اليمن ضد الحكومة الشرعية. وفي ظل سيادة حالة من الجدل حول توجهات الكونجرس لإيقاف الدعم الأمريكي المقدم للتحالف العربي لدعم الشرعية فإنه مما لا شك فيه أن إيقاف الولايات المتحدة دعمها الاستخباراتي لذلك التحالف ولدول المنطقة عموماً لن يؤدي سوى إلى تفاقم الأزمة اليمنية، حيث سيتمدد نفوذ المتمردين الحوثيين على الأرض بما يعني ازدياد نفوذ إيران وهي الدولة التي ترعى الإرهاب.

وكأي مؤلف الكتاب به رؤى يمكن الاتفاق معها وأخرى تحتاج إلى نقاش إلا أنه بوجه عام فقد ضم الكتاب مجموعة متنوعة من الآراء وخاصة من جانب باحثي منطقة غرب آسيا وكيف يرون التفاعلات في منطقة الخليج العربي ، كما أنه يعد كتاباً مفيداً لرصد تطورات سياسات الدول المختلفة وخاصة منذ عام 2016م سواء دول منطقة غرب آسيا أو الدول الغربية ودول شمال

ثانياً: المؤتمرات

قراءة في نتائج حوار المنامة الرابع عشر

(26-28 أكتوبر 2018م)

عرض: الدكتور أشرف كشك⁽¹⁾

مقدمة

يعد حوار المنامة لقاءً سنوياً ينظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ويتم خلال ذلك الحوار الاستماع لكلمات وفود رسمية على المستويين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن مناقشات عميقة من جانب الحضور، وقد لوحظ أن لقاء العام 2018م والذي يعد الرابع عشر وضم حوالي 3000 مشارك كان له خصوصية تميزه عن بقية لقاءات الأعوام الماضية انطلاقاً من ثلاثة أمور:

أولها: انعقاد الحوار قبيل أيام من بدء تطبيق العقوبات الأمريكية على قطاع النفط الإيراني بما يعنيه ذلك من أن الحوار كان فرصة سانحة للتعرف على كيف ترى الدول المختلفة مدى فاعلية تلك العقوبات، فضلاً عن وجهات النظر غير الرسمية في هذا الشأن.

والثاني: الإعلان خلال الحوار عن أفكار جديدة بشأن القضايا الإقليمية ومنها فكرة القبول بإسرائيل ضمن دول المنطقة كمدخل لحل القضية الفلسطينية، والتحالف الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وقد كان الحوار فرصة للتعرف على كافة المواقف المؤيدة والمعارضة لهاتين القضيتين وغيرهما من قضايا الأمن الإقليمي.

والثالث: دعوة مشاركين للمرة الأولى من منطقة القرن الإفريقي بما يعنيه ذلك من أن أمن منطقة الخليج العربي يرتبط بشكل وثيق بأمن تلك المنطقة تأثراً وتأثيراً.

وتأسيساً على ما سبق يتناول التقرير التالي بشكل تحليلي مختصر لأبرز القضايا التي تمت مناقشتها خلال حوار المنامة الرابع عشر، وقبيل الحديث عن خلاصة تلك المناقشات لابد من الإشارة إلى ملاحظة مهمة وهي تجدد مؤشرات الدعم الدولي لمملكة البحرين من خلال كلمات وتصريحات بعض المشاركين ومن ذلك تأكيد وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس أن العالم بحاجة إلى الاستفادة من تجربة البحرين المتميزة في التسامح الديني، أما أليستر بيرت وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد قال إن بريطانيا تدعم جهود مملكة البحرين في تنظيم الانتخابات النيابية ولا تستمع للأصوات الراضية للديمقراطية.

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

وبوجه عام تتمثل القضايا التي تمت مناقشتها في حوار المناامة الرابع عشر فيما يلي:

آلت إليه الأوضاع في اليمن هي الميليشيات الحوثية التي قامت بالانقلاب على السلطة الشرعية، أما التيار الثاني وهم بعض المشاركين من خارج المنطقة فقد تجنبوا إلقاء المسؤولية على الميليشيات الحوثية.

4- سوريا: على الرغم من إجماع كافة المتحدثين على أن الأزمة السورية تعد أبرز تهديدات الأمن الإقليمي إلا أنه لوحظ تباين رؤى الدول بالنسبة لسبل الحل بما يعني أنها ستكون طويلة الأمد.

5- العراق: برغم إشارة بعض الآراء إلى أن العراق قد شهد تحسناً كبيراً على الصعيد الأمني بعد تقلص حجم الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش، فضلاً عن مسار العملية السياسية من خلال إجراء الانتخابات النيابية، إلا أن الآراء انقسمت حول الدور الإيراني في العراق ففي الوقت الذي طالبت أصوات من الخليج والمنطقة العربية بضرورة الحد من النفوذ الإيراني في العراق نجد أن بعض الآراء من الدول الغربية اعتبرت أن وجود إيران في العراق يأتي في إطار علاقات طبيعية بين الدولتين.

6- مكافحة الإرهاب: مع إجماع المشاركين على أن الإرهاب لا يزال تهديداً يواجه الدول كافة وأنه تم تحقيق الكثير من الإنجازات على صعيد التصدي للتنظيمات الإرهابية إلا أنه سادت رؤى مختلفة بشأن مواجهته ما بين استمرار العمل العسكري أو الاهتمام بالتنمية أو التعليم، حيث إن التنظيمات الإرهابية لم تنته تماماً بل ربما تظهر في أشكال أخرى.

1- أمن الخليج العربي: تجديد التزام الولايات المتحدة والدول الأوروبية بأمن الخليج العربي سواء من خلال دعم مجلس التعاون أو جهود دول المجلس لتأسيس آليات للأمن الإقليمي منها التحالفات القائمة أو المحتملة فضلاً عن دعم القدرات الدفاعية لتلك الدول، وهو الأمر الذي رحبت به كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، حيث قال وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة "إننا مستعدون دوماً للعمل مع حلفائنا في الأسطول الخامس الأمريكي من أجل أمن المنطقة"

2- المشهد الأمني الإقليمي عموماً: على الرغم من وجود إجماع بين المتحدثين على التهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي عموماً ومنها ضعف دور الدولة الوطنية الذي انعكس على عمل المنظمات الإقليمية بحيث لم تعد قادرة على حل الأزمات الراهنة ومن ثم فقد انحسر دورها في التكامل مع الجهود الدولية في هذا الشأن، فإن الآراء بشأن سبل مواجهة تلك التحديات قد تباينت ما بين الوسائل الدبلوماسية والإعلامية أو الإنسانية أو تعزيز التنمية ومنها الاستثمار في رأس المال البشري.

3- اليمن: على الرغم من اتفاق غالبية المداخلات والنقاشات حول تأثير الأزمة اليمنية على أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي عموماً، فقد لوحظ سيادة تياران خلال حوار المناامة الأول: ومعظمه من دول الخليج والدول العربية يرى أن المسؤول الأول عما

7- **الخطر الإيراني:** أجمعت كافة المشاركات على أن إيران لاتزال تعد خطراً بالغاً على الأمن الإقليمي والأمن العالمي على حد سواء إلا أنه لم يكن هناك وضوح بشأن الاستراتيجية الأمريكية طويلة الأمد تجاه إيران سواء فيما يتعلق بالآليات أو الهدف من التصدي للسياسات الإيرانية؟ وما هي الخيارات البديلة حال فشل العقوبات؟ وهو الأمر الذي حظي بنقاشات مطولة خلال الحوار، بل أنه لم يكن هناك وضوح عما إذا كانت الولايات المتحدة ترغب في تغيير النظام الإيراني أم لا؟ بالرغم من إشارة جيمس ماتيس وزير الدفاع الأمريكي إلى أن النظام الإيراني لا يعكس تطلعات شعبه.

8- **القضية الفلسطينية:** اتفق عدد من المشاركين على أن إقامة دولة فلسطينية وفق اقتراح حل الدولتين هو الأساس لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وأن تلك القضية لاتزال هي القضية الأم ضمن تحديات الأمن الإقليمي، إلا أنه أثير جدل كبير حول التطورات الجديدة التي تمثلت في استقبال سلطنة عمان لكل من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي وعما إذا كان ذلك مؤشراً على حلول تلوح في الأفق أم لا؟ وقد أوضح ذلك الأمريوسف بن علوي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان حيث أكد على أن دور السلطنة هو طرح أفكار جديدة وعدم النظر للماضي وأن إسرائيل هي دولة من دول المنطقة، والدفع قدماً بعملية السلام إلا أن الحل يكمن في إقامة دولة فلسطينية وأن الدور الأمريكي أساسي في تلك العملية، مؤكداً على أن جميع الأفكار والمبادرات التي طرحت من قبل ستكون محل اعتبار عند وضع حلول نهائية لتلك القضية.

9- **الأمن والتنافس في منطقة القرن الإفريقي:** أجمع المتحدثون على أن تطورات القرن الإفريقي بها مؤشرات إيجابية وأخرى سلبية تنذر بمخاطر وأن التحدي الأساسي يكمن في متطلبات التنمية في تلك المنطقة، فضلاً عن انعكاس الأزمات الإقليمية على منطقة القرن الإفريقي بشكل كبير، بالإضافة إلى التنافس الإقليمي والدولي على تلك المنطقة. حيث لوحظ خلال المناقشات عدم الرضاء الغربي والأوروبي تجاه التمدد الصيني في القرن الإفريقي وخاصة بعد بناء الصين أول قاعدة عسكرية لها هناك.

10- **أمن باب المندب:** أجمع الحضور على أن باب المندب يواجه تحديات عديدة بالنظر إلى الأزمات على ضفتي المضيق، فضلاً عن التواجد العسكري الإقليمي والعالمي في منطقة القرن الإفريقي، بالإضافة إلى الإرهاب، إلا أنه لم تثر مقترحات بشأن أطر محددة لمواجهة تلك التهديدات على المدى البعيد سوى الالتزام الأمريكي بمواجهة تلك التحديات بالعمل مع الشركاء، وقد لوحظ وجود تأييد بعض المداخلات لدور كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية في منطقة القرن الإفريقي والذي أسفر عن المصالحة بين إريتريا والصومال.

11- **تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي:** أثبتت خلال المنتدى المقترح الأمريكي بتأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون ومصر والأردن، وعلى الرغم من أنه لم تذكر الكثير من التفاصيل حول طبيعة ذلك التحالف سوى أنه سيكون أداة لإدارة شؤون المنطقة وأنه لن يكون عسكرياً محضاً ولن يكون موجهاً ضد أي طرف، وسيظل مفتوحاً لكافة الدول التي ترغب في

الانضمام إليه شريطة الالتزام بسياساته فإن تلك الفكرة قد أثارت الكثير من الجدل حول طبيعة ذلك التحالف، وهل سيكون ناتو جديد في المنطقة العربية؟ فضلاً عن مدى الالتزام الأمريكي ببقائه؟

12- الطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية: حظيت الطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية باهتمام ضمن حوار المنامة وقد تم تناول تلك القضية من خلال ثلاثة محاور: الأول: وتضمن أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني كان تطوراً مؤسفاً إلا أنه رأى أن البرامج الصاروخية الإيرانية قد شهدت تطوراً كبيراً منذ عام 2015. أما الثاني: وتضمن أن منطقة الشرق الأوسط تشهد اهتماماً كبيراً بتطوير طاقة نووية للأغراض السلمية مما يثير مسألة الالتزام بمعايير الأمان النووي. أما الثالث: فقد تضمن أن الاستثمار في توليد الطاقة النووية لا يؤدي بشكل تلقائي إلى تطوير سلاح نووي، كما أن وجود برامج نووية للأغراض العسكرية لا يعني القدرة على بناء مفاعلات لتوليد الكهرباء.

13- تفاعلات الأمن في آسيا: أثرت العديد من النقاط ومنها أن الاهتمام الأمريكي بآسيا لن يكون على حساب التزامها تجاه أمن الخليج العربي والشرق الأوسط، من ناحية ثانية فإنه لا يتوقع ظهور تصعيد في العلاقات الأمريكية- الصينية، ومن ناحية ثالثة فإن الدول الآسيوية لاتزال ترى أن دول الخليج العربية شريكاً تجارياً مهماً لها وليس إيران كما يسود الاعتقاد في هذا الشأن.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

- أولاً: ترخّب دوريّة "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصّصين في المجالات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:
- أ. أن تتسم بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا تكون قد سبق نشرها، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مرشحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.
- ب. يوضّح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معيّنة، وفي هذه الحالة فإنّه لا بدّ من الحصول على موافقة تلك الجهة.
- ت. التقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوفر فيها شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد.
- ث. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.
- ج. أن تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألا تزيد عن (4000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونياً.
- ح. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخص تنفيذي لا يزيد عن (250) كلمة، باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.
- خ. تجري هيئة تحرير الدورية التقويم الأولي للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدورية.
- د. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقّي أعمالهم في غضون أسبوعين من تلقّيها، كما يلتزم بإبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلم العمل.
- ذ. يلتزم المؤلف بدفع كافة النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حالة طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.
- ر. في حال الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤل حقوق النشر كافة تلقائياً إلى الدورية.
- ثانياً: ترخّب الدورية بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدّمة للنشر الشروط التالية:
- أ. لا يزيد عرض الكتاب الواحد عن 1000 كلمة.
- ب. يشترط أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.
- ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.
- ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.
- ج. ألا تكون المادة المقدّمة قد سبق نشرها، ورقياً

أ. أو إلكترونيًا، وألا تكون مقدّمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.

ب. يرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، اسم المؤلف، تاريخ النشر، الناشر، عدد الصفحات، الرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

أ. تلتزم الدورية حزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.

ب. تترقّب الدورية من الأكاديميين والباحثين والمتخصّصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمّن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.

ت. تحتفظ الدورية بحق إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدّمة، حسب مقتضيات النشر، على ألا تؤثر هذه التعديلات في محتوى النص.

ث. تقدّم الدورية خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسلوب التالي:

الدورية تعتمد على طريقة شيكاغو في توثيق الهوامش والمراجع وهي متاحة على الرابط التالي:

http://www.chicagomanualofstyle.org/tools_citationguide/citation-guide-1.html

خامساً: قواعد الاستكتاب للدورية:

أ. يُشترط في الاستكتاب أن يتناول موضوعات ذات العلاقة بأولويات الدورية، وتهم المنطقة، وتندمج مع أهداف المركز.

ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدّم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.

ت. يقدّم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم سبق نشر البحث، أو أجزاء مهمّة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى.

ث. يُبرم بالاستكتاب عقد بين المركز والمؤلف يتضمنّ حقوق الطرفين وواجباتهما.

ج. صرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح بعقد الاستكتاب.

ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.

خ. يُرفق بالعمل ملخصان، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية.

د. الأعمال المستكتبة تخضع للتحكيم العلمي وفقاً للقواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.

د. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة
المستكبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشره.
ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدورية.

سادساً: الإسهامات البحثية:

- أ. ترحب دورية "دراسات" بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.
- ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- ت. لا تلتزم الدورية بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.
- ج. لا يسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطّي مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي:
akishk@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية:

StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية
والطاقة

ص. ب. 39443، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 (+973)

فاكس: 17754678 (+973)



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

